# الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقيتا كامب ديفيد في ضوء وثائق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ١٩٧٧-١٩٧٨ [*]

**د/ إسحق عزيز فريج**
**مدرس التاريخ الحديث والمعاصر**
**كلية الآداب، جامعة عين شمس**

لطالما شكّل الصراع العربي الإسرائيلي مأزقًا فكريًّا وعنوانًا لمآسٍ وحروب عصفت بالمنطقة طالت تداعياتها أطراف الكرة الأرضية؛ وذلك لعدم تمكن أطرافه من الوصول إلى حلول تقتنع بجدواها سواء منفردة أو بمساعدة وسطاء على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، التي أدرك رؤساؤها أهمية التسوية العربية الإسرائيلية بالنسبة إلى موقع واشنطن في المنطقة العربية؛ لأن نزع فتيل التوترات العربية–الإسرائيلية كان يبدو حاسمًا لتوفير أوضاع مستقرة وآمنة يمكن في ظلها حماية المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة.

وكان الدور النشيط الذي قام به الرئيس كارتر في التوصل إلى اتفاقيتي كامب ديفيد في عام ١٩٧٨ قد جعل من الولايات المتحدة الوسيط والحكم الأعلى بين العرب والإسرائيليين. وأصبح مقبولًا بشكل عام أن التدخل الرئاسي هو شرط أساسي للتوصل إلى السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب. فإذا كان للصراع العربي–الإسرائيلي أن يجد حلًّا من خلال المساعي الحميدة للولايات المتحدة، فقد كانت نوعية وشجاعة القيادة الرئاسية عنصرًا أساسيًّا.

---

[*] **مجلة المؤرخ المصرى، عدد يوليو ٢٠٢٠، العدد ٥٧ الجزء الأول.**

ولا شك في أن عملية صنع القرار الأمريكي في هذا الشأن كانت تتأثر بمدى توافر المعلومات ونوعيتها وطريقة الحصول عليها. فالسلطة التنفيذية كانت تعتمد بشدة على المعلومات التي تزودها بها أجهزة المخابرات الأمريكية، وخصوصًا وكالة المخابرات المركزية. وقد حدث مرة بعد أخرى أن الرئيس كان يحدد فهمه ويتخذ مواقفه من العديد من القضايا وفقًا لتقارير المخابرات وتحليلاتها. فلا عجب إذن أن يكون لهذه المنظمات المسئولة عن جمع المعلومات وتحليلها تأثير مباشر في عملية اتخاذ القرار. وفي هذا السياق، فإن العلاقة بين السلطة التنفيذية وجماعة المخابرات كانت مسألة حيوية. وجرت العادة أن يكون أكثر الرؤساء فعالية في الشئون الخارجية هو الرئيس الذي ينجح في إقامة علاقات عمل جيدة مع مؤسسة الاستخبارات

وتعتبر وكالة المخابرات المركزية المصدر الأساسي للمعلومات بالنسبة إلى السلطة التنفيذية؛ ولهذا السبب فهى تؤثر بشكل مباشر على عملية رسم السياسات. وقد كان هذا واضحًا في الفترات التي سيطرت فيها العمليات السرية والتجسس على التفكير في السياسات الخاصة بالمنطقة العربية. ولكن مع انخفاض عدد العمليات السرية الأمريكية في المنطقة، ارتفع مستوى الحصول على المعلومات وتقديم التحليلات الاستخباراتية لصانع القرار [١].

**ومن ثم تأتي هذا الدراسة للإجابة عن عدة تساؤلات:**

هل لعبت المخابرات المركزية الأمريكية دورًا فعالًا في عملية صنع القرار الأمريكي خلال مفاوضات السلام إبان إدارة كارتر؟ وإلى أي مدى كانت المعلومات والتحليلات التي أمدت بها المخابرات الأمريكية صانع القرار مؤثرة على سير المفاوضات؟ هل ما رصدته المخابرات الأمريكية من أوضاع داخلية في كل من مصر وإسرائيل كان له تأثير على صنع القرار الأمريكي؟ هل كان الحفاظ على المصالح الأمريكية المحفز الوحيد لتدخل كارتر في عملية السلام؟ هل كانت لدى السادات مبادئ ثابتة لا يحيد عنها حول عودة الأرض وفرض السيادة المصرية عليها وما دون ذلك خاضع للتفاوض والمساومة، أم أن كارتر

قاده إلى تنازلات صعبة حرصًا على إنجاح قمة كامب ديفيد بأي ثمن، مستغلًّا حماسة السادات من أجل الوصول إلى تسوية مع إسرائيل تتيح له التفرغ للمشكلات الداخلية؟ هل التزم كارتر الحياد بين الطرفين، أم كان هناك انحياز نحو إسرائيل بحكم العلاقة الخاصة؟ هل كان بيجن يسعى فعلًا إلى السلام مع مصر، أم الحرص على العلاقات الخاصة مع واشنطن قاده إلى هذا؟ هل كان هناك تأثير للسياسات الداخلية وآراء النخب المحلية مثل أعضاء الكونجرس والإعلام ومجموعات المصالح الخاصة في تشكيل الطريقة التي تعامل بها البيت الأبيض مع خيارات السياسة الخارجية في الحالة الخاصة للصراع العربي الإسرائيلي؟ هل ما حدث في كامب ديفيد كان تطبيقًا للرؤية الإسرائيلية حول صلح منفرد مع مصر واستبعادًا للقضية الفلسطينية، أم كان السادات قد نفد صبره وعلى استعداد للتضحية بالقضية الفلسطينية مقابل سلام منفرد مع إسرائيل، أم أن أخطاء إدارة كارتر قادت إلى هذا المسار الإجباري لعملية السلام بين مصر وإسرائيل فقط؟

ومن أجل فهم أبعاد دور الولايات المتحدة في عملية السلام إبان فترة الدراسة، علينا العودة إلى الوراء لإلقاء الضوء على دورها في الصراع العربي–الإسرائيلي منذ البداية.

## السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي قبل مجيء كارتر

عملت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية الصراع العربي–الإسرائيلي على دعم إسرائيل اقتصاديًّا وعسكريًّا، بصورة جعلت من حماية الدولة العبرية وبقائها أهم مرتكزات السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط[٢]. ثم وجدت واشنطن في حدوث حرب عربية إسرائيلية فرصة من السماء لتدمير ناصر والنفوذ السوفيتي في العالم العربي[٣]. وقد حصلت تل أبيب على مباركة أمريكية واضحة على تحركها العسكري في حرب يونية ١٩٦٧ بتنسيق

استخباراتي على أعلى مستوى لضمان انتصار إسرائيلي ساحق على الدول العربية[٤].

وعندما لم يسقط ناصر، عملت الولايات المتحدة على إعاقة أي قرار لمجلس الأمن يتضمن انسحاب إسرائيل إلى مواقع الرابع من يونية ١٩٦٧. وأوضح الرئيس ليندون جونسون Lyndon Johnson أن الرجوع إلى مواقع الرابع من يونية لن يأتي بالسلام إلى الشرق الأوسط[٥]. ثم تبنت الحكومة الأمريكية مع الدول الكبرى الأخرى في مجلس الأمن القرار ٢٤٢ الذي صدر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧[٦]. وربما كانت أحد الأسباب التي جعلت واشنطن لا تعارض تمرير القرار هو التفسير المختلف للقرار من كلا الجانبين؛ ففي الوقت الذي فسّر فيه الجانب العربي القرار على أنه الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة وإجراء مفاوضات غير مباشرة، كان التفسير الأمريكي الإسرائيلي أن القرار ملزم بإجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين، وأن نص القرار وردت به كلمة أراضٍ وليس الأراضي للتملص من الانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة[٧].

وكان المتوقع أن يبتلع ناصر كبرياءه، ويصلح أموره مع إدارة جونسون. لكنه بدلًا من ذلك، أكد أن جونسون قام بدور حاسم في انتصار إسرائيل السريع على العرب في حرب ١٩٦٧، واتهمه بتأييد إسرائيل في مقاومتها تنفيذ القرار ٢٤٢؛ بل إن إدارة جونسون مارست ضغطًا سياسيًا ضخمًا في محاولة لإجبار مصر على إجراء تسوية سلمية منفردة مع إسرائيل. وكان أي اتفاق مع مصر يتركز حول الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المصرية المحتلة مقابل إنهاء مصر لحالة الحرب مع إسرائيل. إلا أن ناصر رفض أي حل جزئي، حتى ولو كان يتضمن الانسحاب من كامل سيناء دون باقي الأراضي العربية المحتلة. فقد كان القبول باتفاق منفصل مع إسرائيل يعني قبول واقع الهزيمة، والتخلي عن جوهر السياسة العربية الذي بنى عليه ناصر مستقبله السياسي[٨].

وباستخدام ناصر لآخر سلاح في ترسانته – قطع العلاقات الدبلوماسية

مع واشنطن- واتهاماته الموجهة للولايات المتحدة، أثار المرارة في نفس جونسون وجعله أكثر تصميمًا على منع ناصر من استعادة وضعه الخاص بالزعامة العربية. وكانت لدى جونسون الفرصة كي يجرب أسلوبًا مختلفًا؛ وذلك من خلال التأييد غير المشروط وغير المحدود لإسرائيل، وفرض وجهة النظر الإسرائيلية على الدول العربية، ودعم وضع يدها على الأراضي المحتلة حديثًا انتظارًا لموافقة العرب على إقامة سلام مع إسرائيل. كما برزت إسرائيل باعتبارها شرطي واشنطن في المنطقة العربية، وحامي المنطقة من التغلغل السوفيتي العدو الأساسي للولايات المتحدة[٩]. وعلى ذلك بذرت حرب يونية ١٩٦٧ بذور مواجهة دموية أخرى في المنطقة بدلًا من أن تكون محفزًا للسلام.

ولا شك في أن الحرب والظروف التي أعقبتها جعلت ناصرًا شديد الوعي بوزن واشنطن الضخم في المنطقة، وبات يعترف بدورها الذي لا يمكن الاستغناء عنه في عملية السلام، وفي الوقت ذاته أصبح أكثر اقتناعًا بأنه لم يعد أمامه سوى الحل السلمي للصراع العربي الإسرائيلي الذي تفضله موسكو[١٠]. وعلى ذلك سمح ناصر بفتح قنوات اتصال سرية مع إدارة جونسون لتبادل وجهات النظر حول أزمة الشرق الأوسط، بعد أن قطعت العلاقات المصرية الأمريكية إثر عدوان ١٩٦٧. إلا أن هذه الاتصالات لم تأتِ بجديد[١١].

وفي أعقاب انتخاب ريتشارد نيكسون Richard Nixon ، قرر ناصر أن يبدأ بداية جديدة مع واشنطن بالدخول في حوار مع الرئيس الأمريكي الجديد. وأبدى ناصر استعداده لقبول الحل الدبوماسي مع إسرائيل. وكذلك أبلغ وزير الخارجية محمود فوزي نيكسون بشكل سري أن إسرائيل ستحصل كجزء من تسوية إقليمية على حق المرور في قناة السويس. بيد أن رد واشنطن كان سلبيًّا ومخيبًا لآمال ناصر؛ لاقتناع مستشار الأمني القومي آنذاك هنري كيسنجر Henary Kissinger أن بقاء الوضع القائم يصب في صالح

إسرائيل، وفي المقابل يزيد من الضغوط على الجانب المصري، بصورة يتضح معها أنه لا يمكن إحراز تقدم في عملية السلام من دون واشنطن ولا حتى بواسطة المساندة السوفيتية. وبذلك لم تغير إدارة نيكسون موقفها، وأبقت على الصلات الوثيقة مع تل أبيب مع الحفاظ على تفوق إسرائيل على جيرانها العرب دون الضغط على قادتها للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة (١٢).

وقد أعطت الوفاة المفاجئة لناصر في سبتمبر ١٩٧٠ فرصة جديدة للولايات المتحدة لإعادة ترتيب أوراقها تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي خاصة في ظل وجود قيادة مصرية –ممثلة في شخص الرئيس السادات– ترى أن تحقيق الأهداف المصرية سيتم من خلال علاقات قوية مع الحكومة الأمريكيَّة(١٣)؛ ومن ثم حسم السادات منذ اللحظة الأولى قراره بالتوجه بالسياسة الخارجية المِصريَّة نحو واشنطن؛ لأنها وحدها تملك حل قضية الصراع في المنطقة.

واستمر السادات –إثباتًا لحسن النيَّة– في تجميد الموقف العسكري استجابة لمبادرة روجرز، بالإضافة إلى أنه أرسل رسالة إلى نيكسون أكَّد فيها اهتمامه بالسلام، وأن مصر ليست منطقة نفوذ سوفيتي(١٤). وما لبث أن أعلن السادات عن مبادرته للسلام في ٤ فبراير ١٩٧١، والتي تضمنت انسحاب إسرائيل إلى المضايق، وفتح قناة السويس، وتوقيع معاهدة مع إسرائيل تنهي حالة الحرب، وإعادة العلاقات مع واشنطن. إلا أن المبادرة لم تلقَ أي آذان صاغية لدى إدارة نيكسون(١٥)؛ لأن التفوق الإسرائيلي كان أمرًا واقعًا، وربما كان لتقارير المخابرات الأمريكية عن الصراع على السلطة في مصر، وتوقعاتها بعدم استقرار حكم السادات وبقائه طويلًا(١٦)، أثر بالغ على عدم ظهور حاجة ملحة لدى واشنطن لتحريك الموقف في الشرق الأوسط انتظارًا لما ستسفر عنه التطورات في مصر سواءً ببقاء السادات أو مجيء غيره.

وهذا الموقف السلبي ربما دفع السادات إلى توقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع موسكو في ٢٥ مايو ١٩٧١ ليثبت للاتحاد السوفيتي– الممول

الأساسي للأسلحة- أن العلاقات بين البلدين ما زالت كما هي، وفي الوقت ذاته مغازلة الولايات المتحدة لاتخاذ خطوة ما في عملية السلام لعلمه أن تقليص النفوذ السوفيتي في مصر يحظى بأهمية كبرى لدى الإدارة الأمريكية[١٧]. فقد كان السادات يعرف على الدوام أنه للحصول على الأسلحة فإن روسيا موجودة دائمًا، ولكن للتوصل إلى السلام فإنه يحتاج إلى الولايات المتحدة[١٨].

وبذلك ذهبت جهود السادات من أجل الوصول إلى حل سلمي للصراع العربي الإسرائيلي من خلال الوساطة الأمريكية أدراج الرياح؛ لعدم جدية الجانب الأمريكي. وأصبح السادات على اقتناع بأنه يجب ألَّا تدخل مصر مرحلة البحث عن تسوية من موقف السكون دون إحداث تحريك للموقف عسكريًّا؛ ومن ثم اتخذ قراره-بالاشتراك مع سوريا- بشن حرب أكتوبر ١٩٧٣.

كانت التجهيزات الفعلية للحرب جلية أمام واشنطن وتل أبيب، وحازت الولايات المتحدة تقارير على قدر كبير من الدقة حول تحرك عسكري مصري- سوري مشترك ضد إسرائيل وصل إلى حد الحصول على خطط حربية للجبهة السورية[١٩]، إلا أن محللي المخابرات الأمريكية أقروا بخطأ هذه التقارير، واستبعدوا نشوب الحرب[٢٠]. وحتى صباح ٦ أكتوبر ١٩٧٣، كان العرض الاستخباراتي الأمريكي اليومي للرئيس يؤكد أنه لا مجال لشن الحرب من قِبل العرب[٢١]. إلا أن كيسنجر فوجئ في صباح السادس من أكتوبر١٩٧٣ برسالة من السفير الأمريكي في تل أبيب يؤكد فيها أن إسرائيل تلقت من عدة مصادر موثوق بها أن مصر وسوريا يخططان للهجوم على إسرائيل اليوم[٢٢]. فما الأسباب التي جعلت المخابرات الأمريكية تستبعد نشوب الحرب وتحذر صانعي القرار الأمريكي على الرغم من الدلائل السابقة؟.

**أولًا: الإيمان بالدبلوماسية:** كانت واشنطن تتوقع منذ عام ١٩٦٧ أن تمنع الدبلوماسية والمفاوضات الصعبة من اندلاع حرب أخرى. وبعد عام

١٩٧١ – وهو العام الذي أعلن السادات أنه سيكون "عام الحسم"، مَرَّ دون حدوث شيء، وبعد سلسلة من المفاوضات أنهت على ما يبدو هجومًا مصريًّا في مايو ١٩٧٣، توقعت واشنطن أن المتحاربين المحتملين سوف يستسلمون لرؤيتها للسلام[٢٣].

**ثانيًا: الإفراط في الاعتماد على إسرائيل لمعرفة وضعها الأمني:** فقد كانت المخابرات الأمريكية تميل إلى افتراض أن المخابرات الإسرائيلية لن تعلم فقط بأي هجمات كبيرة تُخطط ضد أراضيها، وإنما أيضًا ستطلب المساعدة الأمريكية لمواجهتها[٢٤]. فقد كان من الصعب على المحللين الأمريكيين أن ينفصلوا عن الأحكام الإسرائيلية حول أمنهم.

**ثالثًا:** كان محللو المخابرات الغربيون يميلون إلى استنتاج أنه لا السادات ولا الأسد سيخوضان حربًا كانا من المتوقع أن يخسروها[٢٥]. وهنا وقعت المخابرات الأمركية في فخ أن ما قد يبدو منطقيًّا بالنسبة إلى المحلل – أو عقلانيًّا عمومًا في ثقافة ذلك المحلل– قد لا يكون منطقيًّا بالنسبة إلى الفاعل المعني. وربما كان من غير المنطقي بالنسبة إلى السادات والأسد مهاجمة إسرائيل على أساس عسكري محض، لكن ربما كان من المنطقي فعل ذلك لاستعادة المكانة العربية أو إجبار دول أخرى على التدخل، والضغط من أجل التوصل إلى تسوية أكثر ملاءمة للجانب العربي أفضل من ألا يكون هناك أي هجوم على الإطلاق.

**رابعًا:** كان محللو المخابرات الأمريكية يحملون أفكارًا مسبّقة. فقد افترضوا أن خطاب السادات التهديدي أسلوب تفاوضي لإجبار إسرائيل على الوصول إلى حل مرضٍ. فقد هدّد السادات مرارًا بالحرب إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل، ولم يحدث شيئ. وكان تفسيرًا معقولًا للحقائق نفسها أن المناورات العسكرية بالقرب من مرتفعات الجولان وقناة السويس من النوع نفسه من الاستعدادات والتدريبات التي جرت في السنوات الماضية[٢٦].

**خامسًا:** كان لدى محللي المخابرات فهم إستراتيجي جيد لنوايا

السادات[٢٧] ، إلا أن التقليل من القدرات العسكرية المصرية، التي تحسنت كثيرًا بعد ١٩٦٧، حالت دون أخذ هذه النوايا على محمل الجِد. فقد كان أحد الأحكام التقليدية التي خرجت بها المخابرات الأمريكية أن حرب عام ١٩٦٧ قد أثبتت التفوق العسكري الإسرائيلي الساحق والدونية العسكرية العربية إلى درجة أن العرب سيتجنبون الحرب بأي ثمن. والأخرى أن العرب غير مهيئين تكتيكيًّا وإستراتيجيًّا للحرب الحديثة ولن يكونوا قادرين على خداع المحللين بما يكفي لشن هجوم مفاجئ[٢٨].

**وأخيراً**: تأثير ما حدث من تغييرات داخل وكالة المخابرات قبل الحرب مباشرة. فقد بدأ مدير المخابرات الجديد، وليام كولبي William Colby، إعادة تنظيم شاملة لعمليات التقييم الاستخباراتية في الوكالة، والتي كانت لا تزال في حالة فوضى في أوائل أكتوبر. وفي الوقت ذاته، غادر العديد من المحللين والمديرين الأكثر معرفة بالشرق الأوسط إلى مناصب أخرى وتمَّ استبدالهم بأشخاص جدد[٢٩].

ولم يكن لهذه العوامل أن تُؤتي ثمارها دون خطة الخداع الإستراتيجي التي أفقدت إسرائيل عنصر المبادأة التي استحوذت عليها دائمًا طوال مراحل الصراع. وهذا ساهم بشكل كبير في النجاح الذي حققته القوات المصرية ضد القوات الإسرائيلية في العبور إلى الضفة الشرقية للقناة، وتحرير شريط من الأرض داخل سيناء بطول قناة السويس، إلا أن تدخل الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل، مَكَّنها من تحسين وضعها العسكري من خلال إحداث ثغرة بين القوات المصرية، والعبور إلى غرب القناة ومحاصرة الجيش الثالث المصري؛ ليتوقف القتال في وضع ممتاز لكيسنجر حتى يساوم الجميع من خلاله، ليبدأ ما عرف "بسياسة الخطوة خطوة" لإيجاد حل للنزاع العربي–الإسرائيلي[٣٠].

ومع هذا، فقد بدا واضحًا أمام الإدارة الأمريكية فشل نظرية الأمن الإسرائيلي، وأن التفوق العسكري لم يحمِ إسرائيل كما كان متوقعًا. وفي اعتراف

صريح من واشنطن بما أحدثته الحرب، قدمت المخابرات العسكرية الأمريكية تقريرًا حول وضع إسرائيل الأمني وأكدت فيه أن إسرائيل لم تعد متفوقة مثلما كانت قبل حرب ١٩٧٣، ولم يعد ميزان القوى في صالحها. وحيث إن هدف العرب هو محو إسرائيل من الوجود؛ لذا فإن التفوق العسكري لإسرائيل فقط لم يعد مجديًا، فهى محاطة بالعديد من الأعداء يساندهم الاتحاد السوفيتي؛ لذلك لابد من تأمين إسرائيل بطرق أخرى غير الإمداد العسكري[٣١]. ومن ثم كانت حرب أكتوبر نقطة تحول رئيسة في الاستراتيجية الأمريكية حيال الصراع العربي–الإسرائيلي؛ فإذا كان الحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري ظل مصلحة أمريكية أساسية، فقد كان لابد من استكمال هذا التفوق العسكري بعمل سياسي أمريكي يبطل أو يقلّل من الأسباب المؤدية للحرب، واتخاذ تدابير تعتبرها الإدارة الأمريكية كافية لتخفيف وطأة الوضع على العرب، ولتحييد قدرتهم في الوقت ذاته، وذلك بطريقة تصون وتطور المصالح الأمريكية بأقل قدر من التنازلات الإسرائيلية.

وإذا كانت لحرب أكتوبر نتائجها السلبية على إسرائيل، فقد انعكست نتائجها الإيجابية على السادات. ففي ١٩ أكتوبر ١٩٧٣ كتبت المخابرات الأمريكية أن الضربة العسكرية العربية "عززت كثيرًا من موقف السادات السياسي في مصر والعالم العربي بشكل عام"، وأصبح لديه "احترام وشعبية لم يكن يعرفهما من قبل"[٣٢]. وكان هذا مختلفًا عن السادات، الذي كان حتى ذلك الوقت يفقد مصداقيته داخل مصر ولدى محاوريه الأجانب بعد سنوات من التصريحات الجوفاء حول ضرورة القيام بشيء ما بشأن التوسع الإسرائيلي. وستكون شهرة السادات "بطل العبور"، التي من شأنها أن تمكنه من العمل باعتباره من قادة الشرق الأوسط الذين كانت تفضلهم واشنطن. فقد كان معتدلًا ولديه ما يكفي من النفوذ للبقاء في السلطة، والأهم لديه رغبة في العمل نحو تسوية سلمية مع إسرائيل[٣٣]. ولعل هذه الصورة الجديدة للسادات التي انطبعت في تقارير المخابرات الأمريكية كان لها صدى واسع في تفهمها لتوجهات

السادات الخارجية ولشخصيته التي عكستها الحرب من أجل الوصول إلى تسوية.

وأكدت كلمات السادات توجهه الجديد نحو الولايات المتحدة عندما أبلغ كيسنجر في أول لقاء بينهما في ٧ نوفمبر ١٩٧٣، أن حرب أكتوبر هى آخر الحروب، وأنه ضاق ذرعًا بعلاقاته مع السوفييت، وأنهم باتوا عدوه الأول، وأنه عازم على تغيير سياسة ناصر، ولا يسعى فقط لإعادة العلاقات مع الولايات المتحدة، ولكن بناء علاقات صداقة وثيقة معها(٣٤).

وبطبيعة الحال شجّع ذلك الولايات المتحدة على العمل على ألا يتم التوصل إلى أي نوع من الحلول من خلال آلية عمل دولية تسمح بتدخل أطراف أخرى، وأن يبقى واضحًا أن الدور الأمريكي ضروري لأي تقدم يتم، وهو ما ظهر في مؤتمر جنيف الذي عقد في ديسمبر ١٩٧٣، والذي فشل بالفعل في إحراز أي نتيجة. ومن ثم أفسح الطريق أمام كيسنجر ليقوم بجولاته المكوكية بين مصر وإسرائيل؛ ليتمكن من التوصل إلى توقيع "اتفاق فك اشتباك" بين القوات المصرية والإسرائيلية في يناير ١٩٧٤، تنازل فيه السادات عن بقاء معظم القوات المصرية التي عبرت القناة، وقَبِل ببقاء قوة محدودة للغاية شرق القناة في مقابل انسحاب إسرائيل من غرب القناة؛ اقتناعًا منه بأنه يصنع إستراتيجية للسلام مع واشنطن(٣٥). ثم تمكن كيسنجر بصعوبة من النجاح في الوصول إلى اتفاق فك اشتباك مماثل على الجبهة السورية في ٣١ مايو ١٩٧٤(٣٦).

وكان على كيسنجر أن يستكمل دبلوماسية الخطوة خطوة، ومحاولة الوصول إلى فض اشتباك آخر تحقيقًا لنجاح جديد يحافظ على ما حققه من قبل(٣٧). وبعد جولة فاشلة في المنطقة سعيًا وراء هذا الاتفاق، كانت جميع الدلائل تشير إلى أنه لم يعد هناك خيار متاح سوى إجراء جولة جديدة من المحادثات بين مصر وإسرائيل فقط لتحقيق خطوة أخرى على الطريق لتسوية

شاملة؛ فسوريا ترفض دبلوماسية الخطوة خطوة وتصر على تسوية شاملة مبنية على الانسحاب الإسرائيلي لحدود ما قبل ١٩٦٧، والملك حسين لم يعد في مقدوره تمثيل الفلسطينيين بعد قرارات مؤتمر الرباط في أكتوبر ١٩٧٤ بحق الشعب الفلسطيني في إقامة سلطة وطنية مستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني، كما أن إجراء مفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل أمر مستبعد؛ نظرًا إلى رفض إسرائيل المطلق الاعتراف بالمنظمة أو الجلوس معها على مائدة مفاوضات واحدة[٣٨].

وكان هذا يتوافق وهدف إسرائيل الأساسي آنذاك بفصل مصر عن سوريا والأردن لتقليل احتمالات قيام هجوم عربي مشترك، والتعامل مع مصر منفردة أولًا[٣٩]. ربما لأنه بات لدى الإسرائيليين اقتناع بأن السادات لم يعد يؤمن بخيار الحرب، ولكنه يخطط للحصول على ما يريده من دون حرب بمساعدة أمريكية. ومع ذلك اتسم الموقف الإسرائيلي بالتعنت إزاء مطالب السادات بضرورة انسحابها إلى ما وراء ممري متلا والجدي، والتخلي عن سيطرتها على حقول نفط أبي رديس ورأس سدر، وأنه لا إنهاء لحالة الحرب؛ مما أجبر الولايات المتحدة على اتباع سياسة العصا مع إسرائيل حتى تبدي بعض المرونة في المباحثات مع مصر، من خلال التهديد بإيقاف الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية الجديدة وإعادة تقييم سياستها حيال إسرائيل[٤٠].

بيد أن سياسة العصا لم تجدِ نفعًا بسبب قوة اللوبي الصهيوني الموالي لإسرائيل داخل الكونجرس، بصورة أقنعت الرئيس فورد وكيسنجر باستخدام أسلوب الجزرة لتخطي التعنت الإسرائيلي من خلال مساعدات عسكرية واقتصادية جديدة لإسرائيل. وكان هذا إغراءً كافيًا لرئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين لاستئناف سياسة الخطوة خطوة[٤١]، بالإضافة إلى أن رابين كان يدرك أن عام ١٩٧٦ عام انتخابات الرئاسة الأمريكية، وفورد في حاجة إلى تقدم دبلوماسي في الشرق الأوسط لمساندته في الانتخابات؛ ولذلك ستظل واشنطن تضغط على إسرائيل لبدء المفاوضات، فكان قرار مجلس الوزراء

الإسرائيلي باستئناف المفاوضات المؤقتة[٤٢]. ومن ثم لم تكن رغبة إسرائيل في تحسين مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية هى الدافع وراء استئناف المباحثات، وإنما كانت المصالح الإسرائيلية الأمريكية المتبادلة.

وبعد جولة مكوكية لكيسنجر تَمَّ التوصل إلى اتفاقية "فك الاشتباك الثاني" في ٤ سبتمبر ١٩٧٥، والتي لم يكن لها أي ضرورة عسكرية تُحَتِّمها – مثلما كان الحال في الاتفاقية الأولى، والتي كانت تتمثل في الوضع المتشابك والخطير للقوات المتحاربة– ومن ثم كان إطلاق اسم فك الاشتباك عليها يجافي الحقيقة، فعلى الرغم من وجود جانب عسكري يتعلق بانسحاب إسرائيل إلى الحواف الغربية لممرات سيناء الإستراتيجية، وعودة جزء آخر من سيناء للسيادة المصرية، فإنها تضمنت أكثر نواحي سياسية حققت من خلالها إسرائيل نصرًا سياسيًّا كبيرًا، وذلك بتنازل السادات عن حق مصر في استخدام القوة في تحرير أراضيها، وهو ما يعد بمثابة موافقة ضمنية على إنهاء حالة الحرب، وتأكيد ذلك بإعادة فتح قناة السويس للملاحة دون التزام إسرائيلي بالانسحاب من الأراضي العربية؛ وذلك بالتعهد المشترك بعدم اللجوء لاستخدام القوة[٤٣]. وتعهدت مصر بأنها لن تشارك سوريا في أي أعمال عسكرية ضد إسرائيل، والتزام القاهرة بمنع العمليات الإرهابية ضد إسرائيل[٤٤]. ومن ثم قوضت تلك الاتفاقية خيار الحرب لدى السادات، وأصبح في ظلها مقيدًا باتفاق لا يمكن أن يحل محله سوى معاهدة صلح مع إسرائيل.

ولم تكتفِ إسرائيل بذلك، بل حصلت على التزامات أمريكية تتعلق بالمساعدات العسكرية وإمدادات النفط وتنسيق إستراتيجيتها مع إسرائيل في مؤتمر جنيف ودعمها مبدأ المفاوضات الثنائية بين كل دولة عربية على حدة وإسرائيل، وعدم اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية أو التفاوض معها دون موافقة إسرائيلية مسبقة؛ حتى تعترف المنظمة رسميًّا بحق إسرائيل في الوجود، فضلًا عن المشاركة الأمريكية المباشرة من خلال إدارة محطات الإنذار المبكر

التي أقيمت في منطقة الممرات. والاتفاق مع وجهة النظر الإسرائيلية بضرورة أن يكون أي اتفاق قادم مع مصر اتفاق سلام نهائيًّا(٤٥). ومن ثم دفعت واشنطن ثمنًا باهظًا مقابل استرجاع جزء صغير من سيناء، فكم ستدفع في مقابل إقرار سلام حقيقي تام؟ فقد اعتادت إسرائيل في تعاملاتها مع الولايات المتحدة على الأخذ بمقابل وليس من دون مقابل.

ولم يكن بإمكان الولايات المتحدة التوصل إلى مثل هذه الاتفاقية دون المرونة التي أبداها السادات؛ نظرًا إلى اقتناعه أنه لا الجيوش العربية ولا حتى الجهود الدبلوماسية السوفيتية قادرة على استعادة الأراضي المحتلة، وأن واشنطن بيدها جميع الأوراق، وتستطيع التأثير فى التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، كما أبدى تفهمه تمامًا تجاه تلك المساعدات الضخمة التي حصلت عليها إسرائيل، واعتبرها إحدى أهم أدوات الضغط الأمريكية على إسرائيل، كما أبلغ الأمريكيين بأنه لن يطالبهم باتخاذ موقف أكثر حسمًا، وأنه يدرك عدم قدرة الحكومة الأمريكية على اتخاذ مواقف أقوى فيما يتعلق بتغيير سياستها الخارجية وخاصة تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي(٤٦).

لقد كانت لدى السادات ثقة في تعهدات أمريكية كان تنفيذها مرهونًا بنتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية، وهى ورقة حاسمة كان يمكن اللعب بها للضغط أكثر على الجانب الأمريكي، لكنه كان يفضل كسب صداقة واشنطن. فقد كان حرص السادات على الحصول على ثقة الولايات المتحدة وصداقتها لا يقل عن رغبته في استعادة الأرض. وربما اعتقد أنه إذا أبدى مرونة في المفاوضات، فإنه سيصب في صالح ترسيخ علاقته بواشنطن. وعلى الجانب الآخر، خرجت إسرائيل بأكبر المكاسب. فقد ضمنت هذه الاتفاقية عدم حدوث تنسيق مصري سوري كما حدث من قبل، وتهميش الدور المصري في مؤتمر جنيف، فضلًا عن التمهيد لعملية التطبيع.

وحصلت واشنطن على نصيبها من المكاسب من خلال السماح لشركاتها بالعمل في مصر(٤٧)، وبدأت ترسم ملامح السلام في الشرق الأوسط

وفقًا لإستراتيجيتها الخاصة من خلال تعميق الخلافات العربية مع السادات وعزله عن محيطه العربي، وإخراج الجانب المصري من معادلة الصراع العربي–الإسرائيلي تحقيقًا لأمن إسرائيل، وتقليص دور الاتحاد السوفيتي تمهيدًا لإقصائه وفرض هيمنتها الكاملة على الشرق الأوسط، إيذانًا ببدء تغيير الخريطة الدولية.

وقد أثارت الاتفاقية ردود فعل غاضبة في الدول العربية، وتعرض السادات لانتقادات حادة، خاصة من الأسد؛ لأنه بدا في صورة الشخص اللين مع إسرائيل. كما هاجمت وثيقة فلسطينية الاتفاقية على أساس أنها تضعف الجبهة العربية وتؤدي إلى تفوق إسرائيل عسكريًّا نتيجة تدفق الأسلحة الأمريكية الجديدة؛ مما يزيد مطامعها التوسعية. أما السعودية، فقد أيدت الاتفاقية بعد أن أكد لها كيسنجر رغبة واشنطن الصادقة في الوصول إلى اتفاقية أخرى على الجبهة السورية، والسعي لحل المشكلة الفلسطينية وإنهاء النزاع العربي–الإسرائيلي. وحاول السادات من جانبه تهدئة العالم العربي وسوريا بعد توقيعه اتفاقية لفض الاشتباك للمرة الثانية منفردًا من خلال تأكيده أنه حصل على تعهدات من الرئيس فورد Ford بإنجاز فض اشتباك مماثل على الجبهة السورية، واتخاذ خطوة نحو الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني[٤٨].

وفي خطوة أبعد في طريق تهميش الدور السوفيتي في المنطقة وإخراجه من معادلة الصراع العربي الاسرائيلي، وضع السادات المسمار الأخير في نعش العلاقات المصرية السوفيتية بإلغاء معاهدة الصداقة المصرية–السوفيتية في مارس ١٩٧٦[٤٩]؛ ليحقق لواشنطن بذلك أحد أهداف إستراتيجيتها التي طالما كانت تصبو إلى تحقيقها في المنطقة، ولكن دون مقابل؛ فلم يزد رد فعلها بأكثر من إعجابها بسياسة الاعتدال المصرية[٥٠].

ويفسر البعض قرار السادات بأنه مساعدة للرئيس فورد في عام الانتخابات الأمريكية؛ ليشجعه على التقدم بأي خطوة تجاه أزمة الشرق

الأوسط(٥١). إلا أن الوثائق الأمريكية تكشف أن قرار السادات بإلغاء المعاهدة لم يكن مفاجئًا للإدارة الأمريكية؛ حيث أفصح السادات لكيسنجر في عام ١٩٧٤ عن نيته في إلغاء معاهدة الصداقة مع السوفييت والتقرب أكثر من واشنطن، وهو ما أفشاه كيسنجر لجولدا مائير في اجتماعه معها(٥٢).

وقد يرجع موقف السادات هذا إلى عوامل نفسية؛ نظرًا إلى كراهيته للسوفييت، وربما لم يغفر لهم وقوفهم إلى جانب مجموعة علي صبري خلال الفترة المبكرة من حكمه. وربما كان السادات يحاول إخلاء الساحة من الدور السوفيتي تمهيدًا لدور أمريكي أكبر، خاصة بعد اطمئنانه أن واشنطن ستحل محل موسكو كمورِّد للسلاح للجيش المصري في ضوء موافقة الكونجرس في فبراير ١٩٧٦ على إقامة تعاون عسكري مصري أمريكي(٥٣). فقد كانت لدى السادات رغبة شديدة في كسب صداقة واشنطن بأي طريقة، وفي الوقت ذاته شغفه وتلهفه من أجل تحقيق حلمه تجاه السلام؛ اقتناعًا منه بأن واشنطن كانت تملك ٩٩٪ من أوراق اللعبة، مع عدم امتلاك أساليب التفاوض الناجح بصورة تجعله يحرق جميع أوراقه دون انتظار الثمن. وليس هذا بغريب على السادات الذي طرد الخبراء السوفييت دون أن يحصل من واشنطن مسبقًا على ثمن هذه الخطوة التي ساهمت في تراجع النفوذ السوفيتي(٥٤)، على العكس من الجانب الإسرائيلي الذي كان يرغم حليفته على دفع ثمن كل خطوة يخطوها تجاه السلام، على الرغم من أن ذلك يصب بالأكثر في مصلحة أمن إسرائيل. وكما جرت العادة في السياسة، فإن كل ما يقدم بلا مقابل يظل بلا مقابل، ولم يحصل السادات على أي مكسب سياسي أو عسكري من إلغاء المعاهدة.

وقد أدت حالة الجمود التي أعقبت اتفاقية فك الاشتباك الثاني بين مصر وإسرائيل نتيجة لانتخابات الرئاسة الأمريكية، وإصرار إسرائيل على عدم وجود اتفاقيات مرحلية جديدة، إلى تحرج موقف السادات، وزادت معه مخاوف المخابرات الأمريكية من احتمال تعرض السادات للاغتيال؛ نظرًا إلى تزايد المشكلات التي كانت تواجهه خاصة فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي للبلاد،

وإمكانية تأثر الضباط بالاتجاهات اليسارية واليمينية الموجودة في المجتمع، إلى جانب انخفاض معنويات العسكريين نتيجة تراجع القدرات العسكرية المصرية ونقص الأسلحة والذخيرة السوفيتية [٥٥].

وكانت المخابرات الأمريكية قد حذرت من أن نظام السادات يحاول توظيف التيار الإسلامى لضرب التيار اليسارى فى مصر، من خلال فيضان المشاعر الإسلامية فى مصر. وحذرت السفارة الأمريكية في برقية لها فى مايو عام ١٩٧٦ من أن تضخم الأوساط المحافظة فى مصر يقود إلى تأييد متزايد لـ«أسلمة البنية التشريعية فى مصر»، وحذرت من أن الثقة المتزايدة التى بات يتمتع بها الإسلاميون فى مصر هى الثمن الذي يتعين على الحكومة المصرية أن تدفعه لتوظيفها هذا التيار لضرب خصومها السياسيين[٥٦].

وعلى الرغم هذه التحذيرات، فقد أكدت المخابرات الأمريكية في الوقت ذاته على أنه: "باستثناء رصاصة من قاتل أو أزمة قلبية أخرى، فلا يوجد أي تهديد للسادات"؛ لأن نظامه يمتلك درجة كبيرة من التأييد الشعبي، ولديه القدرة على السيطرة على أجهزة الدولة المختلفة، وأهمها المؤسسة العسكرية التي تمثل الدعامة الأساسية للنظام، فضلًا عن كفاءة جهازه الأمني في مواجهة معارضيه. ولكن في حالة ما :«إذا أصاب السادات مكروه، فقد تكون الساحة مهيأة لتغيير جذرى وسريع»[٥٧]. وكان هذا التغيير بلا شك لا يصب في صالح واشنطن التي كانت حريصة على استقرار نظام السادات واستمراره حفاظًا على مصالحها في المنطقة، ومواصلة عملية التسوية مع إسرائيل باعتباره من أكثر القادة العرب مرونة ورغبة في الوصول إلى تسوية مع إسرائيل.

وهكذا استطاع كيسنجر التوصل إلى الاتفاقيات الثلاث للفصل بين القوات. ونجحت هذه الدبلوماسية في تحقيق أهداف السياسة الأمريكية آنذاك. فمن ناحية استطاعت واشنطن تسيير عملية السلام بالشكل الذي أرادته مبتعدة عن التدخل السوفيتي من خلال مؤتمر جنيف، واستخدام نهج يعتمد على إبرام

اتفاقيات ثنائية منفردة. ومن ناحية أخرى نجحت في إنهاء حظر البترول العربي، وإعادة الثقة التي كانت قد اهتزت بين حلفائها في غرب أوربا، وأعاقت محاولات التقارب العربي الأوربي. وتمكنت واشنطن من تحقيق هذه المكاسب دون أن تتأثر علاقاتها بإسرائيل التي حصلت على تعهدات أمريكية باستمرار الدعم لها.

وبدا واضحًا عزم واشنطن على المضي قدمًا في الطريق نفسه بعد أن أفقدت السادات صديقًا وإن لم يكن داعمًا قويًّا، فإنه كان من الممكن أن يكون ورقة ضغط على المفاوض الأمريكي وهو الاتحاد السوفيتي. وبدأت واشنطن في جذب السادات بعيدًا عن التجمع العربي أو يمكننا بالأحرى القول بأنها شقت الصف العربي الذي كان متلاحمًا إبان حرب أكتوبر؛ مما جعل السادات يتجه لاتخاذ طريق منفرد إما مضطرًّا لتخلي العرب عنه، وإما لرغبته الجامحة في تحرير أرض بلاده دون النظر إلى إصرار بعض العرب على أمور كان يرى أنه يمكن تحقيقها لاحقًا. ومن ثم نجحت واشنطن في السير في هذا الاتجاه، وبات من الضروري السعي إلى إتمام اتفاقية سلام تتبعها معاهدة سلام ستدور المفاوضات لإتمامها حول الحق المصري في استرداد كامل الأرض المحتلة، والرغبة المصرية في إبقاء المفاوض العربي على طاولة المفاوضات كمحاولة أخيرة للسباحة ضد التيار الأمريكي الراغب في التعامل المنفرد مع كل دولة عربية على حدة.

## إدارة جيمي كارتر ومحاولة إحياء مؤتمر جنيف

عندما جاء الرئيس كارتر إلى البيت الأبيض في يناير ١٩٧٧، كان مقتنعًا بأن الولايات المتحدة قد دفعت ثمنًا باهظًا مقابل انسحاب إسرائيلي جزئي من الأراضي المصرية، وأن سياسة الخطوة خطوة التي اتبعها كيسنجر خلال إدارتي نيكسون وفورد قد استنفدت الغرض منها، وأنه لا مفرَّ من الاتجاه صوب التوصل إلى اتفاق سلام نهائي شامل بين العرب وإسرائيل. وكان يستوجب على الولايات المتحدة حفاظًا على مصالحها في المنطقة سواء لاحتواء النفوذ

السوفيتي واستمرار تدفق إمدادات النفط دون زيادة كبيرة في الأسعار، والإبقاء على ما تسميه الأنظمة المعتدلة في المنطقة، وتجنب نشوب حرب أخرى في المنطقة، سواء كانت تلك الحرب بمغامرة من العرب أو بحرب استباقية من جانب إسرائيل تنذر بمواجهة نووية بين القوتين العظميين، ألا تقف واشنطن مكتوفة الأيدي، وأن تأخذ زمام المبادرة للوصول إلى هذا السلام، مع الالتزام بالقاعدة الرئيسة التي تحكم السياسة الأمريكية في المنطقة، ألا وهى أمن إسرائيل(٥٨).

وفي مؤشر واضح على التزام الإدارة الأمريكية الجديدة بالوصول إلى حل للصراع في الشرق الأوسط، قدّم مستشار الأمن القومي، زبجنيو برجينيسكي Zbigniew Brzezinski، في اليوم التالي لتنصيب كارتر مذكرة إلى الرئيس ونائبه والمسئولين المعنيين يطلب توصيات سياسية بشأن القضايا قصيرة الأجل التي تواجه الشرق الأوسط. وركّز برجينيسكي على المساعدات العسكرية لإسرائيل، ومشروع القانون المضاد للمقاطعة العربية لإسرائيل، والخطوات الأولية التي يجب على واشنطن اتخاذها حيال مفاوضات السلام في الشرق الأوسط. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، فقد أدرج برجينيسكي ثلاثة شواغل سياسية رئيسة هى: استئناف مؤتمر جنيف والبدائل المحتملة، والموقف من التمثيل الفلسطيني في المفاوضات، والتوقيت الأمثل لأي مبادرة أمريكية جديدة (٥٩).

وتظهر دعوة كارتر وبريجنسكي إلى اتخاذ إجراءات فورية بشأن سياسة السلام في الشرق الأوسط ليس فقط التزام الإدارة الأمريكية بالوصول إلى حل للصراع، وإنما تُظهر أيضًا الدوافع وراء القيام بدور في عملية السلام. فقد كان التزام واشنطن تجاه إسرائيل واضحًا من النقاش حول المساعدات العسكرية والتشريعات المناهضة للمقاطعة العربية. ومن ثم نجد أن العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل لعبت دورًا رئيسًا في تحركات الحكومة الأمريكية.

وهذا الالتزام لم يتراجع قط خلال المحادثات، لكن ما سيقل هو درجة استعداد البيت الأبيض لممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية من أجل الوصول إلى حل شامل للصراع العربي الإسرائيلي.

بيد أن الأوضاع السياسية المتقلبة في المنطقة كانت تحول دون إحراز تقدم. فقد اندلعت مظاهرات واسعة ضد السادات في يناير ١٩٧٧ بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية[٦٠]، والتي كانت تمثل أقوى محرك للسادات نحو تغيير سياسته الداخلية والخارجية بخطوات أوسع؛ فعلى الرغم من قدرة السادات على استعادة السيطرة على الموقف[٦١]، فقد أحدثت هذه المظاهرات شرخًا عميقًا في شرعية السادات وأصابته بصدمة عنيفة لم تخطر له على بال أفقدته إلى حد ما اتزانه؛ لتصبح نقطة فاصلة لمرحلة سابقة وأخرى لاحقة من عهد السادات؛ حيث أعاد حساباته وترتيب أوراقه بشكل مختلف، مستغلًّا أحداث يناير لتصبح سيفه المصلت على الجبهة الداخلية؛ فقد ارتأى فيها هجومًا شخصيًّا عليه وتحديًا شعبيًّا لسلطته، وتصور أن للعناصر اليسارية ومن ورائها السوفييت يدًا في هذه الأحداث. وغذت تل أبيب وواشنطن هذا الاعتقاد لدى السادات؛ لتؤكد للسادات مدى أهمية الانتقال للمعسكر الآخر لحماية سلطته[٦٢].

وبدأ دوي أصداء أحداث يناير يأخذ أبعاده لدى السادات ويجعله في عجلة من أمره أكثر من أي وقت مضى لتحقيق السلام والرخاء- الذي طالما وعد به- على أرض الواقع وحسم النزاع واسترداد الأرض المحتلة بأي طريقة ما، حتى ولو على حساب الآخرين، علنًا. فقد أكدت وثيقة للمخابرات الأمريكية، أعدتها لبرجينيسكي خلال الفترة الانتقالية بين انتخاب كارتر وتنصيبه، على أهمية عملية السلام لاستقرار السادات الداخلي. وقد أشارت إلى أن موقف السادات سيصبح هشًّا بشكل متزايد إذا لم يتحسن الاقتصاد خلال عام ١٩٧٧، أو إذا لم تكن هناك تطورات في مفاوضات السلام. وأشار التحليل إلى أن "التقدم نحو تسوية سلمية سوف يعزز مصداقية السادات، ويقلل من

إلحاح الجيش على تأمين مصادر جديدة للأسلحة، ويحول الانتباه الشعبي عن المشكلات الاقتصادية"(٦٣).

وفي ضوء تقييم المخابرات الأمريكية لتزايد مخاطر الإطاحة بالسادات واحتمالية عدم حدوث تحسن اقتصادي ملموس خلال عام ١٩٧٧، كانت المشاركة في عملية السلام ستتيح له الفرصة لإلهاء شعبه عن الوضع الاقتصادي المتردي، والتركيز أكثر على قضايا السياسة الخارجية؛ حيث كان الحل أكثر وضوحًا. كما كانت عملية السلام مدخلًا لتحسين مركز الولايات المتحدة في مصر؛ لأن السادات "سيختبر قدرة الولايات المتحدة على إحراز تقدم في مفاوضات السلام، وعلى استعدادها لمساعدة مصر في الحصول على أسلحة". وكانت مصداقية السادات داخليًّا تعتمد إلى حد كبير على "قدرته على إثبات أن العلاقة مع واشنطن يمكن أن تحقق نتائج ملموسة". وفي حالة فشل واشنطن في تحقيق نتائج سواء في مفاوضات السلام أو قضية الأسلحة، فقد تجعل السادات يتراجع عن إقامة علاقات وثيقة مع واشنطن، وعودة التقارب مع الاتحاد السوفيتي بصورة تسمح بتدفق محدود من الأسلحة، وقد يصل الحد إلى قيام مصر وحلفائها من الدول العربية بعمل عسكري لتحقيق أهداف سياسية(٦٤).

ومن ثم كانت حالة الاقتصاد المصري والحاجة إلى مسكن مؤقت متمثلًا في عملية السلام التي يمكن أن توفر الملاذ لاستقرار نظام السادات واستمراره في الحكم من أجل تهميش دور السوفييت أكثر في المنطقة وتعميق هوة الخلاف بينهما حرصًا على المصالح الأمريكية في المنطقة سلسلة مترابطة الحلقات، كان على واشنطن التعامل معها جميعًا؛ بصورة جعلت قضايا الشرق الأوسط تأتي على قمة أولويات الإدارة الأمريكية الجديدة؛ لأن التأخير أو الفشل في إحداها سيقود إلى نتائج غير محمودة العواقب.

وعلى المسرح السياسي الإسرائيلي لم تكن الظروف الداخلية أكثر

استقرارًا عما كان في مصر، بعد أن اضطر رابين إلى تقديم استقالته؛ أملًا في التخلص من مزاحمة شيمون بيريز له على زعامة حزب العمل، وبقائه رئيسًا للوزراء بصفة مؤقتة لحين إجراء الانتخابات في منتصف مايو ١٩٧٧. وتوقعت المخابرات الأمريكية ضعف فرصته في الحصول على أغلبية، وأن الفرصة مهيأة أكثر لحزب الليكود صاحب المواقف الأكثر تشددًا[٦٥].

بيد أن المخابرات الأمريكية كانت تتمسك بأهداب الأمل في حصول وزير الدفاع الإسرائيلي بيريز على ثقة حزب العمل في أثناء مؤتمره في فبراير ١٩٧٧؛ لخوض الانتخابات على رأس قائمة الحزب وتشكيل الحكومة الإسرائيلية؛ لأن ذلك كان يمثل أفضل فرصة لاستكمال مفاوضات السلام. فقد كان من شأن حكومة يهيمن عليها حزب العمل بقيادة بيريز أن تكون أكثر استعدادًا لعقد اتفاقيات مؤقتة مع سوريا ومصر لإنهاء حالة الحرب، وتقديم التنازلات الإقليمية نفسها التي كان يمكن أن يقدمها رابين في سيناء ومرتفعات الجولان. ومن المحتمل أن يكون بيريز أكثر مرونة بشأن التخلي عن الأراضي في الضفة الغربية فقط كجزء من اتفاق سلام نهائي مع الأردن؛ بسبب حساسية هذه القضية بالنسبة إلى الرأي العام[٦٦].

وقد يكون السبب وراء تطلعات المخابرات الأمريكية هو الحاجة إلى وجه جديد على الساحة الإسرئيلية بدلًا من رابين الذي استنفد رصيده لدى واشنطن بعد اتفاقية فك الاشتباك الثانية، فضلًا عما تعانيه حكومته من صراع داخلي. كما كان التعامل مع بيريز أسهل من التعامل مع رابين؛ فبفضل براعته وحسمه سياسيًّا أكثر من رابين، فقد يكون أكثر رغبة في أخذ زمام المبادرة في تشكيل الرأي العام. وسيكون بيريز – باعتباره من يمين حزب العمل– أكثر تأثيرًا على الليكود والحزب الديني الوطني وصقور حزب العمل، وسيحظى بفرصة أفضل للحصول على دعمهم لأي اتفاق مع العرب. وقد تجعل أوراق اعتماده المتشددة من السهل عليه طمأنة الرأي العام الإسرائيلي بأنه لا يستجيب للضغوط الأمريكية أو يهدد المصالح الأمنية الإسرائيلية.

وبغض النظر عن نتيجة الانتخابات، فقد توقعت المخابرات أن يقاوم القادة الإسرائيليون أيّ جُهد أمريكي من أجل دفعهم لتحرك أكبر وأسرع مما هم على استعداد للذهاب إليه؛ لأنهم كانوا لا يزالون لا يثقون بالنوايا العربية، ويخشون من أن تؤدي تلك التنازلات لإثارة شهية العرب للأرض التي لا ينتوي الإسرئيليون إعادتها لهم أبدًا. وفي ضوء توقعات صعوبة تشكيل حكومة ائتلافية، فقد لا يكون الإسرائيليون على استعداد للدخول في مفاوضات جادة حتى أواخر الصيف أو أوائل الخريف، لكنهم قد يكونون على استعداد لعقد مؤتمر جنيف قبل ذلك لمناقشة المسائل الإجرائية، وأن يحضر رابين افتتاح المؤتمر بشكل رسمي –بشرط عدم دعوة منظمة التحرير الفلسطينية– حتى قبل الانتخابات على أمل تعزيز فرص حزب العمل في الانتخابات[٦٧].

وفي ظل هذه الأجواء السياسية المتقلبة التي كانت تموج بها المنطقة، أوصت لجنة استعراض السياسات التابعة لمجلس الأمن القومي في الرابع من فبراير ١٩٧٧ الرئيس أن تتم معالجة قضية الشرق الأوسط بوصفها مسألة عاجلة. وكان هناك توافق في الآراء حول ضرورة أن تكون هناك زيادة طفيفة في المساعدات لإسرائيل–على الرغم من عدم أهميتها على الصعيد العسكري– لتكون بمثابة إظهار لحسن النوايا قبل رحلة وزير الخارجية سايروس فانسCyrus Vance إلى المنطقة وتوفير أجواء مواتية للزيارة، على أن يكون ذلك الحد الأقصى للمساعدات التي ينبغي الموافقة عليها للحيلولة دون إفساد الأجواء خلال رحلة فانس، والمخاطرة بعزل العرب[٦٨]. وهذا يشير إلى أنه كان هناك تأكيد على السلام في كل إجراء اتخذته إدارة كارتر تجاه إسرائيل والعالم العربي. علاوة على ذلك، كانت حكومة كارتر تأمل في أن تكون حازمة في موقفها تجاه إسرائيل، والذي زاد فقط بشأن المفاوضات[٦٩].

وقد أكدت اللجنة على ضرورة اغتنام الفرصة السانحة التي أبدت فيها جميع الأطراف استعدادها للذهاب إلى جنيف، وضرورة توجّه فانس إلى

المنطقة للبدء في مناقشات بشأن القضايا الإجرائية وجوهر القضية. وارتأى كبار مستشاري الرئيس أنه ينبغي للولايات المتحدة أن تشجع على التوصل إلى اتفاق على مبادئ عريضة ثم السعي بعد ذلك لتنفيذ هذه المبادئ على مراحل، والسعي للحصول من الجانب العربي على تعريف واضح للسلام، وأخيرًا ضرورة تفريق جميع الأطراف بين "خطوط الدفاع الآمنة" والحدود السيادية قبل الذهاب إلى جنيف[٧٠]. ومن ثم لم يكن الهدف من الزيارة هو الوصول إلى نتائج ملموسة بقدر ما كانت رحلة استكشافية لتحديد الخطوط العريضة للمواقف العربية والإسرائيلية حول القضايا الموضوعية والإجرائية، ومحاولة معرفة حدود المرونة لدى كل طرف؛ وذلك لإعطاء الإدارة فهمًا أفضل لمواقف جميع الأطراف ووضع الأسس للتسويات التي يمكن التوصل إليها، من حيث المبدأ، قبل انعقاد مؤتمر جنيف.

وأظهر الاجتماع الأول للجنة استعراض السياسات النهج الأمريكي لاستئناف مفاوضات السلام من خلال الانخراط الأمريكي المباشر في عملية السلام؛ لأنه يتيح فرصة أكبر للنجاح، ولكنه كان يحمل العديد من المخاطر؛ فمن المرجح أن تتوتر العلاقات مع إسرائيل؛ لأنه سيجبرها على مواجهة قرارات صعبة بشأن أمنها، وتهدئة المخاوف حول رغبة العرب في السلام[٧١]. وكانت الإدارة الأمريكية تدرك أن هذا المخاطر لا يمكن تجنبها، ومن ثم عملت على اتخاذ بعض الخطوات اللازمة لتهدئة مخاوف المتعاطفين مع إسرائيل في الداخل[٧٢].

وأوضح الاجتماع أيضًا الدوافع الكامنة وراء انخراط إدارة كارتر في عملية السلام؛ فلم تُبدِ اللجنة قلقًا كبيرًا حول تأثير سوفيتي محتمل في المنطقة، وتمت الإشارة إلى الاتحاد السوفيتي مرات قليلة في معرض الحديث عن دوره في مؤتمر جنيف، وباستثناء ذلك لم يكن نقطة محورية للنقاش. فقد أشار كنوش Enno Knoche من المخابرات المركزية إلى أن الاتحاد السوفيتي كان يراقب الوضع ويود أن يكون "بطل العرب في مصر وسوريا"، لكنه لم يذكر أن

المفاوضات يجب أن تتركز على تعظيم النفوذ الأمريكي مقابل النفوذ السوفيتي في المنطقة[٧٣]. كما أكد تقرير للمخابرات الأمريكية على أن النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط في تراجع مستمر على مدار السنوات الخمس الماضية، ولم تظهر أي بوادر للتحسن في بداية رئاسة كارتر[٧٤].

وعلى ذلك، فإن تأكيد شبلي تلحمي على أن الحد من النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط كان الشاغل الرئيس –باستثناء حماية إسرائيل– للتدخل الأمريكي في عملية السلام[٧٥]، لا يتوافق مع إستراتيجية إدارة كارتر في البداية من أجل الوصول إلى تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي. فلا شك في أن البيت الأبيض كان مهتمًّا بكل من هذين العاملين، إلا أن القول بأنها كانت الدوافع الوحيدة لتدخل واشنطن في عملية السلام يجافي الحقيقة. فقد كان هناك دافع شخصي مهم، من جانب كارتر، لتحقيق السلام. فقد كانت احتمالية الفشل في التوصل إلى اتفاق سلام كبيرة؛ ومن ثم، كانت احتمالية الحرج السياسي وتداعياته على انتخابات الرئاسة أيضًا كبيرة؛ لأن كارتر سيضطر إلى ممارسة بعض الضغط على إسرائيل لتقديم بعض التنازلات؛ مما يهدد بإبعاد المجتمع اليهودي في الداخل، ويعرض إعادة انتخابه للخطر. ومن ثم كان استخدام قدر كبير من رأس المال السياسي من أجل كسب الدعم لاتفاق سلام لمجرد تعزيز الأهداف الإستراتيجية الأمريكية الأساسية، التي تحمل في طياتها عواقب سلبية محتملة، هو أمر غير محتمل. فقد كان تحديد أولويات كارتر لتحقيق السلام في الشرق الأوسط يدل على رغبته الشخصية في تحقيق السلام، وتأثير ذلك على السياسة الخارجية على الأقل في بداية رئاسته.

على أي حال، بدأت مبادرة السلام الأمريكية مع جولة وزير الخارجية فانس إلى المنطقة في فبراير ١٩٧٧؛ بهدف الاتفاق على العودة إلى جنيف في النصف الثاني من عام ١٩٧٧. وقد استشفت واشنطن من خلال الزيارة الفجوة الواسعة بين وجهات نظر الطرفين حول كيفية تحقيق السلام[٧٦]. فقد كان

الإسرائيليون يرون أن السلام لا يعني غياب حالة الحرب فقط، بل يجب أن يكون هناك سلام كامل مع تطبيع للعلاقات، وحدود مفتوحة وقبول عربي لإسرائيل كدولة معترف بها، وأنها مستعدة للمساومة على الحدود، ولكنها لن تعود إلى حدود ١٩٦٧ لتوفير الأمن لإسرائيل؛ حيث يتواجد الجيش الإسرائيلي –وليس قوات الأمم المتحدة– داخل حدود يمكن الدفاع عنها. وأصرت إسرائيل على رفضها حضور منظمة التحرير الفلسطينية لمؤتمر جنيف(٧٧). ومن ثم بدا واضحًا أن إسرائيل إذا كانت تريد السلام كما تزعم، فإنها كانت مهتمة في المقام الأول بالحفاظ على علاقتها مع الولايات المتحدة. وهذا الهدف على جانب كبير من الأهمية؛ لأنه سيكون أحد دوافع إسرائيل للدخول في مفاوضات كامب ديفيد النهائية.

وعلى الجانب العربي، بدا للولايات المتحدة أن السادات كان أكثر القادة العرب مرونة واستعدادًا للتفاوض مع إسرائيل. فقد كان لديه تفهم لمخاوف إسرائيل الأمنية، وأبدى استعداده للتفاوض المرن على حدود آمنة، بمعنى وجود مناطق منزوعة السلاح، تصحبها قوات دولية لحفظ السلام، ونظم إنذار مبكر. وكان مثله مثل باقي العرب على استعداد للقبول بما هو أقل من دولة فلسطينية، وهو ما كان يقترب من الموقف الإسرائيلي الرافض بصورة تامة لوجود دولة فلسطينية(٧٨). والأهم من ذلك أن السادات كان مهتمًّا بإقامة علاقات أوثق بالولايات المتحدة من خلال تأكيده على ثقته الكاملة في قدرة كارتر على الوصول إلى تسوية، بخلاف ما أبدته القيادات الأردنية والسورية والسعودية من شكوك في استعداد الولايات المتحدة لحرمان إسرائيل من شيء أو للضغط عليها في القضايا الجوهرية المهمة(٧٩).

ومن ثم كانت هناك حالة من الشك وعدم الثقة في نوايا الطرف الآخر، وعدم قدرة كل جانب على فَهْم الحقائق السياسية للآخر. وفي بعض الأحيان، استشعر كل جانب الشك في أن واشنطن تقف سرًّا مع الطرف الآخر. وقدمت السوابق التاريخية للجانب العربي كل الأسباب للاعتقاد بأن السياسة الأمريكية

ستفضل إسرائيل. ومع هذا كان السادات أكثر القادة العرب اهتمامًا بإقامة علاقات أوثق بواشنطن. ويجب تقييم إستراتيجية مصر التفاوضية من خلال هذه العدسة. فقد اعتمد السادات –كجزء من إستراتيجيته التفاوضية– الرئيسة على الولايات المتحدة من أجل الضغط على إسرائيل للحصول على تنازلات حول النقاط مثل الانسحاب. وكان هذا النهج مرهونًا باستعداد البيت الأبيض لمواجهة المخاطر الناجمة عن محاولة الضغط أو إجبار إسرائيل. ولأن كارتر كان راغبًا في اغتنام هذه الفرصة، فإن إستراتيجية السادات على الأقل لاقت نجاحًا محدودًا. ومن ثم كان الوضع الاقتصادي، فضلًا عن رغبة السادات في أن يكون الحليف العربي الرئيس لواشنطن في المنطقة، دافعًّا مصريًّا آخر للسعي إلى السلام مع إسرائيل.

وإذا كان السادات قد سعى إلى توثيق علاقته بالولايات المتحدة، فإن كارتر لم يكن أقلّ رغبة منه في ذلك. فقد ركّز كارتر على إقامة علاقات شخصية مع كلٍّ من رابين والسادات– على وجه الخصوص– بصورة يمكن استغلالها كوسيلة للضغط من أجل الوصول إلى اتفاق مقبول على الأقل مع قادة الدولتين. وقبل الاجتماع بالسادات، بدأ كارتر في بناء هذه العلاقة من خلال فانس. فطوال اجتماع فانس مع السادات، أعرب الأخير مرارًا عن ثقته بكارتر للتوصل إلى تسوية. وأكد فانس هذه الثقة في برقية لكارتر؛ حيث أشار إلى أن السادات قال: "أنا لن أخذلَك أبدًا"، وأعرب عن التزامه بالسلام في اجتماع خاص مع فانس. وكان السادات، وفقا لفانس، على استعداد لفعل أي شيء من أجل التوصل إلى اتفاق سلام. كما ادعى أنه يمكن أن يجعل العرب يتبعون قيادته لتأثيره الكبير في المنطقة[٨٠]. وكان إفصاح السادات الخاص لفانس مهمًّا؛ لأنه كان الزعيم الوحيد الذي قدّم مثل هذه الالتزامات الصريحة في الجلسات الخاصة. وأثبتت هذه الالتزامات أنها حاسمة في السماح لإدارة كارتر بتغيير تفاصيل دقيقة في الاتفاق النهائي بصورة تسمح باستيعاب

مخاوف إسرائيل مع الالتزام بمطالب السادات الأوسع.

وفي أعقاب عودة فانس، اجتمع مع كارتر لعرض نتائج الزيارة، وتوصلا إلى ضرورة الحذر في اتخاذ أي إجراءات؛ وذلك لتجنب إثارة مخاوف الجانب الإسرائيلي وتحريك عوامل قلق لا ضرورة لها في الكونجرس والطائفة اليهودية الأمريكية حول احتمال ممارسة ضغوط أمريكية على إسرائيل كما حدث من قبل في أثناء إدارة فورد(٨١). علاوة على مراقبة واشنطن التطورات الداخلية في إسرائيل خاصة بعد تخطي رابين عقبة مزاحمة بيريز له، وحصوله على ترشيح حزب العمل خلال مؤتمره في فبراير ١٩٧٧ لخوض الانتخابات التالية على رأس قائمة الحزب(٨٢). ومن ثم تبددت فرصة أن يكون بيريز على رأس حزب العمل كما كانت ترغب واشنطن، بصورة ربما دفعت إدارة كارتر إلى التريث في اتخاذ أي خطوة حتى تتضح الصورة أكثر داخل إسرائيل.

وتضمنت المرحلة الثانية من الإستراتيجية الأمريكية استخدام سلطة الرئيس بشكل علني لمحاولة إزالة العراقيل أمام العديد من القضايا الموضوعية، من خلال إقامة نوع من العلاقات الخاصة مع نظرائه العرب والإسرائيليين؛ اعتقادًا من كارتر أن أفضل طريقة لجلب جميع الأطراف، وخاصة الإسرائيليين، لمواجهة خيارات صعبة وخطيرة، وبث الثقة في نفوسهم لتحمل المخاطر اللازمة لتحقيق السلام، هو التدخل بنفسه في عملية التفاوض. ومن هذا المنطلق، جاءت دعوة رابين والسادات والملك حسين لزيارة واشنطن. وأشار فانس إلى أن العرب دخلوا تلك اللقاءات "بروح من الأمل والتفاؤل الحذر. أما الإسرائيليون، فكان يقلقهم أننا ربما نكون على بداية درب خطر ذي عواقب لا يمكن تبينها"(٨٣). وشكّل هذا التحفظ دافعًا لاجتماع كارتر الأول مع رابين؛ لما كان يراود الحكومة الإسرائيلية من شكوك حول نيات إدارة كارتر.

ولم يكن من المستغرب ألا يسفر اللقاء بين كارتر ورابين في مارس ١٩٧٧ عن نتائج ملموسة؛ بسبب ما أبداه رابين من تشدد معهود، واختلاف شديد في وجهات النظر الإسرائيلية الأمريكية. ففي الوقت الذي أكد فيه كارتر

على أن السلام يجب أن يتضمن انسحابًا إسرائيليًّا إلى حدود ١٩٦٧ مع إدخال تعديلات طفيفة عليها، أكد رابين على استعداد إسرائيل التخلي عن معظم سيناء مع الاحتفاظ بشرم الشيخ مع شريط يصلها بالحدود الإسرائيلية، والاحتفاظ بالجولان وجزء من الضفة الغربية. وحاول رابين إقناع كارتر بأن ينضم إليه في اتخاذ موقف متشدد لكي يحصلا من العرب على تنازلات أكثر، والحصول على موافقة عربية مسبقة على أن الهدف الرئيس لمؤتمر جنيف هو التفاوض على سلام حقيقي وتطبيع للعلاقات، على أن يكون تحقيق ذلك السلام موضوعًا لمفاوضات تفصيلية [٨٤].

وفي محاولة من رابين لرفع أسهمه وأسهم حزبه خلال الانتخابات الإسرائيلية في مايو ١٩٧٧، ادعى علانية عقب لقائه وكارتر بأن الأخير قد وافق على مفهومه عن "الحدود التي يمكن الدفاع عنها"، وهو ما لم يُبده كارتر فعلًا، والذي يعني أنه منح رابين شيكًا على بياض في مفاوضاته معه. وعليه فقد أصدر البيت الأبيض توضيحًا للفرق بين الحدود التي يمكن الدفاع عنها والحدود الآمنة؛ وذلك لتهدئة المخاوف العربية وتبرئة ساحة كارتر مما أعلنه رابين، ولكن الموقف أعطى انطباعًا بوجود أزمة بين واشنطن وتل أبيب[٨٥]، وهى الفكرة التي ربما أسهمت في إضعاف مركز رابين الانتخابي خلال الانتخابات التي أجريت بعد شهرين.

ولم يثمر اللقاء بين رابين وكارتر إلا عن رد فعل عنيف من المجتمع اليهودي الأمريكي؛ نتيجة المخاوف من أن تؤدي مقترحات كارتر إلى إحراج إسرائيل، وإضعاف العلاقة الخاصة بين البلدين[٨٦]. وأظهر اللقاء عدم ثقة الحكومة الإسرائيلية، أو رابين على الأقل، بالحكومة الأمريكية أو بأي من جيرانها العرب، وعدم جدية إسرائيل في سعيها من أجل السلام، وأنها تعمل فقط من أجل كسب الوقت؛ لأن مصلحتها الأساسية تكمن في الحفاظ على علاقة خاصة مع الولايات المتحدة أكثر من تحقيق سلام شامل. وأصبحت واشنطن

أمام معضلة كبيرة، وهى كيفية الحفاظ على علاقتها الخاصة بإسرائيل، وفي الوقت ذاته إقامة صلات جديدة مع العرب([٨٧]).

وفي ١٦ مارس ١٩٧٧، أعلن كارتر عن المبادئ الأساسية الثلاثة للسلام الشامل في الشرق الأوسط، وهى: مظاهر ملموسة للسلام والعلاقات الطبيعية، مثل التجارة وتبادل الدبلوماسيين؛ والحاجة إلى ترتيبات أمن لجميع الأطراف دون المساس بالحدود المعترف بها على طول خطوط ١٩٦٧؛ وحل للمشكلة الفلسطينية. وفيما يتعلق بالمسألة الثالثة، فاجأ كارتر الجميع بإطلاق "قنبلة سياسية" عندما استخدم للمرة الأولى صيغة "الوطن الفلسطيني"[٨٨]. وقد فسّر البعض هذا التحرك الأخير من جانب كارتر على أنه كان يهدف إلى التأثير على اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة آنذاك أو على الأقل الحصول على موقف معتدل من جانب منظمة التحرير الفلسطينية تجاه إسرائيل[٨٩].

وعلى ما يبدو، فإن كارتر كان يحاول إحداث صدمة قادرة على تغيير الوضع المُجَمَّد، مع محاولة حشد الرأي العام العالمي ضد المتشددين من الطرفين، وإزالة أي غموض حول موقفه من القضايا الموضوعية في مرحلة مبكرة من إدارته حيث يكون الأقوى سياسيًّا. بيد أن كارتر لم يأخذ في الاعتبار السياسة الداخلية؛ فمن دون تمهيد الطريق أمام هذا التغيير الجذري –ومن المحتمل في وقت كان تورطه الشخصي سابقًا لأوانه– تحدث كارتر عن وطن فلسطيني وانسحاب إسرائيلي كامل مع تعديل محدود فقط على حدود ١٩٦٧. وبالنظر إلى مدى حساسية الجانب الفلسطيني من صراع الشرق الأوسط آنذاك، فضلًا عن حقيقة أن الإدارات الأمريكية السابقة كانت حريصة للغاية على عدم اتخاذ موقف علني حول مسألة الأرض، كان من شأن إجراء مثل هذا التغيير أن يثير الجدل ما لم تسبقه جهود كبيرة لإحداث تغيير في موقف الرأي العام الأمريكي، وطمأنة أنصار إسرائيل في الداخل بأن إستراتيجية الإدارة لن تُعّرض أمن إسرائيل للخطر[٩٠].

وفي الرابع من إبريل ١٩٧٧، التقى كارتر مع السادات في واشنطن. وخلافًا لما حدث مع رابين، كان لقاؤهما أكثر هدوءًا. فقد بدا واضحًا منذ البداية أن كليهما سعى إلى تكوين صداقة مع الآخر. ولم يتحول الأمر إلى صداقة شخصية فحسب، بل ستكون أداة رئيسة يستخدمها كارتر للحصول على تنازلات من السادات فيما بعد. ومما يدل على ذلك ما قاله كارتر في استقبال السادات أنه التقى بالرجل الذي استطاع أن يغير مجرى التاريخ، وأنه يأمل في أن تكون هذه السنة مليئة بالمفاوضات والنتائج المثمرة. ورد السادات –كعادته– مشيدًا بدور كارتر في محاولة تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وتحدث عن الدور المحوري الذي تحتاج الولايات المتحدة أن تلعبه إذا كان هناك سلام[٩١].

وخرج السادات من اللقاء بانطباع متفائل حول جدية كارتر في قيادة عملية السلام في الشرق الأوسط. وبات واضحًا للإدارة الأمريكية أن السادات على اقتناع بأن الحرب لن تعيد باقي أراضي سيناء إلى مصر نتيجة اتساع الفوارق العسكرية بين مصر وإسرائيل[٩٢]؛ ولذا فهو على استعداد لإبداء أكبر قدر من المرونة للوصول إلى جنيف إذا ضمن له كارتر جدية إسرائيل في الوصول إلى تسوية؛ إذ كان مقتنعًا بأن إسرائيل راغبة في بقاء الأمور على ما هى عليه. وكانت أكثر المظاهر تشجيعًّا استعداد السادات لتقبل فكرة أن السلام يستلزم إقامة علاقة طبيعية مع إسرائيل؛ بما في ذلك التمثيل الدبلوماسي والاعتراف الكامل. ومن ثم تراجع السادات –تحت ضغط الأمريكيين– عن أقواله السابقة بأن السلام الكامل والعلاقات الطبيعية قد تستغرق أجيالًا عديدة، ليعلن أن السلام الكامل سيكون ممكنًا خلال خمس سنوات من التسوية[٩٣].

ومن ثم بدا واضحًا أن السادات كان أكثر تشددًا في كل ما يمس السيادة المصرية، لكنه كان على استعداد لأن يكون أكثر مرونة فيما يتعلق بالعرب الآخرين، دون أن يشير إلى أنه قد يكون مستعدًّا لعقد صلحٍ منفرد. فقد كان السادات يخاطر بكل شيء في مقامرة على أن مصر يمكن أن تحصل

على تسوية تتيح له أن يوجه اهتمامه كله إلى المشاكل الداخلية المتفاقمة. وكان يعتقد أنه من دون قيادة كارتر لن يكون هناك سلام. وربما بقدر ما كان ذلك يُشعِر الإدارة الأمريكية بالعجلة في إحراز تقدم في المفاوضات بقدر ما كان يشعرها أن ذلك قد يكون وسيلة ضغط للحصول على تنازلات من السادات من أجل تحقيق السلام.

وقد التقى كارتر أيضًا بحافظ الأسد في جنيف في ٩ مايو ١٩٧٧؛ حيث أعرب الأخير عن موافقته على ثلاثية كارتر: طبيعة الصلح وتعريف الحدود والمسألة الفلسطينية. وفي مقابل انسحاب كامل، وافق الأسد على إنهاء حالة الحرب وإقامة مناطق منزوعة السلاح؛ شريطة عدم تهديد أمن عاصمته. بيد أنه لم يوافق على تطبيع العلاقات مع إسرائيل. ورفض التعهد بشيء نيابة عن الفلسطينيين، لكنه أعلن استعداده لجس نبضهم فيما يتعلق بقبول القرار ٢٤٢[٩٤].

وقد خرجت الولايات المتحدة من هذه اللقاءات بأن أي تسوية شاملة ستتشمل انسحاب القوات الإسرائيلية إلى مواقع قريبة من حدود ١٩٦٧، ومن المرجح أن يترك هذا الانسحاب إسرائيل في وضع عسكري أضعف مما كانت تتمتع به في ذلك. وكان تقليل خسارة إسرائيل لهذه الميزات العسكرية من خلال التنازلات العربية العسكرية غير الترابية –مناطق منزوعة السلاح ومناطق قوات محدودة ومواقع مراقبة أمامية واستطلاعات من طرف ثالث– غير كافية؛ نظرًا إلى عدم ثقة القادة الإسرائيليين بأن العرب لديهم نوايا سلمية على المدى الطويل. وكانت واشنطن ترى أن هذه الثقة ستقوى عندما تقدم الدول العربية المعنية بعملية السلام التعويضات أو التنازلات غير العسكرية التي يعتبرها الإسرائيليون ضرورية لتطبيع العلاقات ولـ "سلام حقيقي"[٩٥].

وكانت الدول العربية الأكثر رغبة في تقديم هذه التنازلات هى أقل الدول التي تحتاج منها إسرائيل مثل هذه التنازلات؛ فالأردن قدمت بالفعل العديد منها، وكانت على استعداد لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل أكثر لولا الحاجة إلى تنسيق سياساتها مع دول المواجهة العربية الأخرى، وسيستمر التفاوض من وراء

الكواليس طالما استمر النظام الملكي الهاشمي، وسيكون من السهل نسبيًّا التفاوض مع الأردن بشأن التطبيع كجزء من تسوية عامة. وأعرب السادات كذلك عن استعداده للتحرك بمرور الوقت نحو تطبيع كامل. وكانت سوريا هى الدولة التي تطالبها إسرائيل أكثر بالضمانات غير العسكرية؛ لأنها أكثر دولة واجهت معها إسرائيل صعوبات في أثناء التفاوض في الماضي، ولأن المخاطر الإستراتيجية لإسرائيل أكبر في الجولان(٩٦).

وكانت التنازلات غير العسكرية الأكثر أهمية وصعوبة التي تطلبها إسرائيل من العرب هى تلك التي تؤدي إلى علاقات سياسية ودبلوماسية طبيعية. وكانت بعض هذه التنازلات سهلة نسبيًّا، وقد تمَّ تضمينها جزئيًّا في اتفاقية فك الاشتباك الثانية بين مصر وإسرائيل. ومن المحتمل أن تتضمن التنازلات المستقبلية التي قد يعرضها العرب على الإسرائيليين التزامات بإنهاء الجهود الرامية إلى طرد إسرائيل من مختلف المنظمات الدولية، ووضع حد للجهود الرامية إلى معادلة الصهيونية بالعنصرية في الأمم المتحدة. في حين أن التنازلات التي من المؤكد أن تطالب بها إسرائيل –ومن غير المحتمل أن يقدمها العرب– ستشمل إعادة توطين إضافية للمدنيين في قناة السويس وهضبة الجولان، بما في ذلك القنيطرة، وإقامة علاقات دبلوماسية طبيعية.

وفي إطار أي تسوية بشأن إقامة كيان فلسطيني مستقل في الضفة أو محاولة التعامل بطريقة أخرى مع ثوابت القضية الفلسطينية، قد تُعرض على الإسرائيليين تنازلات غير عسكرية أو ضمانات تربط الحكومة الفلسطينية بعمان أو تل ابيب، وتقليل نسبة وجود قادة منظمة التحرير في حكومة الدولة الجديدة، والسماح لإسرائيل بتعويض معظم اللاجئين ماليًّا في الوقت الذي تسمح فيه لعدد رمزي منهم فقط بالعودة إلى إسرائيل. وهناك تنازل إضافي ذو أهمية سياسية جوهرية مدرج في اتفاقيات فك الاشتباك القائمة هو منع الهجمات الإرهابية ضد إسرائيل من الدول العربية. بيد أن الإسرائيليين ربما يطالبون

بمزيد من الأحكام الصريحة في اتفاقية جديدة، ربما تتضمن التزامات عربية بمعاقبة أو طرد مرتكبي الحوادث الإرهابية في بلدان أخرى. وكان التنازل الأكبر الذي يمكن للعرب تقديمه للفوز بانسحاب إسرائيلي إلى حدود ١٩٦٧ هو وضع القدس. فقد كان الاستعداد العربي المعلن كجزء من تسوية أوسع للتفاوض بشأن وضع الأماكن المقدسة وقبول التعويض المالي عن بعض الأراضي المتنازع عليها بمثابة عامل تأثير مهم على الإسرائيليين من أجل قبول المخاطر العسكرية للتسوية العامة(٩٧).

وقد تسعى إسرائيل لإقامة علاقات تجارية طبيعية مع العالم العربي كدليل على رغبة العرب على العيش في سلام. فقد يرضخ العرب في الاتصال بإسرائيل عن طريق وسائل النقل البري والجوي والبحري، وقبول جوازات السفر الخاصة ببلد ثالث مع تأشيرات إسرائيلية، واتفاقيات حقوق النشر والعلامات التجارية. وقد تكون الخطوة التالية هى إقامة علاقات محدودة مع مصر وسوريا، ولكنها ذات طبيعة مشابهة للعلاقة القائمة بين إسرائيل والأردن. وهذا يمكن أن يسمح بحرية انتقال الأشخاص وتحرك رأس المال على أي مستوى متفق عليه. وقد يوافق العرب على التعاون مع إسرائيل في تطوير موارد المياه والموارد المعدنية وشبكات النقل. وكانت التنازلات الاقتصادية الأكثر أهمية هى إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، والسماح للسفن والبضائع الإسرائيلية باستخدام قناة السويس، واتفاق لشراء إسرائيل للنفط العربي. وبالرغم من أن العرب لن يأخذوا زمام المبادرة في التطوع بأي من هذه التنازلات، فإنها توفر للعرب سلاحًا مهمًّا ضد إسرائيل، وتنازلًا مهمًّا بنفس القدر يمكن تقديمه للمساعدة في إقناع إسرائيل بقبول حزمة سلام شاملة(٩٨).

وكان للولايات المتحدة دور لا يستهان به في خضم هذه التنازلات المطلوبة؛ لأن إسرائيل ستطلب من واشنطن –بالإضافة إلى الوعود بزيادة الدعم المباشر في مجموعة متنوعة من المجالات غير العسكرية– تقديم ضمانات باحترام العرب لالتزاماتهم. وقد تتراوح الالتزامات السياسية المحددة التي ستطلبها أو ترحب بها إسرائيل من إعلان أمريكي أحادي الجانب بدعمها

لتسوية يتوصل إليها الإسرائيليون والعرب إلى معاهدة أمنية ثنائية. وتتوقع إسرائيل أيضًا من واشنطن أن تأخذ زمام المبادرة في صياغة ومراقبة والسيطرة على قرارات الأمم المتحدة وأنشطتها المتعلقة بالتسوية. كما تتوقع أن تقدم واشنطن دعمًا أكبر للميزانية الإسرائيلية وضمانات متجددة لتمويل ودعم النفط كحوافز لقبول صفقة سلام شاملة. وسيثمن الإسرائيليون التزامات الولايات المتحدة بمعارضة المقاطعة العربية بقوة أكبر، أو المساعدة في فرض التجارة غير التمييزية إذا تمَّ التخلي عن المقاطعة كجزء من تسوية في الشرق الأوسط. وحذرت المخابرات الأمريكية من استخدام الدعم الاقتصادي أو السياسي كورقة ضغط؛ لأن ذلك سيساهم في زيادة شعور الإسرائيليين بعدم الأمان، وتجعلهم أقل رغبة إلى النظر في التنازلات الإقليمية أو قبول تسوية سلمية شاملة(٩٩).

ومن ثم كانت واشنطن تدرك أن إنهاء حالة الحرب فقط لا يزيل المخاوف الأمنية الإسرائيلية، وإنما الحاجة إلى تسوية شاملة للصراع العربي-الإسرائيلي تقوم على تقديم تنازلات عربية وتطبيع للعلاقات في شتى المجالات بصورة تعمل على كسر جدار عدم الثقة والعزلة المفروضة على إسرائيل؛ ومن ثم تخفيف العبء العسكري الملقى على كاهلها ويستنزف اقتصادها، وفي الوقت نفسه تخفيف العبء عن كاهل واشنطن نفسها بصورة تعمل على استقرار الأوضاع في المنطقة حفاظًا على المصالح الأمريكية. فقد كان الوصول للسلام لا يتحقق إلا من خلال الحصول على أكبر قدر من المكاسب لإسرائيل.

وقد حدثت تطورات على الساحة الإسرائيلية قلبت الأمور رأسًا على عقب. فقد اضطر رابين إلى التنحي عن رئاسة الحكومة في ٨ إبريل ١٩٧٧ بعد فضحية مالية(١٠٠)، وحل بيريز محله على رأس الحكومة الإسرائيلية(١٠١). وفي واشنطن نجد أن كارتر، الذي لم يحتفظ بذكرى طيبة عن رابين، لا يستاء من سقوطه، لكنه كان يأمل في فوز بيريز وينتظر وصوله إلى واشنطن في

يولية القادم بعد فوزه في الانتخابات المزمع عقدها في مايو. فقد كانت واشنطن ترى أن وجود بيريز على رأس حكومة لحزب العمل يخدم عملية السلام أكثر؛ نظرًا إلى سهولة التعامل معه، كما كان أحد صقور حزب العمل القادرين على التعامل مع المحافظين داخل إسرائيل. وكان مشهودًا له بالقدرة على التعامل بذكاء مع الأمريكيين من دون السعي للمواجهة (١٠٢).

بيد أن الرياح أتت بما لا تشتهى السفن. فقد فاز حزب الليكود في الانتخابات في مايو ١٩٧٧، وجاء مناحم بيجن Menachem Begin على رأس الحكومة يسبقه تاريخه المتطرف وما كان معروفًا به من تصلب وتشدد(١٠٣). وأرجعت السفارة الأمريكية في تل أبيب هذه النتيجة إلى اضطراب العلاقات الأمريكية الإسرائيلية نتيجة لعملية السلام. وأشار السفير الأمريكي، وارن كريستوفر Warren Christopher، إلى أن "الناخبين الإسرائيليين يتوقعون فترة عصيبة قادمة، وقد استعدوا لإغلاق الأبواب بإحكام من خلال تحول قوي نحو اليمين"(١٠٤)، وهذا يجافي الحقيقة. فقد كان حزب العمل يعاني بالفعل من انشقاقات داخلية وصراع بين القادة، واشمئزاز الناخبين من الأوضاع الاقتصادية الصعبة وارتفاع معدلات البطالة، وتهم الفساد الموجهة إلى حكومة حزب العمل بصورة توقعت معها المخابرات الأمريكية هزيمته(١٠٥). ومن ثم كانت واشنطن أمام حقيقة أن المفاوضات قد دخلت مرحلة جديدة فرضها وجود بيجن وحزب الليكود المتطرف في السلطة في إسرائيل بصورة تستلزم منها إعادة ترتيب أوراقها من جديد.

## تأثير فوز حزب الليكود على مفاوضات السلام

فور إعلان فوز الليكود في انتخابات الكنيست في مايو ١٩٧٧، أكدت المخابرات الأمريكية أن حكومة محافظة بقيادة بيجن ستشكل مصدر إزعاج دائم للدول العربية المجاورة. وعلى الرغم من أن القادة العرب لا يرون فرقًا يذكر بين القادة الإسرائيليين، فإن بيجن كان بمثابة تحذير شديد اللهجة؛ لأن حكومة بيجن ستؤكد الاعتقاد بأن إسرائيل غير مستعدة لتقديم تنازلات يعتبرها

العرب ضرورية لتحقيق السلام؛ وبالتالي ستقل الرغبة العربية في تقديم تنازلات من جانبهم [١٠٦].

ولم يخيب بيجن الظن؛ إذ استهل أولى تصريحاته في ٢٦ مايو بإعلان اختلافه مع التصريحات الأمريكية بأن التسوية يجب أن تقوم على السلام الشامل وتطبيع العلاقات وانسحاب إسرائيل لخطوط ١٩٦٧ مع تعديلات طفيفة، وإقامة وطن فلسطيني؛ لأنه يستثني أراضي الضفة الغربية من قرار ٢٤٢، والتزامه بالمستوطنات؛ لتصير هاتان النقطتان مصدرًا رئيسيًّا للنزاع بين واشنطن وتل ابيب على مدار السنتين التاليتين[١٠٧]. وإزاء ذلك تقدمت الخارجية الأمريكية ببيان رسمي تؤكد فيه بأنه لا توجد أراضٍ أيًّا كانت سوف تستثنى من قرار ٢٤٢، فردت إسرائيل في ٢٨ مايو ١٩٧٧ بإعلانها إمكانية التفاوض على كل شيء دون شروط مسبقة[١٠٨].

ومن ثم كان التحول السياسي في إسرائيل يمثل صدمة لإدارة كارتر. وكانت الولايات المتحدة تدرك أن انتصار الليكود وتصريحات بيجن الصاخبة تثيران هجمات إعلامية جديدة في الدول العربية على إسرائيل. وإذا كانت الدول العربية الأكثر اعتدالًا تقلل من أهمية الانتخابات، في إشارة إلى أنها مصممة على الحفاظ على الزخم نحو حل تفاوضي للقضية العربية الإسرائيلية، فإنها في الوقت ذاته تعيد التأكيد على الحاجة إلى زيادة الضغط الأمريكي على إسرائيل. وفي الدول العربية المعارضة –مثل العراق– لأي تسوية سلمية مع إسرائيل، كان هناك ترحيب بانتصار الليكود باعتباره تأكيدًا على وجهة نظرها حول إسرائيل باعتبارها "كيانًا توسعيًّا" ويبرر موقفها الرافض[١٠٩].

وإذا كان هذا يستدعي من كارتر إعادة تقييم الإستراتيجية الأمريكية في ضوء وجود بيجن على رأس السلطة في إسرائيل، فإنه فضّل الانتظار لحين تشكيل الحكومة الجديدة وإعلان سياستها؛ ربما لأن كارتر كان لا يريد تصديق كل ما يَرِد في خطاب بيجن؛ لأن لهذا الخطاب فائدة انتخابية، أما ممارسة

السلطة فستقود لا محالة إلى الاعتدال؛ فمن عبّروا عن المواقف الأكثر راديكالية هم الأقدر على التوصل إلى حلول وسط(١١٠). ولكن الخلاف في واقع الأمر بين اليسار واليمين الإسرائيليين لم يكن إلا كلاميًّا، فقد كان القادة الإسرائيليون كلهم ينتهجون سياسة واحدة تحت أردية مختلفة. وبيجن على الأقل يتكلم بشكل أكثر صراحة من سابقيه.

وأكدت المخابرات الأمريكية أن شكل الحكومة الإسرائيلية وأسلوبها الذي سيخرج نتيجة لفوز الليكود ما زالا غير واضحين. وتوقعت أن يقوم بيجن بتشكيل الوزارة مع الحزب الديني القومي المتشدد والعديد من الأحزاب المحافظة الصغيرة، لكنه يرغب في توسيع نطاق ائتلافه قدر الإمكان لضمان أغلبية كبيرة في الكنيست؛ ولذلك عرض محفظة الخارجية على موشي ديان Moshe Dayan، أملًا في أن يتمكن الأخير من حشد تأييد نواب حزب العمل المحافظين في الكنيست؛ مما يؤدي إلى تأكيد الأغلبية التي تتمتع بها كتلة الليكود على الأقل بشأن القضايا العربية الإسرائيلية، والاستفادة من خبرته في المفاوضات مع المصريين والسوريين، كما أن شعبيته في واشنطن ستساعد على تخفيف المخاوف الأمريكية وفي أوساط جماعات المصالح اليهودية بأن حكومة يقودها الليكود ستكون عنيدة أو متطرفة(١١١). وسعى بيجن كذلك إلى ضم "الحركة الديمقراطية من أجل التغيير"، والتي فازت بخمسة عشر مقعدًا في الانتخابات(١١٢).

وتوقعت المخابرات الأمريكية أن يكون ائتلاف بيجن أكثر تماسكا وأقل عرضة للصراعات الشخصية والإيديولوجية الداخلية من حكومة حزب العمل السابقة. فقد كان الليكود يتفق والحزب الديني القومي تمامًا على الحاجة إلى الاحتفاظ بالسيطرة الدائمة على الضفة الغربية ورفض المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت مجموعات آغودا والحزب الديني القومي على وفاق وانسجام حول تفسير معظم القضايا الدينية، وتبدو راضية عن تأكيدات بيجن بدعمها حول هذه القضايا. ولاحظت المخابرات أن بيجن كان أكثر تحفظًا في

الأيام الأخيرة حول مناقشة القضايا العربية الإسرائيلية، وقد يبدو هذا تغييرًا تكتيكيًّا للأسلوب الذي انتهجه بيجن لاجتذاب الحركة الديمقراطية، وتخفيف مخاوف أنصار إسرائيل في الولايات المتحدة. وربما يكون الهدف من نبرة بيجن المعتدلة هو تجنب استعداء الحكومة الأمريكية قبل مجيئه إلى واشنطن لإجراء محادثات مع كارتر(١١٣).

وفي ٢٠ يونية ١٩٧٧، منح الكنيست حكومة بيجن تصويتًا بالثقة، لتكون أول حكومة لا يهيمن عليها حزب العمل منذ قيام دولة إسرائيل. وتوقعت المخابرات الأمريكية أن يتعامل بيجن مع حكومته بالأسلوب الاستبدادي نفسه الذي سيطر به على حزب الليكود منذ فترة طويلة. وكانت مؤشرات أن بيجن سيوفر قيادة قوية لا تتزحزح بشأن قضايا السلام موضع ترحيب العديد من الإسرائيليين، ويرون أنها ضرورية للتعامل مع التطور العربي المتنامي في أساليب التفاوض، ومواجهة الضغط الأمريكي المتوقع من أجل الانسحاب من الأراضي المحتلة (١١٤).

وأكد بيجن وجهة النظر هذه عندما أعلن أمام الكنيست في ٢١ يونية ١٩٧٧ بأنه لن يقبل وجود وفد فلسطيني منفصل في مفاوضات جنيف، وهو ما كان يصب في مصلحة الأردن وسوريا، فلم يكن الملك حسين يقبل وجود دولة فلسطينية على حدوده، في الوقت الذي كانت فيه سوريا تقلق من وصول مصر لحل منفرد مع إسرائيل؛ مما يعني أن الثلاثة يتفقون ضمنيًّا على وجود وفد عربي موحد لكل الأطراف المعنية بالتفاوض مع إسرائيل. بيد أن هذا التوجه لم يكن يصب في مصلحة مصر؛ خوفًا من استخدام سوريا لحق الاعتراض داخل الوفد العربي(١١٥). وما يؤكد قول بيجن رفض وجود فلسطيني في المؤتمر هو ذلك التصور الذي أعلنه لحل الأزمة؛ من حيث رفضه الانسحاب من الضفة وتأييده للاستيطان في كل فلسطين بلا قيود، إضافة إلى تصريحه أن الولايات المتحدة لا يحق لها أن تقحم نفسها في حل الأزمة بأكثر من السعي إلى جمع

الأطراف معًا. وأكد بيجن بالعمل ما أبداه بالقول، فشارك في إنشاء مستوطنة جديدة هى "إيلون موريه"(١١٦).

ومما تقدم يتبين لنا صحة الموقف المصري؛ إذ إن رغبة مصر في وجود وفود ممثلة لكل طرف بشكل منفرد يؤكد الحق الفلسطيني في الوجود بوفد ممثل لها في المفاوضات؛ وبالتالي تكون إسرائيل مجبرة على التفاوض مع الفلسطينيين؛ مما يعني الاعتراف بالوجود الفلسطيني، خاصة أن بيجن ملتزم بالدور الضئيل الذي أوكله للولايات المتحدة من حيث كونها مجمعة للأطراف المتفاوضة؛ مما يلزمه بقبول التفاوض مع جميع الأطراف التي ستشارك في المؤتمر.

وبالتأكيد لم يكن كارتر يقبل وجهة نظر بيجن بتقليص دور الولايات المتحدة؛ لذلك دعاه لزيارة واشنطن في يولية ١٩٧٧. وكانت المخابرات الأمريكية بصدد إعداد دراسة عن بيجن لتقديمها للمسئولين الأمريكيين قبل وصوله إلى واشنطن؛ نظرًا إلى قلة الاتّصال الرسميّ معه. وقد أوضحت الدراسة أن بيجن كشف عن جزء كبير من التجربة التي شكّلت مواقفه من خلال عملين من أعمال السيرة الذاتيّة هما "الليالي البيضاء" و"الثورة"؛ فبيجن ليس مجرد سياسي يحمل مبادئ ذات طابع محافظ، وإنما هو أيضًا مناور بارز ومفاوض جيد، ويُنظر إليه علي أنه متشدد في غالبية القضايا. وخلافًا لانفتاح وصراحة من جاءوا قبله من حزب العمل، يتصنع مسلكًا وديًّا ويبدو متمسكًا إلى أقصى حد بالإجراءات الرسمية. ومع أن تكوينه كحقوقي وكونه حاصلًا على الماجستير في فلسفة التشريع، فإنه يتميز أيضًا بنوع من التحذلق في الشأن القانوني(١١٧). ومنذ تولي بيجن السلطة ظهرت صورة جديدة لرئيس وزراء رصين وزعيم ومفكر وطني ورجل نزيه بإمكانه أن يجدد فخر إسرائيل وأن يلمع صورتها في الخارج. وكان بيجن قد قضي تسعًا وعشرين عامًا في صفوف المعارضة اليمينية بالكنيست، وحافظ علي الزعامة القوية الاستبدادية لعدة أحزاب وحركات بما فيها كتلة الليكود(١١٨).

وقد أوضحت دراسة المخابرات أن بيجن يؤمن بشدة بأن أرض إسرائيل الكبري هى حق ووطن لليهود. وأظهر اعتراضه المطلق علي أي انسحاب من الضفة الغربية أو غزة أو العودة لحدود ما قبل حرب ١٩٦٧، لكنه ترك الباب مفتوحًا أمام قدر من التنازلات في الجولان وسيناء. ويفضل بيجن التفاوض المباشر مع قادة الدول العربية؛ لأن ذلك يمكن أن يحقق التغيير في الرؤية والمنظور إزاء المشكلات الدولية المعقدة. ويري بيجن أن بإمكان الولايات المتحدة وإسرائيل التفاهم بشأن المطلب العربي واستكمال تاريخهما الطويل من العلاقات البينية الجيدة بوصفه هدفًا رئيسًا للسياسة الخارجية الإسرائيلية. وعلى الرغم من تقديره للمساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية، فإنه يشعر بأن العلاقات الأمريكية–الإسرائيلية تقوم على أساس الاحتياجات والمصالح المتبادلة، أي أن واشنطن بحاجة إلى تل أبيب بقدر حاجة الأخيرة إلى الأولى، في مؤشر واضح إلى أن بيجن لا يشعر بالامتنان بشكل خاص لراعي قوة إسرائيل العظمى(١١٩).

وبعد توزيع دراسة مركز تحليل السلوك السياسيّ والشخصيّ حول بيجن، حاولت الإدارة الأمريكية أن تضع السيناريوهات التي يمكن أن يتمخض عنها اللقاء لمناقشتها خلال اجتماع مراجعة السياسات في الخامس من يولية: **ففي حالة خروج الزيارة بنتائج جيدة:**

- قد يكون بيجن مستعدًّا لقبول قيود على المستوطنات في الضفة الغربية.
- دراسة احتمالات سلام حقيقي قبل منع أي انسحاب من الضفة الغربية بشكل نهائي.

فإذا استطاع المسئولون الأمريكيون الحصول منه على هذا، بالإضافة إلى التعاون مع الجهود الرامية للبحث عن اتفاق جوهري قبل جنيف والتعرف على ما يريده من العرب بشأن السلام، فإن فانس يستطيع الاقتراب من العرب،

في رحلته، على طول الخطوط التالية:

- أن واشنطن ضغطت على بيجن للتفاوض من دون شروط مسبقة.
- من الأهمية بمكان أن يقدم العرب ما يمكن أن يغروا به بيجن في المفاوضات؛ لأنه بالمقترحات الواقعية على الطاولة ومع المفاوضات الجادة الجارية فقط، ستكون الولايات المتحدة في وضع يمكنها من الضغط من أجل الرد الإسرائيلي على القضايا الرئيسة.
- لا توجد فرصة لدعوة منظمة التحرير لحضور مؤتمر جنيف كوفد منفصل في البداية.
- الحاجة إلى المواقف العربية الأكثر وضوحًا حول طبيعة السلام.

ولم تستبعد الورقة احتمال عدم التوافق العربي مع الإستراتيجية الأمريكية، على اعتبار أنها وُضعت لاستيعاب موقف إسرائيلي متشدد بمطالبة العرب بالمزيد. وستكون العقبة الأكبر حول التمثيل الفلسطيني. وكان الرد العربي السلبي حول هذه النقطة سيجعل واشنطن تواجه خيارًا صعبًا. فإذا سمحت لعملية التفاوض بالانخراط في هذه المسألة الإجرائية، قبل طرح القضايا الجوهرية الأساسية على الطاولة، فإن إسرائيل قد تجادل بأنها حاولت التفاوض، لكن العرب لم يكونوا راغبين في ذلك، وسيمنحها الفرصة في المضي قدمًا في ضم الضفة الغربية، وسيتفكك وضع الشرق الأوسط بسرعة.

وسيكون أمام واشنطن بديلان رئيسان لهذا المسار:

- دعوة منظمة التحرير الفلسطينية، وحثها على الاعتراف بشكل ما بحق إسرائيل في الوجود.
- إبقاء القضية مفتوحة، جنبًا إلى جنب مع موعد لعقد مؤتمر جنيف، ومواصلة المفاوضات الثنائية في هذا الشأن وفي القضايا الجوهرية.

ولكن كان من المستبعد جدًّا أن يقوم الإسرائيليون بتوجيه دعوة إلى منظمة التحرير الفلسطينية تحت أي ظرف من الظروف، ومن المحتمل أن

يرفضوا حضور مؤتمر جنيف إذا حضرت منظمة التحرير على أساس أنها دعوة مقدمة من دون موافقة إسرائيلية. وسيتهمون واشنطن بانتهاك تفاهمها معهم حول تنسيق إستراتيجياتهما[١٢٠].

**وفي حالة خروج الزيارة بنتائج إيجابية أقل:**

في حالة رفض بيجن الواضح تجميد المستوطنات في الضفة الغربية أو التفسير المرن للقرار ٢٤٢، ولكنه أبدى قدرًا من المرونة بشأنهما، سيكون لدي واشنطن بديلان رئيسان:

- محاولة تحقيق نتيجة غامضة، وتقليل نقاط الاختلاف، والتأكيد على ما يمكننا الاتفاق عليه.
- طرح الاختلافات بصورة علنية بطريقة توضح مسئولية بيجن عن الخطر الناتج بالنسبة إلى المفاوضات.

وكانت الميزة الأساسية في إعطاء صورة جيدة حول الزيارة، أو على الأقل تجنب الانطباع بأنها كانت فاشلة، هو إعطاء واشنطن الفرصة للحفاظ على سير عملية التفاوض؛ لأنه في حالة اعتقاد العرب بأن واشنطن قد فشلت مع بيجن، فسيأخذون ذلك على أنه مؤشر على تضاؤل الأمل في نجاح أي مفاوضات، وسيكونون أكثر ترددًا في تقديم التنازلات الضرورية لانعقاد مؤتمر جنيف. وبمجرد أن تواجه عملية التفاوض مشاكل خطيرة، قد يرى الأسد والسادات أنه من الضروري البدء في تحويل سياساتهما بعيدًا عن البحث عن تسوية تفاوضية بالتعاون مع الولايات المتحدة. وكانت الميزة وراء إظهار افتقار بيجن للتجاوب مع الولايات المتحدة، ورسم النتائج من خلال إلغاء التشكيك في جنيف، أنها تعطي واشنطن سياقًا مواتيًا تبدأ فيه بالابتعاد عن أي جهد تفاوضي مصيره الفشل. وقد يبدو أي التزام آخر من جانب الولايات المتحدة، خاصة من قبل الرئيس شخصيًّا، غير حكيم في هذه الظروف.

وإذا اختارت واشنطن أن تضفي صورة جيدة على الزيارة، ونجحت في إخفاء المواقف الإسرائيلية المتشددة، فإمكانها المضي قدمًا بشكل أساسي كما في حالة التوصل إلى نتيجة جيدة. والفرق الرئيس هو أنه سيكون على الولايات المتحدة العمل بشكل أقل لإقناع العرب باتخاذ موقف مرن، وسَيَرْفضونَ في المقابل على الأرجح التنازلاتِ التي تطلبها منهم واشنطن.

وإذا اختارت واشنطن، من ناحية أخرى، أن تبدأ بالتراجع عن عملية التفاوض –تعليق فكرة مؤتمر جنيف على وجه التحديد– على أساس التعنت الإسرائيلي، فستجد نفسها على عتبة مرحلة جديدة تتطلب إستراتيجية جديدة، وستواجه مسألة كيفية الحفاظ على مركزها في الشرق الأوسط في ظل غياب عملية تفاوضية نشطة. وحتى تحظى واشنطن بفرصة للحفاظ على مركزها في الدول العربية الكبرى، كان عليها تغيير سياستها؛ بحيث تعبر عن تقييمها بأن إسرائيل كانت مسئولة عن فشل المفاوضات. بيد أن القيود الداخلية ستعرقل واشنطن عن المضي قدمًا في أي تغيير يتخطي هذه التدابير السياسية مثل تقليل الدعم لإسرائيل في المحافل الدولية. فقد كان الحصول على دعم داخلي – سواء من الرأي العام أو الكونجرس أو جماعات الضغط– في أي مواجهة مع إسرائيل يستلزم من واشنطن المضي قدمًا في المفاوضات إلى النقطة التي يبدو فيها أن السلام الحقيقي الموثوق به متاح لإسرائيل إذا قدمت التنازلات اللازمة[١٢١].

**وفي حالة خروج الزيارة بنتائج سيئة:**

لم تستبعد ورقة العمل احتمال رفض إسرائيل تقديم أي تعهدات بشأن مستوطنات الضفة الغربية والقرار ٢٤٢، وشعور بيجن بإمكانية الفوز بأي مواجهة علنية مع واشنطن حول هذه القضايا. فقد يعتقد بيجن أن بإمكانه إنهاء عملية التفاوض والاحتفاظ في الوقت ذاته بدعم الولايات المتحدة في مواجهة عودة الدول العربية إلى سياسات أكثر تشددًا. وكان لديه من المبررات ما يكفي للاعتقاد بأن فشل الجهود التفاوضية قد يُبعد واشنطن عن العرب ويجعلها

تنحاز –شاءت أم أبت– إلى جانبه.

**وإذا انتهت الزيارة على هذا النحو، فسيكون لدى واشنطن بديلان رئيسان:**

- القبول بأن الوضع غير ملائم لمؤتمر جنيف، ومحاولة تحويل المفاوضات إلى مستوي أقل.
- المضي قدمًا بغض النظر عن النتيجة، والسعي لعقد مؤتمر جنيف على أساس حد أدنى من الاتفاق المسبق.

**وفي الحالة الأولى،** ستحتاج واشنطن إلى إستراتيجية جديدة، كما هو الحال عند اتخاذ قرار بتقليل التزام واشنطن بالمفاوضات. وقد يقوم فانس بجولة في المنطقة في محاولة إطالة أمد عملية التسوية. لكن لن يكون لديه الكثير ليقدمه للعرب بمجرد إلغاء مؤتمر جنيف؛ نظرًا إلى وجود عراقيل داخلية.

**وفي الحالة الأخرى،** سيحاول فانس التأكيد للعرب على قدرة الحكومة الأمريكية على مواجهة الموقف الإسرائيلي المتشدد بفعالية فقط في سياق المفاوضات النشطة. ولكن كانت واشنطن تواجه معضلة كبرى، فبقدر رغبتها في التوصل إلى اتفاق واسع قبل جنيف، فإن ذلك لن يحدث في ظل وجود حكومة بيجن في السلطة. وإذا كانت واشنطن على استعداد لمواجهة إسرائيل بشأن الضفة الغربية عند الوصول إلى هذه المسألة في المفاوضات، فإنها كانت بحاجة إلى بَدْء مؤتمر جنيف. وهذا سيجعل الدول العربية لا تتفهم الأسباب الكامنة وراء عدم تمكن الولايات المتحدة من مواجهة بيجن. ومع ذلك، قد يقررون الاستمرار؛ لأنهم لا يملكون العديد من البدائل. وسيكون من الصعب على العرب التعامل مع مشكلة التمثيل الفلسطيني مرة أخرى في هذا الجو العام المتقلب. وفي هذه الظروف غير المواتية، قد لا يكون أمام واشنطن خيار آخر سوى إرسال الدعوات إلى مؤتمر جنيف دون موافقة مسبقة من

الطرفين. وستكون المشكلة الرئيسة، هى رغبة الاتحاد السوفيتي في عدم تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية دون موافقة عربية أو على الأقل قبول ضمني[١٢٢].

ومن ثم نرى أن الإدارة الأمريكية كانت تضع آمالًا كبيرة على زيارة بيجن من أجل عقد مؤتمر جنيف، لكن السيناريوهات المختلفة التي وضعتها واشنطن تعكس عدم يقين وعجز الإدارة الأمريكية أمام تشدد بيجن المعهود وعدم قدرتها على مواجهة الجماعات الموالية لإسرائيل في الداخل إذا استخدمت المساعدات للضغط على إسرائيل؛ ومن ثم بنيت إستراتيجيتها على وجود مرونة عربية بالفعل تستلزم تنازلات إسرائيلية في المقابل إذا أرادت الحصول على السلام.

وفي ضوء رسالة التهديد الصريحة التي بعث بها أعضاء مجلس الشيوخ لكارتر في ٢٨ يونية ١٩٧٧ حول عدم المساس بالالتزام الأمريكي بأمن إسرائيل، وعدم استخدام المساعدات العسكرية للضغط عليها[١٢٣]، ومن أجل توفير أجواء مشجعة قبل زيارة بيجن لواشنطن، وافقت لجنة استعراض السياسات في ١٢ يولية ١٩٧٧ على السماح لإسرائيل باستخدام ١٠٧ ملايين دولار من اعتمادات مبيعات الأسحة الأجنبية Foreign Military Sales لتوسيع خط إنتاج دبابات تشاريوت Chariot Tank مع وضعه ضمن حزمة الأسلحة لما بعد زيارة بيجن[١٢٤].

وكان هناك توافق في الآراء داخل اللجنة حول ضرورة أن يفتتح كارتر الحديث مع بيجن بمراجعة شاملة لتقييم واشنطن الإستراتيجي والعناصر الأساسية لسياستها، وأنها لا تحاول فرض هذه الآراء، وإنما تمثل أفضل حكم لها بشأن النتيجة المحتملة لمفاوضات السلام الشاملة. واتفقت اللجنة كذلك على ضرورة مناقشة فانس للقائمة المرفقة بمشاريع المبادئ مع بيجن للحصول على قبول إسرائيلي بهذه المبادئ كإطار مشترك للمفاوضات. وإخبار بيجن بأن المسئولين الأمريكيين سيناقشون القائمة نفسها مع القادة العرب خلال رحلة فانس القادمة، مع تجنب إشارة المبادئ إلى خطوط ١٩٦٧ أو أي رابط لكيان

فلسطيني مع الأردن، لكن فانس سيناقش موقف واشنطن من هذه القضايا مع كل واحد من القادة. وإذا قبل بيجن هذه النقاط، أو وافق على النظر فيها، فسيعمل المسئولون الأمريكيون على كسب القبول العربي بها. وإذا رفض بيجن فكرة المبادئ المتفق عليها، فستعرضها واشنطن على القادة العرب كما وعدت بذلك، مع ما يحمله ذلك من مخاطر سياسية إذا بدا أن الولايات المتحدة والعرب يصطفان ضد إسرائيل قبل جنيف(١٢٥).

واتفقت اللجنة كذلك على ضرورة مناقشة الخيارات حول التمثيل الفلسطيني ومعرفة وجهات نظر بيجن؛ في محاولة لحل هذه المسألة في المحادثات الإجرائية السابقة على جنيف. علاوة على طرح فكرة شكل من أشكال محادثات ما قبل جنيف ظاهريًا بهدف مناقشة الإجراءات، وبناء أرضية مشتركة بشأن القضايا الجوهرية. وكانت إحدى الاحتمالات هى أن يأتي وزراء الخارجية إلى واشنطن في سبتمبر قبل انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة(١٢٦).

ولم تكتفِ الولايات المتحدة بذلك، بل حاولت أن تستشف من خلال التقارير الصحفية الإسرائيلية، التي استشهدت "بمصادر حكومية"، الخطوط العريضة لخطة السلام التي يعتزم بيجن مناقشتها مع كارتر. فعلى **صعيد القضايا الجوهرية**، توقعت أن يعرض بيجن:

- انسحابًا كبيرًا، ولكن ليس كليًا، في سيناء والجولان كجزء من تسوية سلمية شاملة.
- تسوية رسمية في الضفة الغربية تحتفظ إسرائيل بموجبها بوجودها العسكري على طول نهر الأردن، وتفرض الأردن سيطرة إدارية مدنية على السكان العرب.
- معالجة القضية الفلسطينية كمشكلة لاجئين يتعين حلها في إطار قرار

٢٤٢ ، بدلًا من اعتبارها قضية سياسية يتم حلها من خلال إقامة دولة وطنية.

- التطبيع الكامل للعلاقات العربية الإسرائيلية كجزء من التسوية السلمية النهائية.

وعلى صعيد **القضايا الإجرائية حول استئناف محادثات السلام العربية الإسرائيلية:**

- استعداد إسرائيل لحضور مؤتمر جنيف في أكتوبر. وإذا ثبت استحالة هذا، فإن إسرائيل مستعدة للتفاوض مباشرةً مع العرب أو المشاركة في محادثات سلام من خلال وساطة دولة صديقة.
- رفض مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات، وقد تقبل منظمة التحرير كجزء من وفد أردني.
- استعداد إسرائيل للبحث عن اتفاقيات مؤقتة جديدة إذا ما تعطلت المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية شاملة، أو أثبتت أنها غير قابلة للتطبيق(١٢٧).

على أي حال، بدا اللقاء الأول بين كارتر وبيجن في ١٩ يولية وديًّا؛ مما عكس رغبة كارتر في بناء صداقة شخصية مع بيجن لامتصاص اندفاعه وكسبه لصفه من خلال التأكيد على أن واشنطن تسعى فقط إلى أن تكون وسيطًا، ولن تفرض أي حل على إسرائيل. فقد كان كارتر يعتقد فيما يبدو أن بيجن سيصبح أكثر تشددًا إذا تعرض للضغط عليه. وعلى ذلك عرض كارتر مشروعًا أمريكيًّا هدفه التوصل إلى السلام الشامل من خلال مؤتمر جنيف، وذلك بالتأكيد على قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ باعتبارهما أساسًا للمفاوضات مع ضرورة تطبيع العلاقات بالتزامن مع الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ على مراحل، مع معالجة مسألة الحدود، وإعطاء الفلسطينيين حقوقهم(١٢٨).

أما بيجن الذي حضر اللقاء مستعدًّا باقتراحات إجرائية للمفاوضات مع العرب، فإنه لم يظهر أي استعداد لمناقشة القضايا الجوهرية مع واشنطن. فقد كان رأي بيجن أنه ينبغي ألَّا تشترك واشنطن في جوهر المباحثات العربية الإسرائيلية، وأن يقتصر دورها على الجمع بين الطرفين؛ خشية أن يكون موقفها أقرب إلى الموقف العربي. وكان بيجن يبدو كما لو كان يقول إن إسرائيل لا تشعر بالحاجة إلى الاستشارة، ويطلب في الوقت ذاته أن تكف واشنطن عن طرح أي أفكار حول جوهر القضية. ولذلك جاء رد بيجن كما هو متوقع؛ حيث رفض بشدة ذكر الولايات المتحدة لمسألة الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ سرًّا أو علانية، كما رفض إعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير، وأكد على استمرار الرفض الإسرائيلي التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية إذا حضرت جنيف، ولكن يمكن لفلسطينيين أن يكونوا ضمن الوفد الأردني، كما أوضح رغبته في التفاوض خارج جنيف تحسبًا لفشل المؤتمر، لكنه وافق على اعتبار قراري ٢٤٢ و٣٣٨ أساسًا للمفاوضات وفق قراءة الجانب الإسرائيلي للقرارين[(١٢٩)].

ومن المرجح أن الإدارة الأمريكية حاولت تليين مواقف بيجن حيال عملية السلام بالتوضيح له أن إسرائيل هى الأخرى في حاجة إلى التوصل إلى تسوية، فوضعها الاقتصادي متأثر سلبًا بالوضع القائم؛ حيث تخصص إسرائيل ٤٠٪ من دخلها للنفقات العسكرية بعد أن كانت تخصص ٢٠٪ فقط في عام ١٩٧٣، كما زاد عدد قواتها من ١١٠ آلاف عام ١٩٧٣، إلى ١٦٠ ألفًا، كما تحصل على مساعدات اقتصادية أمريكية وصلت إلى ٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٧، فضلًا عن مبلغ مماثل للمساعدات الاقتصادية التي تطلبها إسرائيل، ومنها أسلحة تخزنها إسرائيل لعدم وجود قوة بشرية لتشغيلها مثل صفقة طائرات إيه-٤. وإذا كانت التسوية ستحقق مكاسب لمصر تتمثل في تطوير حقول نفط خليج السويس، وتطوير السياحة، فإن إسرائيل ستكون صاحبة المكاسب

الأكبر؛ لأنها ستوفر ١٥٪ من قوة العمل تمتصها الخدمة العسكرية، فضلًا عن تخفيض النفقات العسكرية، ومع توقع أن تصبح إسرائيل معبرًا للتجارة بين الدول العربية والغرب؛ مما سيمكن الاقتصاد الإسرائيلي من النمو بمعدل ١٠٪ سنويًّا، بصورة تمكنها من زيادة عدد المهاجرين الذي تدنى منذ حرب أكتوبر[١٣٠].

بيد أن كل هذا لم يُمكّن كارتر من التأثير على مواقف بيجن المتشددة، ولم يحصل منه إلا على وعد بضبط النفس إزاء إقامة المستوطنات فقط، وهو ما لم يلتزم به بيجن، فعقب عودته إلى إسرائيل أضفى الشرعية على ثلاث مستوطنات قائمة في الضفة الغربية كانت تعتبرها الحكومات الإسرائيلية السابقة غير شرعية، وأعلن أن حل مشكلة الضفة الغربية لن يكون عن طريق انسحاب إسرائيلي منها[١٣١]. ومن ثم تأكد لدى كارتر أن الموقف الإسرائيلي بعيد كل البعد عن الموقف الأمريكي والمصري، وعن السلام الشامل على حد سواء؛ لذلك أرسلت الخارجية الأمريكية لمصر تؤكد أنها ليست ملتزمة بما قاله بيجن[١٣٢]. ولعل فشل كارتر في بناء صداقة قوية أو زحزحة مواقف بيجن المتشددة قد أقنعه بجدوى استثمار صداقته الأوثق مع السادات للحصول على التنازلات اللازمة لتقريب السادات من مواقف بيجن.

وجاءت فرصة مساندة السادات وتعميق صداقتهما على طبق من فضة، عندما طلب كارتر –من خلال السفير الأمريكي هيرمان إيلتس Herman Eilts– وقف العمليات العسكرية المصرية ضد ليبيا، والتي استتبعها تدهور أكبر في العلاقات المصرية السوفيتية[١٣٣]. فقد رأى كارتر بأنه مطالب بالتحرك وإلا تعرض السادات للخطر؛ بسبب الضربات التي تلقاها، وما يمكن أن يندفع إليه من تصرفات للحفاظ على سلطته في مصر، كما يعد انحياز مصر للغرب أكبر جائزة يمكن أن تحسم الحرب الباردة؛ فإخراج السوفييت من قلب الشرق الأوسط لم يكن ممكنًا على الإطلاق إلا إذا أخرجهم الشرق الأوسط نفسه، وكان الرئيس السادات يقوم بهذا الدور[١٣٤].

ورغبةً في إظهار مسئولية الولايات المتحدة أكثر عن مساعدته من خلال استبقاء قوة الدفع لعملية التسوية وتحريكها تخفيفًا للضغوط التي يتعرض لها، أوفد كارتر وزير خارجيته للمنطقة في أغسطس ١٩٧٧ في محاولة لإحداث تقارب في وجهات نظر الأطراف المتنازعة، وخاصة حول مسألة التمثيل الفلسطيني في مؤتمر جنيف[١٣٥]. وقد التقى فانس بالسادات الذي أعرب عن عدم رغبته في إتمام مؤتمر جنيف سواء بحضور وفود منفصلة أو وفد عربي موحد لئلا يستخدم أحد الأطراف الفيتو ضد الآخر، وأن الحل الأفضل أن تتولى واشنطن دور الشريك الكامل في الاتصال مع إسرائيل؛ بحيث يمكن التوصل إلى حل مصري إسرائيلي لا يكون على سوريا والأردن غير أن تحتذيا به ، ولا يستطيع السوفييت أن يفعلوا شيئًا. وقدّم السادات أيضًا موافقة مكتوبة من عرفات تضمنت قبول منظمة التحرير الفلسطينية القرار ٢٤٢ مع التحفظ على أنه لا يشير إلى قيام وطن قومي فلسطيني. فقد تصور السادات أنه إذا أخذ الفلسطينيين معه إلى تسوية مع إسرائيل، فإنه لن يبقى في يد أحد من الأطراف العربية ما يزايد به عليه[١٣٦].

وقدّم السادات أيضًا لفانس مشروعًا مصريًّا للسلام مع إسرائيل. وكتب على هوامشه بخط يده التنازلات التي يمكنه تقديمها؛ بهدف إقناع فانس بأنه سيكون مرنًا إزاء معظم النقاط الموضوعية، ولكن لن يكون مرنًا إزاء "الأرض والسيادة"[١٣٧]. وكان هذا مؤشرًا على أن السادات يتجه كما في عهد كيسنجر، صوب التوصل إلى اتفاقية سلام منفرد مع إسرائيل، وأنه لن يربط مصير مصر في التسوية مع سوريا ولا الأردن؛ نتيجة إحساسه بأن عملية التسوية تسير في دائرة مفرغة لاستمرار عدم اتفاق العرب فيما بينهم على إستراتيجية موحدة للتعامل مع إسرائيل؛ إذ كانت الخلافات المصرية السورية كبيرة؛ حيث كانت سوريا ترى أن التشدد الإسرائيلي نجح في إجبار العرب على تقديم تنازلات، وخاصة مصر، وأن واشنطن لا تهدف إلى تحقيق السلام، وإنما تتخذ من

سياستها نحو السلام غطاءً لتحقيق أهداف أخرى مثل دق إسفين بين العرب والسوفييت، وبث الفرقة بين العرب وعزل منظمة التحرير الفلسطينية[١٣٨].

وتوجه فانس بعد ذلك إلى تل أبيب، ولم تكن مفاجأة على الاطلاق أن بيجن لم يُبْدِ أي رغبة في عقد مؤتمر جنيف، كما أبدى مجلس الوزراء الإسرائيلي قدرًا كبيرًا من التشدد إزاء التمثيل الفلسطيني والقبول بتشكيل وفد عربي موحد لحضور مؤتمر جينف، وحتى إذا اضطرت إسرائيل إلى تقديم تنازلات، فإنها تكون في المسائل الإجرائية. وبالرغم من ذلك كان عدد كبير من الوزراء غير راغبين في الإساءة للعلاقات مع واشنطن ويرغبون في إرضائها[١٣٩]. وهذا ليس بغريب على إسرائيل التي تهدف إلى مساومة الجانب العربي إلى أبعد مدى ممكن، كما كانت الخطوات الفردية بين إسرائيل والدول العربية كل على حدة هى الأفضل دائمًا للمصلحة الإسرائيلية.

واستمرارًا للموقف الإسرائيلي لاستبعاد الدور الأمريكي من عملية التسوية، ومحاولة إفهام السادات أن واشنطن لا يمكنها أن تنتزع شيئًا من إسرائيل ما لم تكن الأخيرة مستعدة للتنازل عنه، حاول بيجن –تطبيقًا لرؤيته– أن يكون الاتصال بمصر مباشرةً عن طريق وساطة الملك الحسن الثاني ملك المغرب. وبالفعل التقى نائب رئيس الوزراء؛ حسن التهامي، مع موشى ديان في ١٦ سبتمبر ١٩٧٧ حيث نقل الأول طلب السادات التزام إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ كشرط لاستمرار المباحثات، وتبادل وثيقة السلام التي يعدها كل جانب ليدرسها الجانب الآخر ثم تعرض على الولايات المتحدة. ولكن رفض بيجن الالتزام المسبق بالانسحاب الكامل[١٤٠].

وكان هناك اتفاق بين ديان والتهامي على أن يظل أمر محادثاتهما سرًّا حتى على الإدارة الأمريكية[١٤١]. ولكن عندما وصل الأول إلى واشنطن بعد ٤٨ ساعة من لقائه التهامي، أسرَّ لفانس عن اللقاء وطلب منه الكتمان إلا عن كارتر وبرجينيسكي. وربما كانت هذه مناورة إسرائيلية القصد منها الوقيعة بين

السادات وكارتر لضمان عدم التنسيق المصري الأمريكي للضغط على إسرائيل، وإجبار الجانب الأمريكي على الانحياز للرؤية الإسرائيلية. ويبدو أن السادات توقع مثل هذا التصرف؛ لذلك أخطر السفير الأمريكي إيلتس بالأمر، وأوضح له أن الهدف من اللقاء كان محاولة استكشاف مدى جدية إسرائيل في العمل من أجل السلام(١٤٢).

وفوجئ ديان بأن كشفه عن هذا السر لفانس لم يعقبه أي رد فعل من المسئولين الأمريكيين أو أي اهتمام بمضمون المحادثات، وكل ما أثاره هو انزعاج الولايات المتحدة من أن الإسرائيليين تصرفوا من غير علمهم. ولم تعتبر الولايات المتحدة هذا الاتصال تعبيرًا عن عدم ثقة السادات في الإستراتيجية الأمريكية؛ إدراكًا منها أنه كان يعمل على تنويع رهاناته خوفًا من أن تصبح جنيف قيدًا على أسلوبه في الدبلوماسية المتحررة من القيود(١٤٣). ومن المؤكد أن السادات لم يفكر في استبعاد الدور الأمريكي الذي يملك ٩٩٪ من أوراق اللعبة، وهى الضامن الوحيد لأي اتفاق بينه وبين الجانب الإسرائيلي، لكنه خاض تجربة الاتصال بالإسرائيليين، ولم يؤثر ذلك على علاقاته بالولايات المتحدة؛ ربما لأنهم تعمدوا عدم إعطاء الأمر أهمية.

وفي ١٩ سبتمبر ١٩٧٧، قدمت إسرائيل مشروعًا لاتفاق سلام مصري إسرائيلي منفصل سلمه ديان إلى فانس. ولم يتضمن هذا المشروع التزام إسرائيل بالانسحاب الكامل من سيناء إلى حدود مصر الدولية، بل نص على أن الحدود سيتم الاتفاق عليها بين الطرفين، وأن الطرفين سيحترمان دون أي تحفظ وحدة أراضي الطرف الآخر داخل الحدود الجديدة، ويتخليان عن أي مطالب إقليمية مستقبلية ضد الطرف الآخر. ونص المشروع كذلك على نزع سلاح الأراضي التي ستخليها إسرائيل في سيناء، والتعهد بإنهاء المقاطعة الاقتصادية، وغيرها من جوانب التطبيع الكامل للعلاقات بين الطرفين(١٤٤).

وأصبح أمام صانع القرار الأمريكي مشروعان للسلام، وبدا الجهد

الشاق الذي بذله كارتر ووزير خارجيته على وشك أن يؤتي ثماره. فقد عرض كل طرف وجهة نظره، وكانت المحادثات عن قرب والتي شجعها كارتر تعني أن هناك مفاوضات قد بدأت بالفعل بين الدول العربية وإسرائيل عبر الوساطة الأمريكية. وفي ٢٥ سبتمبر ١٩٧٧، أعلن فانس عن "مشروع معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل". وكان المشروع الأمريكي مشروعًا بسيطًا ورتب تتابع الأحداث بطريقة طبيعية ومنطقية، تبدأ بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية إلى الحدود الدولية، وتنتهي بإنهاء حالة الحرب بين الطرفين عند استكمال الانسحاب وتنفيذ كل البنود الأخرى، ونص مشروع المعاهدة بوضوح على أن الحدود بين مصر وإسرائيل هى الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطاني دون تعديلات، وهذا أمر مهم؛ لأن الموقف الأمريكي منذ عام ١٩٦٧ كان يقترب من موقف إسرائيل[١٤٥]. وبذلك تكون الإدارة الأمريكية قد نجحت في دفع كل طرف إلى تقديم مشروع مكتوب لمعاهدة سلام. وقد زودت هذه المشروعات فانس ببعض الأسس التي تساعده على صياغة اقتراح أمريكي وسط، وكان لها أثر إيجابي في حمل الأطراف على إلزام نفسها بمواقف محددة على الورق.

ولم يقتصر تقديم مشاريع التسوية على مصر وإسرائيل والولايات المتحدة، وإنما شمل أيضًا الاتحاد السوفيتي الذي قدم إلى فانس مشروع بيان مشترك في سبتمبر ١٩٧٧ استند إلى القرار ٢٤٢ وإن لم يذكره صراحةً، وعلى الدفع بكل الأطراف إلى عقد مؤتمر جنيف للتوصل إلى علاقات طبيعية، على أساس الاعتراف المتبادل لمبادئ السيادة والاستقلال من خلال ضمان أمن إسرائيل والدول المجاورة بإنشاء مناطق منزوعة السلاح، مع أهمية التركيز على التوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية. ووافق فانس على البيان المشترك أملًا في أن اشتراكه مع السوفييت سيدفع سوريا ومنظمة التحرير ومصر وإسرائيل إلى الدخول في مفاوضات. وقد صدر البيان الأمريكي–السوفيتي المشترك في الأول من أكتوبر ١٩٧٧[١٤٦].

ولكن لماذا أقدمت إدارة كارتر على إشراك الاتحاد السوفيتي في عملية التسوية على الرغم مما أبداه خبراء المخابرات الأمريكية من شكوك حول دوافع السوفييت، واقتناعهم بأن موسكو تريد إعادة انعقاد جنيف لإثبات أنها ما زالت تلعب دوراً محوريًّا في المفاوضات العربية الإسرائيلية؟، إلا أن موسكو لم تكن لديها الرغبة ولا القدرة على إجبار العرب والإسرائيليين على الجلوس على طاولة المفاوضات. وكان تأثيرها الأكبر خلال فترات التوتر واللا سلم واللا حرب. كما استبعدت المخابرات أن تقوم موسكو بدور فعال وإيجابي في أي منتدى تفاوضي(١٤٧).

ذهب البعض إلى أن دوافع كارتر آنذاك للعمل على اشتراك موسكو في عملية السلام كانت من أجل التوصل إلى ترتيبات تعاونية مع السوفييت في المحيط الهندي، فضلًا عن تعاونهم في ملفات أخرى مثل محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية، علاوة على الاستفادة من نفوذهم لدى كل من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية للحصول على موافقتهما على التسوية. وربما كانت رؤية كارتر ترتكز على أنه لا بد من أخذ موافقة السوفييت على ما يخص المؤتمر من الناحية التمثيلية للوفود في جنيف؛ لأن وجودهم كرئيس مشارك أمر حتمي ومسلم به(١٤٨).

وقد يكون قبول كارتر وفانس مشروع البيان المشترك ما هو إلا مناورة لإجبار الطرفين الإسرائيلي والمصري على تقديم تنازلات لإتمام التسوية؛ حيث إن تدخل موسكو قد يفسره الجانب المصري على أنه نوع من الوفاق الأمريكي السوفيتي وعودة للنفوذ السوفيتي من الباب الخلفي سينتج عنه جمود في طريق التسوية وسيبقى الوضع على ما هو عليه؛ لذا سيحاول السادات تقديم تنازلات لدفع موسكو خارج قواعد المسرح السياسي والانفراد بالجانب الأمريكي. أما الجانب الإسرائيلي فيمثل له التدخل السوفيتي: المساعدات العسكرية للعرب والدعم الكامل لهم في التسوية وتراجع الدور الأمريكي إلى الخلف، وهو ما لم

تكن الحكومة الإسرائيلية توافق عليه على الإطلاق، فعلى الرغم من أنها لم تكن صاحبة الفضل في إبعاد السوفييت عن مصر، فإنها لن تقف متفرجة على عودتهم إلى مصر مرة أخرى.

وقد تسبب البيان في عاصفة نارية من ردود الفعل الأمريكية والإسرائيلية السلبية التي اعتبرته بمثابة خطوة مهمة نحو إعادة السوفييت كقوة فاعلة في الشرق الأوسط، ووقع كارتر تحت ضغط من أصدقاء إسرائيل التي استفادت من إثارة المتاعب حوله بمهارة غير عادية(١٤٩).

وللمزيد من الضغط الإسرائيلي على كارتر سافر ديان للقاء الرئيس الأمريكي في ٤ أكتوبر ١٩٧٧، وحاول كارتر طمأنة ديان والتأكيد على الالتزام الأمريكي تجاه إسرائيل، وأنه لا نية لدى واشنطن للتفاوض بما يعكس إرادة إسرائيل(١٥٠)، إلا أن ديان أخبره أن إسرائيل لن تذهب إلى جنيف على أساس البيان المشترك، ولكنها كانت موافقة على الذهاب على أساس قراري ٢٤٢ و٢٣٨، ومع تغير الوضع فإن الحكومة الإسرائيلية ترفض الذهاب إلى جنيف، وإن الولايات المتحدة لن تمارس ضغوطًا على إسرائيل لتقبل دولة فلسطين، مؤكدًا لكارتر أن المستقبل مع مصر، وإذا خرجت مصر من الصراع فلن تكون هناك أي حروب أخرى، وأن الالتزام الأمريكي مع إسرائيل، وموافقتها على طلباتها سيحتمان على الحكومة الإسرائيلية تهدئة مخاوف اليهود الأمريكيين(١٥١)، وهو ما كان يعد تهديدًا صريحًا لكارتر. وعلى الرغم من أن كارتر كان لديه تقرير المخابرات الأمريكية بخصوص الموقف داخل إسرائيل، والذي أكد على أن قطاعًا كبيرًا من الرأي العام الإسرائيلي غير راضٍ عن احتمالية فقدان دعم واشنطن(١٥٢)، فإنه فضّل عدم مواجهة حكومة بيجن واختار اسهل الطرق وهو الخضوع لابتزاز الحكومة الإسرائيلية، التي حققت ما كانت تصبو إليه من انتزاع التأييد الأمريكي لاتفاق مصري–إسرائيلي منفصل.

وعلى الرغم من التهديدات التي أطلقها ديان في وجه المسئولين الأمريكيين، فإنهم وجدوا فيه شخصية سياسية يمكن التعامل والتفاهم معها أكثر

من بيجن. فقد وصفه تحليل لوكالة المخابرات، قبل زيارته إلى البيت الأبيض بأنه "على النقيض تمامًا من بيجن في مزاجه". وقال التحليل إن "ديان رجل براجماتي ومفاوض مرن وداهية، في حين أن بيجن، بعد أكثر من جيل في المعارضة، يظل منّظرًا إيديولوجيًّا". واعتبرته المخابرات الأمريكية بمثابة "العقل المفكر لبيجن، والمسئول عن الوسائل التي استخدمتها الحكومة الإسرائيلية في التعامل مع العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ومحادثات الشرق الأوسط"(١٥٣). وفي لقائه مع ديان اكتشف كارتر مدى فعالية المفاوض ديان، وإمكانية استغلاله كجسر يمكن الوصول إلى ما قد تطمح الحكومة الأمريكية في الوصول إليه عبر بيجن في المراحل القادمة الأكثر الصعوبة من عملية التسوية.

وتتويجًا لجهود ديان، أعلن فانس في ٥ أكتوبر ١٩٧٧ عن ورقة عمل أمريكية إسرائيلية لتؤكد على أن البيان السوفيتي-الأمريكي لم يكن شرطًا مسبقًا لمشاركة إسرائيل في مؤتمر جنيف(١٥٤). ومن ثم كتبت الإدارة الأمريكية شهادة وفاة مؤتمر جنيف، ونجحت إسرائيل في التأثير على موقف كارتر- كما أثرت قبل ذلك على موقف فورد- استغلالًا لحاجته إلى وقف هجمات اللوبي اليهودي وأصدقاء إسرائيل لقرب انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشيوخ المؤثرة على انتخابات الرئاسة، واستطاعت انتزاع ما تريده لتثبت لنفسها وللعرب وخاصة السادات وللعالم أجمع مدى قوتها وسرعتها في التحرك لحماية المصلحة الإسرائيلية وتنفيذ سياسة ترسمها بنفسها ولا يفرضها عليها أي طرف آخر حتى ولو كان هذا الطرف هو الحليف والسند الأساسي لها.

ومع استمرار التعنت الإسرائيلي، ومع استمرار الخلافات العربية بشأن كيفية تمثيل العرب في مؤتمر جنيف، تجمد الموقف، وكان الحل من وجهة نظر كارتر -وبحسب تعبيره في مذكراته- أن يلعب بورقته الأخيرة ويتوجه بنداء إلى السادات ليقوم بخطوة لتحريك الموقف. وأرسل رغبته للسادات في ٢١ أكتوبر ١٩٧٧، موضحًا له أن واشنطن ليس لديها ما تسطيع تقديمه له، وأن

الوقت قد حان ليقدم السادات مساعدته للصديق كارتر(١٥٥). وبقدر ما كانت الرسالة تظهر ضعف كارتر وعجزه أمام اللوبي اليهودي وعدم قدرته على اتخاذ أي خطوة مع العرب دون مباركة إسرائيل لها، بقدر ما كانت تظهر ذكاءه في محاولة استغلال الصداقة التي أقامها مع السادات على مدار الأشهر السابقة، وإلقاء الكرة في ملعب السادات. فقد أراد كارتر أن يُفهم السادات أنه أمام خيارين: إما أن تنسحب إدارته من استكمال عملية التسوية نتيجة التعنت الإسرائيلي وعدم استعدادها أن تواجه هجومًا آخر من إسرائيل وأنصارها في الداخل، وإما أن يتخذ السادات خطوة جريئة يدفع بها العملية من جديد تسانده فيها الإدارة الأمريكية بشكل لا يخرجها من دائرة السيطرة على الموقف، وفي الوقت ذاته يضع مواقف حكومة بيجن المتشددة في موقف لا يسعها فيه سوى أن تخطو خطوة مماثلة. وكانت خبرة كارتر بالسادات تجعله على ثقة من أن السادات لن يخذله إذا أراد ألا تنهار جهوده الرامية للسلام.

ولعل حالة الجمود التي سادت في الموقف، والتي بدا أنها قد تستمر إلى ما لا نهاية، قد دفعت السادات إلى التفكير بشكل مختلف. فقد وصل إلى المربع صفر، ولم يعد يستطيع المضي قدمًا ولا حتى التراجع عما مضى، ولا يملك من أوراق الضغط إلا القليل، وليس في إمكانه في ذلك الوقت القيام بأي عمل عسكري جديد لتحريك الموقف، ومن ثم كان عليه التفكير في عمل جذري لا يقل تأثيره عما أحدثته حرب أكتوبر ١٩٧٣ من تحريك للموقف، ولكن في إطار سياسي، بعد استحالة العمل العسكري(١٥٦). وربما كانت تلك الحالة هى السبب في قبول السادات باللقاءات السرية التي توسط فيها ملك المغرب بين التهامي وديان في سبتمبر ١٩٧٧.

ومن ثم كان على السادات أن يتقدم خطوة جديدة على المسرح السياسي ليدفع بعملية السلام إلى الأمام. وتفتق ذهن السادات عن فكرة طالما ألحت على ذهنه كثيرًا وهى: لماذا الوسيط الثالث؟ وما الذي يمنع من التعامل مباشرة مع إسرائيل؟ وكيف سيكون الموقف العالمي تجاه مصر إذا أقدمت على

التعامل مباشرة مع إسرائيل؟ وأدت به كل هذه التساؤلات إلى التفكير في السفر إلى القدس. وبالفعل في ٩ نوفمبر ١٩٧٧، أعلن السادات في جلسة مجلس الشعب عن رغبته في زيارة إسرائيل[١٥٧]. وبذلك وضع السادات نهاية مرحلة من مراحل التفاوض الشاق من أجل الوصول إلى تسوية شاملة إلى مرحلة الحلول والتسويات المنفردة بعد أن أثبت التعنت الإسرائيلي أن أوراق اللعبة لم تعد في أيدي كارتر الذي ألقى بعجزه على السادات لتحريك الموقف على الساحة السياسية. وكان قرار السادات هو ما أعاد كارتر بالفعل من شفا الفشل ومنح الإدارة الأمريكية فرصة أخرى للوساطة بين الطرفين المصري والإسرائيلي، مع ما يحمله ذلك من تأكيد على نجاح إسرائيل في فرض إستراتيجيتها في الوصول إلى حل منفرد مع مصر.

**<u>وكالة المخابرات الأمريكية وزيارة السادات للقدس نوفمبر ١٩٧٧</u>**

قرر السادات زيارة القدس، وأصرَّ إصرارًا شديدًا على فكرته، وبرر قراره لرجال دولته في اجتماعه بهم في بيته بأن كل أبواب الحل قد سدت، وجاء وقت الصدمة الكهربائية لتحريك القضية في العالم كله، وأن التحرك المصري سيجبر بيجن على التفاوض الجاد؛ لأنه سيضعه تحت ضغط عالمي، وأن هدف السادات هو سلام عربي شامل تكون مقدمته سلامًا مصريًّا إسرائيليًّا[١٥٨]، وصدم السادات الحضور بكلامه، ولم يبالِ بموافقتهم أو رفضهم، وعزم على السفر معتقدًا أن إسرائيل ستعيد كل الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧[١٥٩].

أما الإسرائيليون، وعلى الرغم من ترحيبهم بإعلان السادات، فلم يكونوا على استعداد لدفع ثمن هذه الخطوة، وسرعان ما عملوا على سحب البساط من تحت قدميه، وامتصاص أثر مبادرته عالميًّا. وفي الوقت ذاته عملوا على أن تكون المبادرة سببًا في زيادة هوة الخلاف بين مصر وسوريا[١٦٠]. فقدموا له دعوة رسمية لزيارة إسرائيل، واستبق بيجن الزيارة، وحدد شروطه المسبقة بعدم

العودة إلى حدود ما قبل يونية ١٩٦٧، وأيضًا عدم السماح بقيام دولة فلسطينية. فاستشاطت سوريا غضبًا، وفشل السادات في إقناع حافظ الأسد بمبادرته؛ كما فشل الأخير في إقناعه بالعدول عنها. كما رفض الاتحاد السوفيتي مبادرة السادات، واعتبرها حلقة جديدة في تمكين الولايات المتحدة من لعب الدور الرئيس في مفاوضات السلام، وسياسة الخطوة خطوة التي بدأتها واستبعدته منها[١٦١].

ومع ذلك أقدم السادات على القيام بزيارة إسرائيل في ١٩ نوفمبر ١٩٧٧، معلنًا أن هدفها اختراق جدار الشك والكراهية، وتحطيم الجمود في التحرك نحو جنيف[١٦٢]. وأكد السادات في خطابه أمام الكنيست أن مصر تريد انسحابًا كاملًا من كل الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في ١٩٦٧، وأن حل المشكلة الفلسطينية هو أساس السلام[١٦٣]. وتوقع السادات عرضًا إسرائيليًّا تقديرًا لمبادرته. بيد أن بيجن أعلن الموقف الإسرائيلي نفسه الرافض للانسحاب إلى حدود ١٩٦٧، وعدم قبول إجراء أي مباحثات مع منظمة التحرير، أو قيام دولة فلسطينية على حدود إسرائيل. وربما لم يشأ بيجن أن تمثل تصريحاته تحديًا صارخًا للرئيس الأمريكي، فحاول أن ينفذ جزءًا من نصيحة كارتر، وأعلن مع السادات–للحفاظ على موقف الأخير أمام الدول العربية– أن مواصلة الحوار مع مصر ستؤدي إلى توقيع معاهدات السلام في جنيف[١٦٤].

وفي واقع الأمر أن السادات كان يعتز بالنزعة الفردية في تصرفاته؛ حيث لم يكن يبالي كثيرًا بآراء الآخرين، ونفّذ قراره بزيارة القدس دون دراسة عميقة لنتائجها وبحث رد الفعل الأمريكي والإسرائيلي؛ إذ اعتمد السادات فقط على أن زيارته ستغير مجرى المسرح السياسي لصالحه لمجرد أنه هو من أقدم على المبادرة وذهب إلى إسرائيل في عقر دارها. حيث إن ذلك سيجبر جميع الأطراف على احترام مبادرته والعمل قدمًا تجاه السلام. وظن ان الرأي العام العالمي الذي سينبهر نتيجة زيارته للقدس سيشكل قوة ضغط على حكومة بيجن، ونسيَ السادات–أو تناسى– أن المصلحة الإسرائيلية هى أساس وجوهر

المسألة، وأن حكومة بيجن لن تقدم شيئًا على الطاولة السياسية مجانًا، فالسادات هو من عرض المجيء إلى القدس دون أي شروط مسبقة، فلماذا على إسرائيل أن تدفع ثمن شيء لم تطلبه؟

وقد رصدت المخابرات الأمريكية باهتمام شديد الزيارة، وأوضح تقريرها أن بيجن جاد في رغبته تجاه التوصل إلى سلام مع مصر فقط، مع إبعاد السوريين عن العملية(١٦٥)، كما تتبعت المخابرات الأمريكية رد الفعل العالمي إزاء زيارة السادات للقدس؛ فالنسبة إلى العرب رصدت قيام مظاهرات ضد مصر في تونس وبيروت وبغداد والجزائر والدوحة، ووصل الأمر إلى إحراق بعض المصالح المصرية في عدد من البلدان العربية(١٦٦). وعلى الصعيد الرسمي قطع القذافي علاقته مع مصر، وعلقت العراق علاقتها الدبلوماسية مع مصر، كما أعلن عرفات أن الزيارة أضرت بالكفاح الفلسطيني وبالنضال العربي كله، وأكد الأسد رفضه زيارة السادات للقدس؛ على أساس أن زيارة السادات كانت اعترافًا بحكم الواقع بإسرائيل وخيانة للقضية العربية، وأعلن أن يوم ١٩ نوفمبر هو يوم حداد(١٦٧)، ولم تعلق إيران، أما الأردن فكانت في ذهول، وأعلنت أن العرب لابد ألا يدعوا هذه الزيارة تؤثر على وحدتهم، واكتفت السعودية بإبداء الدهشة، وناشد اليمن الجنوبي السادات أن يتراجع عن موقفه، وأبدت الإمارات العربية أسفها عن تصرف السادات، بينما أيدت الحكومات المغربية والتونسية والسودانية والكويتية زيارة السادات(١٦٨).

وتكررت الاتهامات والأوضاع نفسها التي أعقبت اتفاقية سيناء الثانية من اتهامات للسادات بالخيانة والتفريط في القضية العربية، واعتبار سوريا المدافع الحقيقي عن المصالح العربية. وأصبح الأمريكيون يتوقعون أن يرتفع شأن حافظ الاسد عربيًّا في حالة فشل السادات، أو يقفز فوق المفاوضات في حالة نجاحها(١٦٩).

وتباينت ردود الأفعال في غرب أوربا؛ ففي الوقت الذي دعمت فيه

إيطاليا وهولندا والدنمارك وبلجيكا زيارة السادات بشكل علني؛ ربما لأنها وجدت فيها فرصة لإنهاء صراع دامٍ طال أمده وتخفيفًا من الالتزام العسكري والدبلوماسي تجاه إسرائيل، نجد أن فرنسا وألمانيا الشرقية والسويد لم تدعم الزيارة؛ وأقدمت فرنسا على ذلك بسبب المعارضةِ العربية للزيارة والتكهنات واسعة الانتشار بأن الولايات المتحدة قد دبرت هذه الخطوة [١٧٠]. أما بعض دول أوربا الشرقية، مثل بلغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا، فقد اتخذت نفس الموقف السوفيتي المعادي للزيارة، وفضلت دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا الصمت تجاه الزيارة، أما دول حلف الناتو فأعلنت تأييد زيارة السادات، وكذلك أعلنت اليابان والهند تأييدهما للسادات[١٧١].

أما الاتحاد السوفيتي فأوضح أن بيجن يرغب في أن "يُبعد مصر عن الدول العربية" لينفرد بها، دون التوصل إلى أي حل للقضية الفلسطينية، وأن السادات راغب بشدة في التفاوض مع الإسرائيليين، وأن مركز السوفييت ضعيف في الشرق الأوسط ومركز الولايات المتحدة هو الأقوى[١٧٢]. وانتقد السوفييت موقف السادات نقدًا لاذعًا، واتهموه بأنه أضر بالمصلحة المصرية والعربية، وأن الزيارة هى دليل قوي على ضعفه[١٧٣]. ولم يكن موقف السوفييت هذا من السادات وزيارته غريبًا بعد أن أطاح السادات بمصالحهم في مصر، وأضعف مركزهم في الشرق الأوسط بإلغاء معاهدة الصداقة المصرية السوفيتية، وتمهيد الساحة العربية لانفراد الولايات المتحدة بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي عامة والمصري الإسرائيلي بشكل خاص.

وأما في الجانب الإسرائيلي، فقد رأت حكومة إسرائيل في زيارة السادات للقدس أنها كسرت المحرمات العربية[١٧٤]، إلا أنها راودتها شكوك حول أن هدفها ربما كان التخطيط لتغيير ورقة العمل الإسرائيلية الأمريكية –التي صدرت لإلغاء البيان الأمريكي السوفيتي– التي وضعت الخطوط الرئيسة قبل الذهاب لجنيف[١٧٥]، وشكت في أن الزيارة ستؤدي إلى ضغط على الحكومة الاسرائيلية لإبداء مرونة لصالح مصر[١٧٦]، وكان رأي بيجن تحديدًا أن

السادات أبدى شجاعة بعرضه زيارة القدس، إلا أنه ما كان ليقوم بهذه المجازفة لو كان أمامه خيار آخر؛ لأن هذه الخطوة هى عمل من أعمال الضعف[١٧٧].

أما في مصر فقد رصدت المخابرات الأمريكية انقسامًا في رد الفعل؛ حيث أيد بعض المصريين وبعض رجال الدولة السادات، والأهم من وجهة النظر الأمريكية كان تأييد وزير الدفاع الجمسي لزيارة السادات للقدس[١٧٨]، بينما رصدت أيضًا شعور بعض المصريين أن السادات تنازل كثيرًا لإسرائيل، وأن الزيارة اعترفت بادعاء إسرائيل أن القدس هى عاصمتها، وأن السادات يتصرف بناء على توجيهات أمريكية، كما أنه لم يناقش رجال دولته في الأمر مما أدى لاستقالة إسماعيل فهمي ومحمود رياض؛ حيث رأى كلاهما أن الزيارة لم تكن مفيدة لمصر، بل إنها أضرت بمصالحها[١٧٩]. وفي واقع الأمر أن الحماسة التي استقبل بها الشارع المصري المبادرة قد حدثت لأسباب أخرى لا علاقة لها بموضوع تلك المبادرة ومنها الضيق بالحروب وتكاليفها، والاعتقاد بأن السلام الموعود سوف يؤدي إلى حل جميع مشاكل مصر الاقتصادية. وكان هناك أيضًا إحساس المصريين بأن غيرهم من العرب ازدادوا غنى في حين أنهم ازدادوا فقرًا[١٨٠].

وجدير بالذكر أن السادات أوضح للسفير الأمريكي بمصر، أن إسماعيل فهمي قد خانه وانضم لجبهة المعارضة مع هيكل[١٨١]، والأهم أن السادات أكد لإيلتس أن زيارته للقدس جعلته بطلًا قوميًّا في مصر وإسرائيل أيضًا، وأن الزيارة هى أعظم انتصاراته، بل إنها أعظم من نصر أكتوبر؛ حيث تعهد له وزير الدفاع الإسرائيلي وايزمان Weizman بأنه لن تكون هناك حروب بين مصر وإسرائيل، وأن الأمن هو العامل الذي سيؤخذ بعين الاعتبار في محادثات السلام، كما اتفق مع بيجن على استكمال المفاوضات السياسية من خلال استمرار لقاءات التهامي وديان في المغرب، واستكمال المفاوضات العسكرية من خلال استمرار لقاءات الجمسي ووايزمان في رومانيا، وبالرغم من

أن السادات لم يقرأ خطة إسرائيل للسلام، فإن الزيارة خلقت موقفًا جديدًا بالنسبة إليه يدعو للتفاؤل(١٨٢). ومن بعدها لم يعد السادات يبالي على الاطلاق بالرافضين أو المؤيدين سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وربما يكون قد وصل إلى اقتناع داخلي بأنه يسير على الطريق السليم، وأن الرفض ما هو إلا معوقات في طريق نجاحه.

**التحركات المصرية–الإسرائيلية في أعقاب زيارة القدس:**

في محاولة من السادات لاستغلال الزخم الذي أوجدته مبادرته، وحالة الارتباك التي ضربت الجميع، وأجبرتهم على إعادة ترتيب أوراقهم ودراسة موقفهم، جاءت دعوته في ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ إلى عقد مؤتمر في مينا هاوس للتحضير لمؤتمر جنيف بحضور الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والعرب وإسرائيل(١٨٣). وكانت هذه مناورة ذكية من السادات؛ لأن المؤتمر سيكون بمثابة ورقة التوت التي يدفع بها اتهامه بالسعي إلى حل منفرد إذا وافقت دول المواجهة على المشاركة. وإذا لم يحدث ذلك –وربما كان على ثقة من ذلك في ضوء رفضهم لمبادرته– فإن الرأي العام العربي والعالمي سيكون ضدها؛ لأنه لا مانع على الإطلاق من حضورهم إلى عاصمة عربية للتفاوض حول السلام. وعلى أسوأ الظروف سيتم التوصل إلى تسوية عربية إسرائيلية في المؤتمر، وسيتم إرسالها لكل الأطراف التي لم تأت، أما بالنسبة إلى السوفيت فإن مجيء كارتر إلى المؤتمر سيدفعهم إلى المجيء(١٨٤).

ورأت الإدارة الأمريكية دعوة السادات لعقد المؤتمر مأزقًا شديدًا لكل الأطراف، فلأول مرة منذ وقت طويل أصبح على كل الأطراف تحديد موقفها من التسوية تحديدًا دقيقًا لا رجعة فيه، وأصبحت إسرائيل مضطرة إلى توضيح سياستها أمام العالم(١٨٥). بيد أن الرفض العربي خاصة من جانب منظمة التحرير الفلسطينية– لحضور المؤتمر، سهّل على إسرائيل الكثير؛ حيث لم تعد مضطرة أمام العالم لرفض حضور المؤتمر حتى لا تتفاوض مع منظمة التحرير (١٨٦).

وأوضح بيجن سياسته تجاه مصر بالنسبة إلى المؤتمر المزعم عقده؛ حيث أكد في خطابه أمام الكنيست في ٢٨ نوفمبر ١٩٧٧ أن زيارة السادات للقدس لن تجبر إسرائيل على تقديم تنازلات في المقابل، وأن الخلافات لا تزال قائمة إلى أن يتم حلها من خلال المفاوضات(١٨٧). أما السوفييت فقد رفضوا حضور المؤتمر؛ مما أثار استياء السادات، إلا أنه لم يفكر في قطيعة تامة معهم حيث وضع في اعتباره أنه ربما يحتاج إليهم في عملية السلام في المستقبل. وبالفعل انعقد المؤتمر من دونهم(١٨٨).

وخلال الجلسة الوحيدة للمؤتمر في ١٥ ديسمبر ١٩٧٧، قدّم الوفد الإسرائيلي مشروعًا للسلام تضمن انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط يتفق عليها الطرفان، وليس انسحابًا إلى الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب. وفي المقابل أكد الجانب المصري على الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة وفقًا للقرار ٢٤٢، وحق الفلسطينيين في تقرير المصير، وحق جميع الدول في المنطقة في العيش في أمن وسلام. وانفض المؤتمر دون نتائج (١٨٩).

وكان قد تمَّ عقد قمة عربية مصغرة في طرابلس، سميت "قمة الرفض"، ضمت ليبيا والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية وسوريا واليمن الجنوبي؛ حيث أدانت مبادرة السادات، واعتبرتها خيانة لكفاح الشعب العربي، ودعوا إلى تجميد العلاقات مع مصر، ودراسة نقل مقر الجامعة العربية منها، والنظر في عضويتها فيها. فما كان من السادات إلا أن اتخذ قرارًا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع هذه الدول، كما سحب السفير والملحق العسكري المصريْين من موسكو(١٩٠). وأعلن السادات أنه سيستمر في التفاوض حتى ولو رفض باقي العرب الانضمام إليه(١٩١)؛ فقد أشعره تحسن الاقتصاد المصري بالاستقرار الداخلي وقدرته على الابتعاد عن الموقف العربي التقليدي في السعي لتحقيق السلام(١٩٢).

وقد أسفر موقف السادات عن تراجع الموقف السوفيتي نسبيًّا –خاصة بعد أن أغلق المكاتب السوفيتية الثقافية في مصر– حيث انتهج السوفييت نهجًا أكثر هدوءًا، بل مارسوا ضغطًا على سوريا للتخفيف من حملاتها الدعائية على السادات؛ خوفًا من أن يتخذ السادات قرارا بقطع العلاقات بالكامل[١٩٣].

وعلى الرغم من أن الآمال التي وضعها السادات على زيارته لإسرائيل –في إحداث تحول جذري في الموقف الإسرائيلي– لم تتحقق، فإن الولايات المتحدة سعت إلى تحويل هذه المبادرة إلى عملية محددة للتفاوض، وكان اعتقاد السادات بأن التوصل إلى تسوية بين مصر وإسرائيل، علاوة على تسوية للقضية الفلسطينية سيدفع الأردن وسوريا إلى الدخول في عملية السلام، وأن زيارته أعطت الإسرائيليين مطلبهم الأساسي وهو اعتراف جارتهم الرئيسة بهم، وأن عليهم أن يستجيبوا بطريقة تجذب باقي العرب للتفاوض، إلا أن رد فعل بيجن تجاه مبادرة السادات كان يهدف إلى جعل السادات يدرك أنه جاء بمبادرة منه وأنه لا يمثل أحدًا غيره. ولم يكن بيجن مستعدًا لأن يعرض سوى انسحاب مشروط من سيناء وحكم محلي فلسطيني في الضفة الغربية وغزة، وكان الواضح من سياسته أنه يسعي إلى تحويل مبادرة السادات إلى معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، واتبع سياسة النفس الطويل لترك الحقائق تستقر في عقل السادات حتى تأتي تصرفاته متسقة مع هذه الحقائق.

وسرعان ما خفَّ وهج زيارة السادات بعد صدام المواقف بين مصر وإسرائيل في مؤتمر ميناهاوس؛ مما دفع الولايات المتحدة إلى التدخل لتحريك الأمور من خلال دعوة بيجن لزيارة واشنطن في ١٦ ديسمبر ١٩٧٧؛ حيث عرض بيجن مشروع سلام إسرائيليًّا عبر انسحاب إسرائيلي على مرحلتين إلى حدود مصر الدولية خلال فترة من ثلاث إلى خمس سنوات تحتفظ خلالها إسرائيل ببعض المواقع العسكرية والمستوطنات في سيناء، على أن تتم إقامة علاقات دبلوماسية عند إتمام المرحلة الثانية، في حين أظهر تشدداً واضحًا بشأن باقي الأراضي العربية[١٩٤]. ونصحه كارتر بإبداء مرونة في المفاوضات

ليصل إلى نتيجة مع السادات؛ لأن هذه المقترحات ليست كافية وتقود إلى إفشال محاولات السادات للسلام. إلا أن بيجن أوضح أنه ليس في حاجة إلى النصائح الأمريكية للتفاوض مع السادات، وأعلن عقب الاجتماع أن كارتر أقر خطته للسلام؛ مما دفع الولايات المتحدة إلى إصدار بيان توضح فيه أن خطة بيجن تعتبر خطوة إيجابية تجاه المفاوضات(١٩٥).

ويبدو أن بيجن كان يرى في نفسه القوة الكافية للتحرك من دون موافقة واشنطن على كل خطواته، وأنه ليس على استعداد لتقديم أي تنازلات لكارتر، محاولًا كسب الوقت الذي كان في صالح إسرائيل، فضلًا عن محاولة إحداث شرخ في جدار الثقة بين السادات وكارتر من خلال توريط واشنطن ببيانات كاذبة عن التأييد الأمريكي للرؤية الإسرائيلية بشكل يؤدي إلى إحراجهم مع السادات وإحراجه أمام العالم العربي؛ لأنه وثق بالولايات المتحدة التي باعته لإسرائيل؛ للتأثير على موقف السادات خلال لقائه التالي مع بيجن.

وكان رد فعل السادات حذرًا إزاء ما تمَّ الإعلان عنه في اجتماع بيجن وكارتر، بالرغم من أنه رأى أن اقتراح بيجن لا يتفق مع رؤية مصر تجاه السلام(١٩٦)، إلا أنه كان يأمل في أن يتمخض الاجتماع بينهما في الإسماعيلية عن نتائج جديدة. وتمهيدًا لهذا اللقاء، سافر وزير الدفاع الاسرائيلي وايزمان إلى الإسماعيلية للقاء السادات والجمسي لبدء التفاوض(١٩٧).

وفشل السادات خلال لقائه مع بيجن في ديسمبر ١٩٧٧ في الإسماعيلية في زحزحته عن موقفه سواء فيما يتعلق بإعلان مبادئ خاص بالضفة الغربية وغزة، أو فيما يتعلق بإخلاء سيناء تمامًا من الوجود الإسرائيلي بعد الانسحاب منها(١٩٨). لكن السادات وافق على تشكيل لجنتين مشتركتين؛ الأولى: سياسية برئاسة وزيري الخارجية، ومقرها القدس، دون أن يمثّل ذلك اعترافًا بادعاءات إسرائيل حول القدس واعتبارها العاصمة الأبدية لإسرائيل، والثانية: عسكرية لبحث ترتيبات الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، برئاسة وزير

الحربية المصري ووزير الدفاع الإسرائيلي (١٩٩). ومن ثم لم يكن لقاء الإسماعيلية بأفضل حالًا من لقاء مينا هاوس وانتهى أيضًا بالفشل، ولم تتحرك مفاوضات السلام قيد أنملة، ولم يجنِ السادات الثمار التي كان ينشدها جراء مبادرته بالسرعة التي كان يتوقعها في ظل غياب تقارب الرؤى المصرية الإسرائيلية للسلام.

وبات على الإدارة الأمريكية التدخل مرة أخرى لتحريك الموقف. ولذلك توجه الرئيس كارتر للقاء السادات في أسوان في ٥ يناير ١٩٧٨؛ وذلك في محاولة لمساعدة السادات ودعم مبادرته والضغط على بيجن لإبداء المزيد من الاعتدال والمرونة؛ حيث صدر بيان مصري أمريكي عرف باسم "صيغة أسوان" تضمن ثلاثة مبادئ أسساسية:

- إقامة علاقات طبيعية هى جوهر السلام، وليس فقط توقف الأعمال العدائية.
- الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ من خلال الاتفاق على حدود معترف بها من جميع الأطراف.
- حل جميع القضايا المتعلقة بالمسألة الفلسطينية من خلال الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، مع السماح للفلسطينيين بالمشاركة في تقرير مصيرهم (٢٠٠).

ويعكس البندان الأول والثاني الرؤية الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط من خلال هدم جدار عزلة إسرائيل وتطبيع العلاقات بينها وبين الدول العربية بشكل يخفف من الالتزامات الأمريكية تجاه أمن إسرائيل، لكنه لم ينص على الانسحاب الشامل. ويعتبر البند الثالث موقفًا جيدًا من الإدارة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وهو موقف يدعم موقف السادات على الصعيد العربي، وإقناع الدول العربية الأخرى أن هدف مبادرته هو السلام الشامل وليس سلامًّا منفردًّا. وفي الوقت ذاته اتخذت الإدارة الأمريكية للمرة الأولى موقفًا علنيًّا من مستقبل القدس يقترب كثيرًا من الموقف الإسرائيلي. ومن ثم لم يأتِ البيان

بجديد، فقد كان نهجاً وسطاً بين دعم السادات وبشكل لا يثير استياء الجانب الإسرائيلي.

وفي تلك الأثناء كانت هناك تحذيرات تلقاها السادات بأن اللجنة العسكرية المشتركة قد تثير شكوك الدول العربية من أن مصر تسير في طريق حل منفرد، إلا أن السادات كان مصرًّا على أنه لا يستطيع أن يربط مصير مصر بشكوك الدول العربية، وأن مصر لن تسمح بأن تظل في هذه الأوضاع إلى أجل غير مسمى. وبالفعل بدأت اللجنة أعمالها بالقاهرة في ١١ يناير ١٩٧٨. ولم يتزحزح الإسرائيليون خلال اجتماعاتها عن المواقف التي طرحها بيجن خلال مؤتمر الإسماعيلية من الاحتفاظ بالمستوطنات الإسرائيلية في سيناء، علاوة على المطارات العسكرية الثلاثة[٢٠١]. وأخفقت أعمال اللجنة السياسية في إسرائيل في ١٦ يناير ١٩٧٧، واستدعى السادات وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل من القدس؛ بسبب إحباطه من سلوك الإسرائيليين وبطء وتيرة المفاوضات وجمودها، وحتى يضغط على إسرائيل لتغيير سياستها، وهو ما يتوافق مع ما قد أعلنه قبل ذلك من أنه قد يتقدم باستقالته إذا لم تحقق مبادرته نتائج سريعة[٢٠٢].

ومن ناحية أخرى شَنَّ بيجن هجومًا شرسًا على السادات في أثناء خطاب له في الكنيست في ٢٣ يناير ١٩٧٨، وقال بأن السادات يطبق خطة "أنا أريدك أن تنام حتى أتمكن من قتلك"، وصرح في مجلة دير شبيجل الألمانية أن "السادات خدع نفسه حين اعتقد أن إسرائيل سترضخ للمطالب المصرية لإحراز السلام، وعندما رفضت إسرائيل بدأ في شن حملة عنيفة لتهويل الأمر ولممارسة الضغط على إسرائيل، إلا أن حيلة السادات لن تجدي معنا"، واتهمه بالتراجع عن وعوده بنزع سلاح سيناء شرق الممرات، على خلفية ما صرح به الوفد العسكري المصري في اللجنة العسكرية[٢٠٣].

وبدا واضحًا أمام مسئولي الخارجية المصرية عدم جدوى استمرار

المفاوضات المباشرة بين مصر وإسرائيل، ورغبة الأخيرة في تمييع الأمور كسبًا للوقت لامتصاص أثر مبادرة السادات، وفي الوقت ذاته توسيع هوة الشكوك والخلافات بين مصر والعرب(٢٠٤)؛ حيث قدّم السادات لفانس موافقة مصر على على جميع الإجراءات التي تكفل أمن إسرائيل، مثل مناطق منزوعة السلاح، ومناطق أخرى محدودة السلاح، ومحطات إنذار مبكر، وتحديد القوات المصرية خلف الممرات، وأي وسيلة أخرى لا تتضمن وجودًا إسرائيليًّا على الأراضي المصرية. ولم يقابله سوى استفزاز وتعنت إسرائيلي متزايد في المفاوضات لعدم التفريط في شيء مما تضع عليه إسرائيل يدها(٢٠٥).

وكان كارتر على اقتناع بأن الموقف الإسرائيلي يهدد فرص السلام بالخطر، وأنه في كل مرة يتحقق تقدم على الجانب العربي يأتي قرار إقامة مستعمرة جديدة أو يصدر تصريح استفزازي عن الحكومة الإسرائيلية؛ مما يزيد من صعوبة موقف السادات أمام معارضيه سواء داخل مصر أو في الدول العربية(٢٠٦). ومع توقف أعمال اللجنة العسكرية في ٣١ يناير لأجل غير مسمى، أغلق آخر مسار تفاوضي مصري–إسرائيلي مباشر. وسدت مباحثات يناير ١٩٧٨ الطريق أمام إمكانية أي حركة أخرى باتجاه جنيف(٢٠٧). وبدا واضحًا استحالة المفاوضات الثنائية، وأن السبيل لدفع عملية التفاوض للأمام هو أن تجمع الولايات المتحدة بين قادة البلدين للعمل من أجل التوصل إلى اتفاق.

**واشنطن تتحول من دور الوسيط إلى الشريك الكامل في عملية السلام:**

أدى الفشل المتكرر للمباحثات الثنائية بين مصر وإسرائيل، وتعثر رحلات فانس المكوكية التي بدأها في ١٦ يناير ١٩٧٨ إلى أن أصبحت عملية السلام في خطر نتيجة الاستفزازات الإسرائيلية المستمرة للعرب، وازدياد الموقف صعوبة على السادات؛ وهو ما دفع كارتر إلى الإستعانة بكيسنجر لطلب المشورة، وأخبره الأخير أن بيجن ليس لديه أي نية على الإطلاق لإعادة الضفة الغربية، ولن يطلب من المستوطنين الإسرائيليين مغادرة سيناء، ولكن إذا عادت

سيناء إلى مصر فسيرحل المستوطنون من تلقاء أنفسهم، والأهم هو طمأنة السادات بأن الولايات المتحدة لن تتركه وحيدًا أمام خصومه[٢٠٨]. كما أكد برجينيسكي أن السادات مثبط العزيمة مما يمهد الطريق أمام الولايات المتحدة للبدء بإرساء قواعد للتفاوض؛ ومن ثم لابد من لقاء السادات دون حضور بيجن لضمان تنسيق مصري أمريكي[٢٠٩].

ورصدت المخابرات الأمريكية أن السادات لم يكن متلهفًا على استئناف عمل اللجنة السياسية والعسكرية أو إبداء مرونة أكثر في موقفه، وإنما كان يرى أن الحل يكمن في تغيير موقف الولايات المتحدة وإسرائيل[٢١٠]. فإذا كان من الصعوبة بمكان تغيير السياسة الإسرائيلية عبر المفاوضات المباشرة، فإن الولايات المتحدة قادرة على إجبار إسرائيل على تقديم تنازلات لصالح مصر[٢١١]. فقد أراد السادات من واشنطن أن تتخذ موقفًا يتناسب مع زيارته لإسرائيل ووضع مقترحات أمريكية واضحة تجبر إسرائيل على التزحزح عن موقفها الحالي، وأن تتخلى واشنطن عن دور الوسيط السلبي بين الجانبين إلى دور الشريك الكامل[٢١٢]. ويبدو أن السادات، وحتى هذه اللحظة، كان واهمًا في اعتقاده بأن كارتر كانت لديه القدرة على الضغط على حكومة بيجن لإبداء بعض المرونة وتقديم تنازلات لصالح مصر، متناسيًا أن نظام الحكم الأمريكي هو نظام مؤسسي، وليس نظامًا قائمًا على الانفراد الرئاسي بالقرار، وأن قدرة الرئيس الأمريكي على ممارسة الضغوط على إسرائيل محدودة، ولن تحدث دون استعداء جماعات الضغط اليهودية، وما يحمله ذلك من مخاطر انتخابية على الرئيس الأمريكي نفسه.

وكانت الأوضاع العربية آنذاك تزداد سوءًا، وزاد الضغط على السادات من الدول العربية أكثر بعد أن عقدت في الثاني من فبراير ١٩٧٨ قمة عربية في الجزائر، أسفرت عن تشكيل جبهة الصمود العربية من الدول الرافضة لتحرك السادات نحو السلام بطريقته السابقة، بينما وقف العديد من الدول

العربية الأخرى موقف المتفرج[٢١٣]. وهو ما كان يحقق مصلحة إسرائيل التي كانت تعتقد أن فشل مبادرة السادات بسبب المواقف العربية المتشددة سوف يدفعه إلى القبول بحل منفرد معها، خاصة في ظل اقتناع السادات بعدم قدرته على حل الصراع عسكريًّا سواء على المدى القريب أو البعيد[٢١٤].

وعلى خلفية هذه الأحداث، وأخذًا بنصائح كيسنجر وبرجينيسكي، وعلى الرغم من اختلاف الأهداف بينهما، استقبل كارتر الرئيس السادات في ٣ فبراير ١٩٧٨ في كامب ديفيد لينفذ الخطة الأمريكية من خلال تنسيق مصري أمريكي لوضع إستراتيجية للسلام؛ حيث طلب من السادات:

- العودة إلى المفاوضات.
- أكد عليه ضرورة الإعلان مجددًا عن التزامه بالسلام.
- وفي المقابل ستعارض واشنطن سياسة إسرائيل تجاه المستوطنات في سيناء، وتجاه القرار ٢٤٢.
- تقديم مشروعه للسلام على أن يكون مشروعًا متشددًا للغاية؛ حتى يخلق ذلك أزمة في المفاوضات وتصبح واشنطن في وضع يسمح لها بأن تجادل مصر وإسرائيل حول مشروعيهما للسلام؛ بحيث لا يكون الضغط أحادي الجانب على الطرف الإسرائيلي.
- تقدم الولايات المتحدة مشروعًا أمريكيًّا للسلام بحلول منتصف العام.
- يقوم السادات، وبالاتفاق مع كارتر، بتليين موقفه وقبول المقترحات الأمريكية[٢١٥].

وعند النظر إلى خطة كارتر، نلاحظ أنه رسم سياسة تفاوضية للسادات؛ حيث كان الأخير يبدأ دائمًا المفاوضات بما يريده بالفعل، وتكون نتيجة تشدد الجانب الإسرائيلي أن يتنازل الجانب المصري عن بعض مطالبه لإحراز أي خطوة ملموسة تجاه السلام. لذا حثَّ كارتر السادات على أن يبدأ بما لا يريده حتى يحصل على ما يريده في النهاية. إلا أن السادات، على

الرغم من إعجابه بالخطة الأمريكية، لم يقدم إلا مشروعًا عامًّا جدًّا للسلام في مقابل مشروع بيجن للسلام [٢١٦].

ولكن، لماذا لم يقدم السادات مشروعًا متشددًا؟ لماذا لم يلتزم بالخطة الأمريكية؟ هل فوَّت السادات هذه الفرصة عن قصد، أم بغير قصد؟ وتصمت الوثائق عن الإجابة عن هذه التساؤلات، ولم يُجِب السادات وكارتر في مذكراتهما عن ذلك، وربما يرجع تصرف السادات إلى يأسه من الموقف الإسرائيلي، أو ربما عدم ثقته الكاملة في الموقف الأمريكي، أو عدم قدرته على إدارة المفاوضات بشكل متشدد لتخوفه من التصلب الإسرائيلي[٢١٧]، أو ربما كان قد اتخذ موقفًا وسطًا بين إرضاء الجانب الأمريكي بشكل لا يغضب الجانب الإسرائيلي ويؤدي إلى انهيار عملية السلام، ويسبب له الإحراج داخليًّا ويثبت وجهة نظر الدول العربية وخاصة سوريا من أن مبادرته لم تثمر عن شيء، وأن الموقف الإسرائيلي المتشدد لن يلين، وما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، أو ربما كانت الفرصة الضائعة.

وفي أعقاب اغتيال يوسف السباعي؛ الصديق المقرب من السادات وعضو اللجنة السياسية للمباحثات المصرية الإسرائيلية، على يد الفلسطينيين، والعملية الفاشلة التي أمر بها السادات لتحرير الرهائن في مطار لارناكا Larnaca بقبرص، بات السادات في حالة غضب شديدة بسبب الحرج الذي لحق به[٢١٨]. وسُرَّ الإسرائيليون بذلك؛ لاعتقادهم بأنه سيؤثر بالسلب على موقف السادات من القضية الفلسطينية، إلا أن الولايات المتحدة ذهبت إلى أن تأثير ما حدث على موقف السادات من القضية الفلسطينية سيكون محدودًا، وسيعمل السادات على استغلال تلك الحادثة في اكتساب المزيد من دعم الرأي العام الداخلي، وهو ما ظهر من خلال هجوم الصحافة المصرية الذي شنته ضد الفلسطينيين بصفة عامة؛ حيث اتهمتهم بمحاولة عرقلة مبادرة السادات[٢١٩]. وما تبع ذلك من قيام الحكومة المصرية من اتخاذ إجراءات

عقابية ضد الفلسطينيين الموجودين في مصر، وحرمانهم من بعض المميزات التي تمتعوا بها سنوات طويلة، مع محاولة تحميل منظمة التحرير الفلسطينية مسئولية اغتيال السباعي؛ وهو ما دفع عرفات إلى شنِّ هجوم على السادات، واتهامه بالانضمام إلى واشنطن لإجبار العرب على الاستسلام[٢٢٠].

وكانت هذه التطورات، بالإضافة إلى سعي كارتر للحصول على موافقة الكونجرس لإمداد مصر والسعودية بطائرات (إف–١٥) F-15، وما أحدثته من بلبلة في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية[٢٢١]، علاوة على تشدد الجانب الإسرائيلي بعدم الانسحاب حسب تفسيرهم لقرار ٢٤٢ ورفض فكرة تقرير المصير للفلسطينيين، كفيلة بتقويض الخطة الأمريكية للمفاوضات[٢٢٢].

ونتيجة تصاعد حدة الأحداث في المنطقة، وزيادة المخاوف الأمريكية من انهيار المفاوضات المصرية الإسرائيلية، بادرت المخابرات الأمريكية إلى إعداد سيناريو مستقبلي حول عواقب انهيار المفاوضات، توقعت فيه أن يلحق الضرر بالمصالح الأمريكية ويقلل من نفوذها في المنطقة، ويجبرها أصدقاء العرب على مراجعة مواقفهم منها، وسيؤدي إلى سعى العرب للاستعداد للحرب على الرغم من استبعاد قدرتهم على القيام بذلك في المستقبل القريب. ليس هذا فحسب، بل إن المجتمع الدولي وخاصة أوربا الغربية، سيلقي باللوم على الولايات المتحدة إذا قامت حرب بين مصر وإسرائيل، وحدثت أزمة نفطية؛ مما سيجعل مستهلكي النفط يضغطون على واشنطن بقوة من أجل فرض حل على إسرائيل؛ نظرًا إلى أنها لا تبدي المرونة الكافية لإنجاح المفاوضات[٢٢٣]. ومن ثم؛ كان من مصلحة الولايات المتحدة استمرار المفاوضات والوصول إلى أي شكل من أشكال التسوية التي تساهم في إقرار السلام في هذه المنطقة الحيوية، بشكل يحافظ على أمن إسرائيل، وبقاء حلفائها في المنطقة حفاظًا على مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية.

بيد أن إسرائيل، وكدأبها دائمًا، عملت على إفشال الجهود الأمريكية من خلال افتعال مزيد من التوتر في المنطقة لإحراج واشنطن أمام حلفائها في

المنطقة، وزيادة الضغوط على السادات سعيًا وراء حل منفرد مع مصر، وإحداث مزيد من الانقسام في الصف العربي؛ حيث استغلت حكومة بيجن- كما توقعت المخابرات الأمريكية- عملية قام بها الفدائيون الفلسطينيون للاستيلاء على حافلة إسرائيلية كانت متجهة إلى تل أبيب، وقامت في ١٤ مارس ١٩٧٨ بعملية غزو شاملة لجنوب لبنان "عملية الليطاني" معقل المقاومة الفلسطينية، لتضع جميع الأطراف العربية في موقف صعب(٢٢٤).

وقد ظن السادات –الذي كان على علم ببداية غزو الجنوب اللبناني- أن العملية الفدائية الفلسطينية تستهدف إفشال مبادرته؛ ومن ثم كان يشعر بارتياح لتلقين الإسرائيليين درسًا لمنظمة التحرير الفلسطينية التي شاركت في جبهة الرفض. بيد أن العملية كانت محرجة أيضًا لمصر، وأكثر إحراجًا لسوريا، التي عجزت عن مواجهة العدوان الإسرائيلي على الجنوب اللبناني، بل إنها عملت على أن تتحاشى قواتها الاشتباك مع الإسرائيليين؛ حيث كان لها أكثر من ٣٠ ألف جندي- ضمن "قوات الردع العربية" الموجودة في لبنان طبقًا لاتفاقية عام ١٩٧٦- وهو ما كان مجالًا للهجوم عليها من أطراف عربية أخرى ومنها مصر، باتهامها بادعاء الصمود بينما قواتها تهرب من مواجهة الغزو الإسرائيلي(٢٢٥).

وبعد أن أدرك السادات خطورة اتساع نطاق المواجهات على مباحثات السلام، واستحالة أن يجد مبررات يقنع بها المصريين لاستئناف مفاوضات السلام في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، أدان الغزو الإسرائيلي على جنوب لبنان، وندد باستخدام إسرائيل القوة في حل المشكلات، ونظر إلى عملية فتح والاستجابة الإسرائيلية باعتبارهما "ضربة خطيرة، وربما قاتلة" لمبادرة السلام(٢٢٦). وناشد السادات واشنطن التدخل لوقف العدوان الإسرائيلي(٢٢٧).

وعلى الرغم من تضاؤل آمال السادات في إعلان إسرائيل في القريب

عن أي مبادئ عامة للتسوية خاصة بالمطالب الفلسطينية، فقد أعلن أن السبيل الوحيد لتحقيق أمن إسرائيل هو حل المشكلة الفلسطينية، وتعهد بمواصلة سعيه نحو السلام[٢٢٨]. ولما كان الأمريكيون لديهم المخاوف نفسها فضلًا عن اعتباراتهم الأخرى، فقد عملوا على إصدار قرار من مجلس الأمن في ١٩ مارس ١٩٧٨ يطالب بوقف العدوان وسحب قوات الاحتلال وإحلال قوات للأمم المتحدة محلها[٢٢٩].

أما على الجانب الإسرائيلي فقد أدى رد فعل بيجن القوي تجاه العملية الفدائية الفلسطينية إلى إسكات جميع الأصوات المعارضة لسياسته في إسرائيل، وانعكس ذلك على تصلب بيجن في مقابلته لكارتر في ٢١ مارس ١٩٧٨؛ حيث أعاد التأكيد على "اللاءات الستة" الشهيرة، ومن بينها رفض الانسحاب الإسرائيلي من مستوطنات سيناء أو وضعها تحت الحماية المصرية أو الأمم المتحدة. ولم يسفر اللقاء عن شيء، مما اضطر كارتر لإعلان أن العقبة الحقيقية في طريق السلام هى التصلب الإسرائيلي[٢٣٠].

وقد رصدت المخابرات الأمريكية رد فعل الصحافة الاسرائيلية على اللقاء، وأكدت على أن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تمر بأزمة حقيقية، وأن سياسة إسرائيل تحتاج إلى إعادة تقييم، وتعالت أصوات المعارضة الداخلية ضد سياسة بيجن بزعامة وزير الدفاع وايزمان الذي اتهم بيجن بأنه تسبب في عرقلة التوصل إلى تسوية مع مصر بسبب تعنته، وطالب علنًا بتشكيل "حكومة سلام ائتلافية"، خاصة مع تعارض مواقف بيجن مع واشنطن[٢٣١].

في واقع الأمر أن بيجن كان يهدف إلى زيادة وزنه وتأثيره في توجيه سياسة واشنطن ذاتها؛ استنادًا إلى أن حاجة واشنطن إلى تل أبيب لا تقل أهمية عن حاجة تل أبيب إلى واشنطن؛ فإسرائيل لها أهميتها الإستراتيجية ولن تسمح للولايات المتحدة بالضغط عليها للفوز بصداقة العرب[٢٣٢]. وربما كان بيجن يلعب على عامل الوقت الذي كان في جانب إسرائيل؛ فإما أن يجبر السادات على التسليم بما تريده إسرائيل وإما أن يعلن قطع المفاوضات، فيتحمل

تبعة ذلك أمام العالم، وقد يجبر واشنطن على الضغط على السادات لتقديم مزيد من التنازلات، فضلًا عن الحصول على مكاسب أمريكية إضافية، وفي جميع الحالات تكون إسرائيل هى المستفيد الأكبر. ومن ثم كانت إسرائيل تساوم الجميع على مصالحهم من أجل مصالحها.

وحاول السادات استغلال ما يعانيه بيجن من معارضة داخلية، ومن الأزمة التي تمر بها العلاقات الأمريكية الإسرائيلية آنذاك؛ ليؤكد على أن مبادرته للقدس هى السبب في هذه الأزمة، وأن بيجن ستجبره الضغوط الداخلية والخارجية على تغيير موقفه[٢٣٣]. بيد أن بيجن فوَّت الفرصة على السادات؛ إذ استطاع تحقيق بعض النجاح في حشد تأييد شعبي له في إسرائيل من خلال إلقاء اللوم على الولايات المتحدة في فشل المفاوضات بين بيجن وكارتر في واشنطن؛ وبذلك استطاع بيجن إسكات المعارضة داخل إسرائيل[٢٣٤].

وقام بيجن بإلهاء الرأي العام الإسرائيلي عن الخلاف الأمريكي الإسرائيلي من خلال قيام وايزمان بزيارة مصر في ٣١ مارس ١٩٧٨ لإثبات حسن النوايا الإسرائيلية تجاه السلام؛ ولإثبات أن إسرائيل ليست السبب وراء توقف المفاوضات؛ وليؤكد للسادات أن المفاوضات المباشرة بين مصر وإسرائيل هى الأهم، وأن الاعتماد المصري على الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل لن يجدي نفعًا ولن يحقق المطالب المصرية[٢٣٥]. أي أن هدف الزيارة لم يكن إحراز أي تقدم في المفاوضات وإنما الدعاية الخارجية حول حسن النوايا الإسرائيلية أمام العالم فقط؛ ومن ثم لم يكن فشلها مفاجأة على الإطلاق.

لقد استطاع السادات قراءة نوايا بيجن الاستعراضية أمام الرأي العام الإسرائيلي والأمريكي؛ مما دفعه إلى مقابلة وايزمان ليثبت للرأي العام رغبة مصر في السلام؛ حتى يضع بيجن أمام مسئوليته تجاه السلام مما يعرضه لمزيد من الانتقادات داخل إسرائيل والولايات المتحدة، كما كان السادات يهدف منها أن تظل القنوات مفتوحة بين مصر وإسرائيل تحسبًا لأي تغيير في سياسة

إسرائيل أو حتى أي تغيير في الحكومة الإسرائيلية نفسها[٢٣٦]. ولم يقم السادات وزنًا لردود الأفعال العربية من أن زيارة وايزمان تزامنت مع اجتماعات وزراء الخارجية العرب بالقاهرة في ٢٨ مارس ١٩٧٨، خاصة في ظل الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان في الوقت الذي تقدمت فيه السعودية باقتراح تشكيل لجنة نوايا حسنة برئاسة الرئيس السوداني جعفر نميري للتوسط بين مصر وسوريا وإجراء مصالحة بينهما والتمهيد لعقد قمة عربية[٢٣٧].

وبالفعل كانت الساحة السياسية الإسرائيلية تشهد آنذاك انقسامًّا حول الرد على الأسئلة التي وجهتها الحكومة الأمريكية لإسرائيل حول مدى استعدادها للتعهد بالبت في قضية السيادة على الضفة الغربية وغزة، وإذا كانت الإجابة بنعم، فكيف سيتم ذلك؟ حيث طال انتظار الرد الإسرائيلي. وشهد مجلس الوزراء الإسرائيلي جدلًا واسعًا حول كيفية التجاوب مع المقترحات الأمريكية، وإن اتفقت معظم الاتجاهات حول عدم وجود حاجة ملحة لتقديم تنازلات سريعة وفورية[٢٣٨]. وامتد الخلاف إلى خارج الحكومة الإسرائيلية؛ فبينما تزايدت الدعوات المنادية بضرورة التجاوب مع عملية السلام، وتعددت مظاهرات حركة "السلام الآن" المنادية بمزيد من المرونة في مفاوضات السلام، وألقت بتبعة عرقلة السلام على عاتق بيجن وتعنته[٢٣٩]، كانت حركة "جوش أمونيم" الاستيطانية تمارس ضغوطًا على بيجن للتخلي عن قرار تجميد إنشاء مستوطنات جديدة في الضفة العربية[٢٤٠].

وعلى الساحة المصرية لم يكن الوضع مختلفًا، فقد كان السادات يخوض صراعات داخلية طاحنة ضد العديد من التيارات، جاءت أكثر من اليسار الرافض لسياساته، إلى جانب حزب الوفد الجديد؛ وهو ما جعله يسعى لإسكاتهم جميعًا، من خلال إحكام قبضته على الشئون الداخلية، عبر تمرير استفتاء شعبي في ٢١ مايو ١٩٧٨ على ما أسماه "حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي"[٢٤١].

وكان رد الإسرائيليين على المقترحات الأمريكية غامضًا إلى حد كبير،

ويكرس للاحتلال، ويمثل امتدادًا لمقترحات بيجن بشأن الحكم الذاتي، وعلى الرغم من الخلافات الداخلية في مجلس الوزراء الإسرائيلي بشأن ذلك الرد وآثاره المحتملة، كان بيجن مازال مصرًّا على إمكانية التوصل لسلام منفرد مع مصر، مع إصدار إعلان نوايا بشأن الضفة الغربية، يكون للسادات بمثابة ورقة التوت التي يغطي بها موقفه داخليًّا وعربيًّا(٢٤٢).

وعلى الرغم من تردد مصر نتيجة الرد الإسرائيلي السلبي، فإن الأمريكيين أقنعوا السادات بقبول مصر المشاركة في اجتماع لوزراء خارجية مصر وإسرائيل والولايات المتحدة في قلعة ليدز في بريطانيا في ١٨ يوليو ١٩٧٨؛ حيث كان السادات يعتقد بأهمية تحويل الولايات المتحدة من دور الوسيط إلى دور الشريك بعد إخفاقه في الحصول على أي تنازلات إسرائيلية عبر المفاوضات المباشرة بين الطرفين؛ اقتناعًا منه بقدرتها على الضغط على إسرائيل وإجبارها على إبداء مرونة واتخاذ موقف إيجابي وتقديم تنازلات(٢٤٣).

وخلال اللقاء أبدى ديان تعنتًا وتشددًا كبيرين؛ حيث رفض أي اقتراح يقوم على أساس الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود ١٩٦٧ وإعادة السيادة العربية على المناطق المحتلة حتى لو رافق هذا الاقتراح التزام بتوفير ترتيبات أمنية لعمل مناطق منزوعة السلاح، ومناطق تخفيض عدد القوات، وتواجد لقوات الأمم المتحدة ومحطات الإنذار المبكر يديرها الجانب الأمريكي، وحرية الملاحة وتطبيع العلاقات. فكل هذا مرفوض، وأوضحت إسرائيل أن هدفها من كل تلك الجولات هو مناقشة إبرام معاهدة سلام على أساس تسوية إقليمية محدودة، وفي حالة الموافقة على اقتراح الحكم الذاتي، فإن إسرائيل على استعداد لمناقشة مسألة السيادة أو الوضع الدائم للأراضي بعد مضي الفترة الانتقالية(٢٤٤).

وعلى الرغم من أن الاجتماع لم يسفر عن جديد، فإن سايروس فانس

وجد أن هذه المحادثات كانت مفيدة، وإن كانت الفجوات بين الطرفين وما زالت واسعة(٢٤٥)، وطلب من السادات الاستمرار في المفاوضات المباشرة، وهو ما رفضه السادات، وأبلغ الرئيس كارتر أن مصر لن توافق على أي لقاءات أخرى ما لم يعدل الجانب الإسرائيلي من موقفه(٢٤٦)، متهمًا بيجن بأنه العقبة الوحيدة أمام السلام في المنطقة(٢٤٧). ولكن الأمريكيين كانوا مقتنعين بأن على السادات أن يواجه حقيقة أن مبادرته بزيارة إسرائيل وحدها لا تكفي لاستعادة سيناء، وأن عليه أن يكون أكثر مرونة في مفاوضاته مع إسرائيل، على الرغم من إدراكهم أن هذه المرونة المطلوبة سوف تزود خصومه في الداخل والخارج بذخيرة جديدة لمهاجمته(٢٤٨).

وبالفعل كان السوريون على الرغم من اقتناعهم بأن مبادرة السادات حسنَّت إلى حد بعيد صورة العرب في أوربا والولايات المتحدة، فإنهم ظلوا على موقفهم بأن تلك المبادرة أعادت السلام إلى الوراء؛ لأنها تتجاوز المشكلة الفلسطينية، واشترط السوريون ثلاثة شروط لقبول مصالحة مع مصر، وهى: إعلان السادات تخليه عن مبادرته، والالتزام بالتقيد بالعمل العربي المشترك، وغلق جميع الأبواب المفتوحة مع إسرائيل(٢٤٩).

إلا أن الإسرائيليين كانوا راغبين في عرقلة حدوث أي تقارب عربي، وإحكام دائرة الخناق حول السادات من أجل إقناعه بصلح منفرد مع إسرائيل، ومن ثم العمل على إحراج السادات، وذلك عندما كشفوا في ٢٣ يوليو ١٩٧٨ عن طلب كان قد طلبه من وايزمان وزير الدفاع الإسرائيلي خلال لقائهما في القاهرة، وهو أن تعيد إسرائيل لمصر مدينة العريش وجبل سيناء كبادرة لحسن النية وكرد لمبادرته؛ حيث دارت أحاديث في إسرائيل على أن هذا مشروع مصري. وأعلن بيجن أن إسرائيل لن تتنازل عن حبة رمل من رمال سيناء كهدية، ولكنها على استعداد للتفاوض على أساس تبادل التنازلات(٢٥٠).

وكان رد فعل السادات عنيفًا؛ حيث هاجم الموقف الإسرائيلي، ورفض وصف طلبه من وايزمان على أنه مشروع مصري، وهدد بالاستقالة في حالة

فشل مبادرته. واتخذ السادات قرارًا بطرد البعثة العسكرية الإسرائيلية من مصر، كما أرسل خطابًا لكارتر في ٢٦ يوليو أبلغه فيه بعدم جدوى استمرار محادثات السلام لعدم جدية الجانب الإسرائيلي وإصراره على احتلال الأراضي العربية، فرد كارتر في ٢٨ يوليو ١٩٧٨ يدعوه للموافقة على عقد اجتماع جديد لوزراء خارجية ودفاع الدول الثلاث، فرد السادات على ذلك بالرفض ما لم تغير إسرائيل من موقفها، وطالب واشنطن باتخاذ موقف يحافظ على سمعتها ويشجعه على المضي قدمًا، خاصة أنه يتعرض لضغوط عربية، لاسيما خاصة من العاهل السعودي الملك خالد؛ لقطع الاتصالات مع إسرائيل لعدم جدواها. وطلب من الولايات المتحدة أن تصدر بيانًا يطالب بإنهاء احتلال الأراضي العربية، ويدعو للتفاوض على إجراءات الأمن والسلام، وأن الولايات المتحدة ستشترك في هذه المفاوضات، وأن أي مفاوضات قادمة يجب أن تستبعد منها مسألتا الأرض والسيادة(٢٥١).

ومن ثم ظهرت مخاوف أمريكية من حالة الإحباط التي انتابت السادات، خاصة مع انعقاد مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز في بلجراد خلال الفترة من ٢٥-٢٩ يوليو، وهو الاجتماع الذي أصدر عدة قرارات متعلقة بدعم القضية الفلسطينية؛ مما أدى إلى تصاعد المخاوف الأمريكية من إمكانية الاتفاق على عقد قمة عربية خلال شهرين، وحدوث مصالحة بين مصر وسوريا التي تشترط قطع الاتصالات مع إسرائيل(٢٥٢). وزاد من المخاوف الأمريكية تزايد الضغوط التي يعاني منها السادات من الدول العربية المعتدلة أيضًا، بل من حكومته ذاتها، وتوقعت أنه لن يستطيع الصمود طويلًا من أجل الاستمرار في مبادرته، وعدم قدرته على تغيير السياسة المصرية، خاصة أن السادات لم يتلقَّ منذ الإعلان عن مبادرته سوى على دعم محدود من الدول العربية، وسط شكوك في إمكانية التزام إسرائيل بتسوية تتفق مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، أو رغبة الولايات المتحدة في ممارسة أي ضغوط على

إسرائيل للقبول بذلك، وتواكب هذا مع إطلاق عدد من الدول العربية مبادرات للعودة إلى جنيف، وعلى رأس هذه الدول السعودية والجزائر [٢٥٣].

ومن ثم وجد الأمريكيون أنه لا بدَّ من وسيلة جديدة لإعادة مصر مرة أخرى إلى المفاوضات، ولم يجد كارتر وسيلة أفضل سوى المخاطرة بالتدخل بنفسه؛ حتى لا يفلت السادات من يديه، والدعوة إلى اجتماع ثلاثي يجمعه مع السادات وبيجن في كامب ديفيد، تكون فيه الولايات المتحدة شريكًا كاملًا في المفاوضات، وهو ما اعتبره كارتر مخاطرة منه وأنه قد يتحمل نصيبًا من الفشل إذا حدث[٢٥٤]. وبذلك تحقق للسادات هدف طالما سعى إليه، وهو أن يورط كارتر إلى هذه الدرجة من الارتباط؛ مما يعني أنه سيسعى بكل قوة لإنجاح الاجتماعات حتى لا يخسر مستقبله السياسي، ولكن ستثبت الأحداث العكس؛ لأن كارتر هو من سيضغط على السادات لتقديم تنازلات طالما رفضها من قبل. كما رحب كثير من المسئولين الإسرائيليين بذلك واعتبروه نجاحًا لسياسة السادات في دفع الأمور إلى حافة الهاوية. وتسببت تلك الحالة في إثارة مخاوف الولايات المتحدة، سواء من ارتفاع سقف توقعات بعض المسئولين المصريين إلى درجة غير واقعية، وتعليق نجاح المؤتمر على الدور الأمريكي، وفي تسليط وسائل الإعلام الضوء على أن الولايات المتحدة شريك أساسي، وتصوير أن الأمر يتوقف على مدى قدرة الولايات المتحدة على ممارسة الضغط على إسرائيل[٢٥٥].

وزاد من حساسية الموقف أن السعودية رحبت باجتماعات كامب ديفيد، وقام رئيس مخابراتها تركي الفيصل بجولة في العراق وسوريا والأردن، والتقى بمسئولي منظمة التحرير الفلسطينية لإقناعهم بعدم مهاجمة الاجتماع، وإعطاء الفرصة للنظر في مدى تحقيق نجاح من عدمه، وهو ما وافق عليه معظم من التقى بهم، مع توقعهم بعدم تحقيق أي نجاح[٢٥٦]. فإذا كانت إسرائيل قد نجحت في فرض رؤيتها بشأن عملية السلام على كل مصر والولايات المتحدة، فقد كان على الأخيرة ألا تدع الفرصة تفلت من بين أيديها من أجل تحقيق السلام،

وأن تفرض على إسرائيل ما كانت تراوغ من أجل تجنبه طوال العامين الماضيين.

**وكالة المخابرات المركزية والإعداد لاجتماعات كامب ديفيد:**

أرسل كارتر وزير خارجيته فانس لدعوة مصر وإسرائيل لعقد مؤتمر في كامب ديفيد، **و**أعلن البيت الأبيض رسميًّا في ٨ أغسطس ١٩٧٨ عن قبول السادات وبيجن دعوة كارتر للحضور إلى كامب ديفيد للتفاوض من جديد[٢٥٧]. واستبق بيجن المؤتمر بإعلان أن إسرائيل لن ترضخ لأي مقترح أمريكي لا يلبي المتطلبات الأمنية لإسرائيل، أما السادات فتفاءل كثيرًا من الدعوة الأمريكية[٢٥٨]، وتوقع أن تنجح قمة كامب ديفيد لمشاركة الرئيس كارتر فيها، وكان يأمل أن تكون الاتفاقية من جزأيْن:

- **الأول** رسمي ومعلن من حيث الالتزام بالقرار ٢٤٢ مصحوبًا باتفاقية خاصة بالفلسطينيين.
- **الثاني** سري وتضمن الولايات المتحدة تنفيذه[٢٥٩].

وتجدر الإشارة إلى أن المخابرات المركزية كانت قد أعدت ثلاثة سيناريوهات مستقبلية للسلام بشأن نتائج التسوية المصرية الإسرائيلية:

**السيناريو الأول: تسوية منفردة بين مصر وإسرائيل،** وجاءت فيها النتائج كالتالي:

- ستمنع حدوث حرب شاملة في المستقبل القريب.
- إعادة النفوذ السوفيتي إلى مصر.
- لن يقل التوتر في الشرق الأوسط.
- أما الأثر الأكيد فسيكون عزل مصر، مع استبعاد التسوية الكاملة للدول العَرَبيَّة مع إسرائيل، ولن تكون مصر قادرة على أي تدخل في الموقف السُّوريّ والفلسطينيّ.

- سيتم اتهام الولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربيّ باعتبارها المُحرِّض الأساسي على التسوية المنفردة بين مصر وإسرائيل.
- لن تستطيع الولايات التحدة الأمريكية التدخل في مفاوضات سلام مع سوريا وسيتضخم التعاون السوفيّتي السوري، وسيحاول السُّوفييت اجتذاب الأُردن.
- ستكون السعودية في موقف حرج للغاية، وسيتم الضغط عليها من العرب لاستخدام سلاح النفط. وهذا يتعارض مع الإستراتيجية الأمريكية تجاه السعودية(٢٦٠).

**السيناريو الثاني: تسوية مصرية إسرائيلية مع إعلان مبادئ بشأن الضفة الغربية وأوضاع الفلسطينيين،** وكان هذا يمثل أفضل الحلول للسياسة الأمريكية، وجاءت نتائجه كالتالي:

- تأجيل خيار الحرب إلى أجل غير مسمى.
- سيكون الاحتجاج في العالم العربي أقل كثيرًا من الناتج عن التسوية الثنائية المكشوفة الخاصة بمصر وإسرائيل فقط.
- لن يكون من الصعب على الأردن الدخول في المفاوضات مع إسرائيل، ولن توصم بالعار بسبب ذلك.
- لا بُدَّ أن تعلن إسرائيل التزامها في هذا النوع من التسوية بدخول مفاوضات بشأن الانسحاب من الضفة الغربية والقدس وإعطاء الفلسطينيين حقوقهم بتقرير المصير، مع تأكيد التقرير على أن هذه التصريحات لن تؤدي بالضرورة إلى قيام دولة فلسطينية مع سيادة كاملة(٢٦١).

**السيناريو الثالث،** وإن كان أمرًا مستبعدًا، **تسوية شبه كاملة بمباركة السعودية وسوريا لموقف مصر والأردن** من خلال:

- إعطاء شروط مقبولة لسوريا مع تلبية معظم المتطلبات الفلسطينيَّة؛ وبذلك لن يكون للفلسطينيين أي قدرة على الاعتراض على الاتفاقية.
- لن تقبل العراق وليبيا هذه التسوية، ولكن معارضتهما لن تكون مُجدية في منع الاتفاقية.

▪ سيصبح موقف الاتحاد السوفيتي شديد السوء لحدوث تسوية عربية إسرائيلية لا دخل له فيها[٢٦٢].

ويبدو أن فريق التخطيط الأمريكي قد عكف تحت إشراف كارتر، وفي سرية تامة ووفق هذه المعطيات المتاحة، على دراسة أنسب وأفضل المقترحات للتوصل إلى التسوية المرجوة.

وكانت أولى المهام التي أوكلها كارتر للمخابرات الأمريكية خلال زيارته إلى مقرها في لانجلي في ١٦ أغسطس ١٩٧٨، وفي أعقاب الإعلان عن عقد اجتماع القمة التالي في كامب ديفيد، أنه يريد أن يكون "غارقًا في شخصيتي بيجن والسادات". وقد أحدث هذا الطلب الرئاسيّ هزّة في المركز الوطنيّ للتقييم الخارجيّ National Foreign Assessment Center. وكانت مساهمة مركز تحليل السلوك السياسيّ والشخصيّ Center for the Analysis of Personality and Political Behavior تتألّف من ثلاثة جوانب: لمحة شخصيّة محدّثة عن حياة بيجن، التي لفتت النظر إلى نزعة مبدأ المعارضة المتزايد لديه، وعدم المرونة في شخصيّته، ولمحة محدّثة عن شخصيّة السادات بعنوان: "عقدة جائزة نوبل عند السادات"، " Sadat's Nobel Prize Complex" التي أكّدت انشغاله المتنامي بدوره في التاريخ والقوة التي يمكن أن تزوّده بها في المفاوضات، وورقة ناقشت الآثار المترتّبة على المفاوضات بين الأنماط الفكريّة المتناقضة عند بيجن والسادات. وتم دمج الملفات الصادرة عن الشخصيتين من قبل مكتب المرجعيّة المركزيّة Office of Central Reference ومركز تحليل السلوك السياسيّ والشخصيّ، وتمَّ التركيز على الملامح الشخصيّة للزعيمين، والتي قد تكون ذات أهمية كبيرة خلال المفاوضات. وكان الملفان المدمجان عن تحليل الشخصيتين والنقاش حول أسلوب التفكير المتعارض عند السادات وبيجن هى المواد المقدّمة لدعم مفاوضات كامب ديفيد[٢٦٣].

وكانت الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط، وعدم قدرة الغرب النسبية على فهم العقلية الشرقية، وأساليب القيادة التي يتبعها زعماء هذا الشرق، المجبولة بالعوامل الشخصية، جعلت أجهزة المخابرات الأمريكية تخصص نصيبًا عظيمًا من جهودها لدراسة وتحليل شخصيات زعماء الشرق الأوسط. وفي سياق عملية إعداد دراسات عن أولئك الزعماء، مثل الملك حسين في الأردن، ورابين في إسرائيل، والأسد في سوريا، لجأت إلى الاستماع إلى آراء وانطباعات مسئولين أمريكيين رئيسين، كان الشرق الأوسط ضمن اهتماماتهم، ومن بينهم مَن شاركوا في الدبلوماسية المكوكية في عهد كيسنجر[٢٦٤].

وهكذا، عندما بدأت المخابرات الأمريكية دراستها لشخصية السادات كان لديها بعض المواد عنه، وكان بوسعها أن تجري مقابلات مع مَن كانت لهم اتصالات مهمة مع السادات. وتكشفت سمات كثيرة عند مقارنة الانطباعات التي تجمعت من المقابلات. وجميع مَن أجريت المقابلات معهم تقريبًا تحدثوا عن اهتمام السادات بدوره في التاريخ، واستغراقه التام في "الصورة الكلية"، إضافة إلى أنه يمقت التفاصيل. وكان كيسنجر يلجأ في كثير من الأحيان إلى الأهداف بعيدة المدى التي يرمي إليها السادات، ويتمكن من التغلب على مآزق التفاوض حول التفاصيل الفنية[٢٦٥].

وكانت إحدى النتائج الرئيسة التي خلصت إليها هذه الدراسة، تتعلق بالطريقة التي كانت تتفاعل بها نظرة السادات الخاصّة إلى ذاته، و"عقلية الصورة الكلية" هذه. فكانت: "ثقة السادات بنفسه، ونظرته الخاصة إلى ذاته، على درجة كبيرة من الأهمية في رسم سياسته الخارجية، وكذلك مرونته وقدرته على التحلل من عقال التقوقع الثقافيّ للعالم العربيّ. وكان يرى نفسه خبيرًا إستراتيجيًّا عظيمًا، فكان يقدم تنازلات تكتيكية إذا اقتنع بأنّ أهدافه الكلية سوف تتحقق...وقد سمحت له ثقته بنفسه بأن يقوم بمبادرات جريئة، كثيرًا ما تلغي اعتراضات مستشاريه"[٢٦٦].

وساهمت دبلوماسية السادات "الإبداعية" –والتي برزت بشكل أكبر

خلال زيارته التاريخيّة للقدس- في التركيز أكثر على هاتين الشخصيّتين الفاعلتين الرئيستيْن. فقد كان تأثير الإعلام على السلوك السياسيّ ومجرى المفاوضات لافتًا بشكل خاص خلال زيارته. كما أنّ نظرة السادات المميّزة لنفسه قدّمت دعمًا جديدًا. ووصفت المخابرات رغبة السادات في اللعب مع وسائل الإعلام الأمريكية بأنها "متلازمة باربارا والتر Barbara Walter syndrome"، نسبة إلى مراسلة ABC News حول العالم. ونظروا إلى تحركات السادات الدبلوماسية الجريئة باعتبارها جزءًا من رغبته في الحصول على الاهتمام من جانب مؤسسات الصحافة الدولية(٢٦٧).

وعند متابعتة المخابرات الأمريكية السلوك السياسي للسادات في صيف عام ١٩٧٨، بدأت تلمح العديد من التغييرات الأكثر إثارة للاهتمام تتعلق بالزيادة الكبيرة في استخدام ضمير الأنا، وهو ما أطلقت عليه المخابرات "عقدة جائزة نوبل عند السادات Sadat's Nobel Prize complex". فقد ازدادت وتيرة كلمة "أنا" في تصريحات السادات. وكانت هناك روايات تشير إلى أنّ السادات لن يقبل التقارير التي تشير إلى أنّ أهدافه لأجل مصر ونفسه كانت تعاني من مشكلة. وأشارت المخابرات إلى وجود تراجع مستمر لدائرة القيادة حول السادات تقتصر على أولئك الذين كانوا سيدعمون تفاؤلَهُ(٢٦٨).

وأشارت المخابرات إلى سعي السادات الدءوب لتحقيق تسوية سلمية بثقة في النفس وتفاؤل في وجه المخاطرة والفشل، فضلًا عن نجاحه في السيطرة علي اتخاذ القرار خلال مباحثات السلام مع إسرائيل لدرجة أن كبار مستشاريه للشئون الخارجية دائمًا ما يسيطر عليهم عدم التأكد بشأن ما يدور في ذهنه؛ وبالتالي تحتم عليهم الرجوع إليه شخصيًّا عند اتخاذ القرارات المهمة. ويفخر السادات بالمصريين وبأصوله الريفية وبحساسيته تجاه مطالب شعبه، فهو يرغب في دخول التاريخ بوصفه الشخص الذي حسَّن من الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمواطن المصري العادي. بيد أن السادات ليس لديه

الفهم الكافي للاقتصاد أو الاهتمام بالشئون الاقتصادية مقارنة باهتمامه بالشئون السياسية، وعندما يواجه مشكلات تتداخل فيها العوامل السياسية مع الاقتصادية فإن قراره سيكون متأثرًا بالعوامل السياسية في أغلب الظن(٢٦٩).

وفي المقابل، أثبت رئيس الوزراء بيجن براعة مستمرّة فيما يتعلّق بتصريحات ذات طبيعة استفزازيّة، غالبًا ما كانت تحدث من أسئلة مراسل صحفي. وقد سافر عضو من المخابرات الأمريكية إلى إسرائيل ليقوم بتحديث الدراسة الأوليّة حول بيجن، وركّز على بعض السمات المتعارضة المتنامية في شخصيّة بيجن على نطاق واسع (٢٧٠).

وقاد بروز هذه السمات الشخصيّة إلى اقتراح أن يتم تخصيص إحدى الندوات التي يستضيفها مدير المخابرات لموضوع "دور الشخصية في نزاع الشرق الأوسط". وفي تجميع المواد اللازمة لهذا الاجتماع، تمَّ التركيز بشكل خاص على مسائل الشكل، بعيداً تمامًا عن الجوهر السياسيّ، وتناولوا بعض القضايا مثل استياء السادات من التفاصيل مقارنةً بميل بيجن إلى الدقة والنزعة القانونية. وأدى هذا إلى نقاش حيويّ بين المشاركين حول مدى الاختلاف بين شخصيتي السادات وبيجن، وكيفية معالجة أي مشكلات تنجم عن هذه الاختلافات بشكل متناغم. وقدّم أحد المسئولين الكبار نصيحة أنّ الاختلافات الشخصيّة كانت عميقة بحيث إنّ الشخصيتين ينبغي ألا يجتمعا معًا في الغرفة نفسها(٢٧١).

وأدّت مهمّة إعداد النقاشات وتحليل الوقائع إلى زيادة الاهتمام بالاختلافات الأسلوبيّة بين بيجن والسادات، وساعدت هذه الموادّ التحليلية التي ركّزت على الشخصيّة على شقّ الطريق دعمًا لقمّة كامب ديفيد. وبالتركيز على الاختلافات، كان هناك تحليل واضح للمشكلات التي ستنتج عن مثل هذه الاختلافات خلال المفاوضات، مع بعض التوصيات للتعامل مع هاتين الشخصيّتين المتناقضتين. فقد عملت الظروف الاستثنائية التي أحاطت بكامب ديفيد على تضييق الفجوة مؤقتًا بين هذين الشخصين غير العاديين بصورة

مهدت الطريق أمام اتفاقيّات كامب ديفيد. بيد أن الفجوة لا تزال قائمة. وبقيت شخصيتا هذين الفاعلين الرئيسيْن المختلفتان بشكل كبير مصدرًا رئيسًا للتوتر في هذه المرحلة التاريخية غير المسبوقة، أكثر من المشاكل السياسيّة الهائلة التي لا بدّ من تجاوزها للوصول إلى تسوية. وكانتا تتطلّبان ملاحظة وتقييمًا متواصلين من قبل مجتمع الاستخبارات(٢٧٢).

ولم تتوقف مهمة المخابرات الأمريكية عند هذا الحد، وإنما عكفت على عمل العديد من الدراسات التي تكفل إعطاء كارتر خلفية واضحة عن القضايا المتعلقة بالمفاوضات. وكانت أولى الدراسات التي قامت بها تتعلق بالفوائد الاقتصادية التي يمكن أن تجنيها مصر وإسرائيل(٢٧٣)، والتي يمكن استخدامها لتحفيز كلا الطرفين على المضي قدمًا نحو السلام. وأكدت المخابرات على أن أي مكاسب تتوقف على عقلية الطرفين المصرى والإسرائيلى ومدى قدرتهما على الشعور بالتفاؤل فى المستقبل. وكانت أولى هذه الفوائد هى تجنب كلتا الدولتين تخصيص مبالغ ضخمة للقوات المسلحة، وهذا الأمر سيضيف لإسرائيل أكثر؛ لأنها خصصت مبالغ أكبر فى أعقاب حرب ١٩٧٣، فضلًا عن إتاحة فرص أوسع للطرفين لجذب التمويل العربى والغربى.

وفيما يتعلق بالفوائد الاقتصادية التى ستجنيها إسرائيل، فقد كان الجانب الأكبر من هذه المكاسب يعتمد عليها نفسها؛ حيث إن تسوية السلام ستؤدي إلى تخفيف الضغوط على النمو الإسرائيلي وستتيح توجيه قدرة بشرية أكبر للعمل وستزيد الصادرات الصناعية والواردات؛ فإذا قررت تل أبيب تسريح ٥٠ ألفًا من قواتها الإضافية وتحويل تكلفة الاحتفاظ بهذه القوات إلى المدنيين بهدف الاستثمار والإعفاءات الضريبية، فمن المتوقع ارتفاع الناتج القومي الإجمالي لإسرائيل بنسبة نصف في المائة سنويًّا. وستساهم عملية السلام فى تخفيف المخاطر السياسية المرتبطة بالحرب، وستزيد من الاستثمار الأجنبى والسياحة، أكثر مما هو الحال وقت الحرب والتوترات. وعلى فرض رفع

المقاطعة العربية، ستتجمع القوى العاملة الماهرة فى إسرائيل لجذب الاستثمار الأجنبى. ويمكن لإسرائيل زيادة حصتها فى الأسواق العربية؛ حيث إنها تنتج العديد من السلع التي يشتريها العرب من الغرب، بما فى ذلك الأغذية المصنعة، والمعدات العلمية والطبية والمستحضرات الصيدلانية والأثاث، وقدّر خبراء الاقتصاد الإسرائيلى أن إسرائيل يمكنها تصدير ما قيمته ١٠٠ مليون دولار سنويا لمصر وحدها[٢٧٤].

أما بالنسبة إلى مصر، فإن عملية السلام ستسمح لها بالتركيز على التنمية الاقتصادية والتحول من الاقتصاد المركزى إلى الاقتصاد المختلط الذى أرساه السادات. وتوقعت المخابرات أن التسوية السلمية لن تتم ترجمتها فورًا إلى مكاسب اقتصادية كبيرة، ولكنها ستسرع التغييرات التى من شأنها أن تسفر عن فوائد كبيرة في المدى المتوسط، وستؤدي إلى زيادة فرص التنقيب عن النفط في منطقة خليج السويس، وزيادة الاستثمارات الأجنبية والمحلية ونمو قطاع السياحة. وفي نهاية المطاف، ستكون القاهرة قادرة على الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية فى مجال الزراعة الصحراوية للمساعدة فى تحقيق الحلم المصرى فى تحويل الصحراء إلى أراضٍ زراعية، بالإضافة إلى حاجة إسرائيل للبترول والغاز الطبيعى وغيرهما من المواد الخام. بيد أن عملية السلام تنطوى على بعض الأخطار للقاهرة، منها انخفاض تدفقات المعونة السخية من المملكة العربية السعودية وغيرها[٢٧٥].

وإذا كانت كل من مصر وإسرائيل ستجني ثمار أي تسوية سلمية، فقد كانت الولايات المتحدة تعتبر اتفاق السلام «المصري –الإسرائيلي» مدخلًا لتعزيز تواجدها العسكرى فى الشرق الأوسط[٢٧٦]. لكن المخابرات حذرت من رد الفعل العربي على وجود قواعد عسكرية أمريكية في المنطقة. وجاء تحذيرها من أن: "أي دولة عربية تسمح بإنشاء قاعدة أمريكية على أراضيها ستواجه بسلسلة من الدعاية والأفعال السياسية لن يكون أي منها على استعداد لقبولها". وهناك أشكال أخرى للتواجد العسكرى أقل من التواجد من خلال قواعد عسكرية،

ويشمل وحدات من المقاتلين في مناطق منزوعة السلاح، أو كجزء من قوة متعددة الجنسيات، ولكن المخابرات حذرت أنه من المرجح "أن ينظر إليها باعتبارها حامية لإسرائيل وليست قوة محايدة لحفظ السلام ما لم تتضمن قوات سوفيتية"[٢٧٧].

وحذرت المخابرات الأمريكية كذلك من أن رد فعل موسكو على احتمال وجود عسكرى أمريكى فى الشرق الأوسط وفق أى سياق سيكون سلبيًّا وحادًّا وبلا أى تحفظ؛ حيث سيعتبر الاتحاد السوفيتى ذلك خطوة معادية لمصالحه، وسيعتقد أن واشنطن تخطط لإقصائه من الشرق الأوسط. ولكن الوضع الأكثر قبولًا، «سيأتى خلال شكل من أشكال التسوية بين مصر وإسرائيل؛ وبالتالى سيعادى الاتحاد السوفيتى أى شكل من أشكال التسوية بين القاهرة وتل أبيب، وسيقوم بشن حملة دبلوماسية ودعائية قوية لمعارضتها، على أمل أن تجد تلك الحملة صدى لدى الدول العربية. وفى الوقت ذاته، فإن السوفييت يأملون من خلال التحذيرات من الأخطار العسكرية لهذا الاتفاق فى تحفيز المعارضة الداخلية فى الولايات المتحدة»[٢٧٨].

وستعتمد الحملة السوفيتية على ردود أفعال القادة العرب، خاصة الرئيس السورى حافظ الأسد الذى سيفسر أى تقدم فى كامب ديفيد على أنه خيانة من القاهرة؛ وبالتالى ستكون معارضة تواجد الجيش الأمريكى فى المنطقة أكثر صخبًا. كما سيقوم السوفييت بتشجيع السوريين والدول العربية الأخرى على الأخذ بزمام المبادرة فى تصعيد الحملة ضد ما يعتبرونه «عودة الاستعمار الغربى إلى منطقة الشرق الأوسط». بيد أن الموقف السوفيتى المعارض للاتفاق ربما لن يؤثر وحده فى احتمالات نجاح أو فشل الوساطة الأمريكية للتوصل إلى اتفاق بين المصريين والإسرائيليين. ولكن المعارضة الروسية للاتفاق يمكن أن تعزز إرادة العرب الآخرين الذين يرون الاتفاق غير مقبول[٢٧٩].

وقامت المخابرات الأمريكية بإعداد تقييم للإمكانات العسكرية لمصر

وإسرائيل من منظور مخططين عسكريين من البلدين. وكان هذا يعكس مدى الضغوط على كل من السادات وبيجين، والتى تدفعهما للتوصل إلى اتفاق. وأوضح التقييم أن إسرائيل زادت من هامش تفوقها العسكرى على خصومها العرب منذ حرب ١٩٧٣، وقدرتها على جر العرب إلى معارك قد ترقى إلى حد حرب شاملة، وهزيمتهم بشكل حاسم على جميع الجبهات. وعلى الرغم من ضعف العرب نسبيًّا على الصعيد العسكرى، فإنهم يحتفظون بعدد من الخيارات. وأشار التقييم إلى أن ضربة عسكرية عربية على إسرائيل قد ترمى إلى تحقيق هدفين، هما: تحسين الوضع السياسى للعرب للخروج من مأزقهم فى المفاوضات، وإيلام إسرائيل على صعيد الخسائر البشرية وضرب اقتصادها. وفى حال اختار العرب الخيار العسكرى لمواجهة إسرائيل، فإنهم قد يغامرون بتجرع هزيمة ساحقة وبفقدان مكاسبهم الإقليمية التى حققوها في أعقاب حرب ١٩٧٣[٢٨٠].

وعرض التقييم الإمكانات العسكرية المصرية، وأشار إلى أن «القوات المسلحة المصرية في حالة أسوأ عما كانت عليه في عام ١٩٧٣؛ مما أفقدها القدرة على الدخول فى معارك كبيرة مع إسرائيل»، وأن النزاعات بين الدول العربية قد تحول دون دعم أى تحرك عسكرى مصرى. وأضاف التقييم أن «الضعف العسكرى المصرى يجعل تجدد المعارك أمراً أكثر خطورة على القاهرة، ففرص مصر لتحقيق هجمات مفاجئة تبقى أقل بالنظر إلى حقيقة أن الإسرائيليين، ونتيجة لتجربتهم فى حرب ١٩٧٣، سيشعرون بضغوط قوية لشن هجوم وقائى. ومن شأن هزيمة قاسية أن تترك مصر عاجزة عسكريًّا لعدة سنوات على الأقل، وقد تؤدى إلى تغيير فى الحكومة فى القاهرة». ورأى التقييم أن التحسينات طويلة الأجل فى قدرات الجيش المصرى أيضًا قد لا تضمن زيادة التفوق المصرى عن إسرائيل؛ لأنها قد تدفع الأخيرة إلى البدء بأعمال عدائية بهدف تعطيل برامج الجيش المصرى، وأكد التقييم أن: «إسرائيل تحتفظ بخيار الاعتماد على الأسلحة النووية كعامل ردع». ومع هذا لم يستبعد التقرير

إمكانية اختيار السادات الخيار العسكري على مضض إذا شعر أن التقدم المرضي في المفاوضات لم يعد ممكنًا(٢٨١).

وعلى صعيد الإمكانات العسكرية الإسرائيلية، أوضح التقييم أنه على الرغم من «تفوق القوات المسلحة الإسرائيلية»، فإن تل أبيب لديها بالأساس نقطتا ضعف عسكريتان، فهى حساسة للغاية من تكبُّد خسائر بشرية كبيرة، نظراً إلى قلة عدد سكانها. كما أنه سيكون على الجيش الإسرائيلى أن يعتمد على نطاق واسع على تعبئة قوات الاحتياط من أجل الانخراط فى أى عمليات عسكرية جديدة، وهو ما قد يتسبب في اضطراب للاقتصاد الإسرائيلى. وكان التوسع فى عدد القوات المسلحة الإسرائيلية، ردًّا على زيادات مماثلة فى العالم العربى، سيكون صعبًا بسبب القيود التى تفرضها قلة عدد السكان. كما أن التحسينات العسكرية العربية إلى جانب وجود تصميم قوى على إلحاق الهزيمة بإسرائيل، يمكن أن يجعل الأخيرة الخاسر الحقيقى فى حرب جديدة حتى لو حققت انتصارًا تكتيكيًّا. وعلى الرغم من إدراك بيجن لهذه المخاطر العسكرية ، فإنه لن يتأثر بمعارضة اتفاقية لا تضمن بوضوح ما يعتبره مصالح وطنية إسرائيلية(٢٨٢).

ومن ثم لم تكن إمكانية انهيار المفاوضات بمنأى عن اهتمام المخابرات الأمريكية؛ ولذا قدمت تقريرًا لتوقع النتائج الفورية لفشل المفاوضات في كامب ديفيد كان أهمها أنه:

ليس من المتوقع

- أن تقوم حرب عربية إسرائيليَّة فور فشل المبادرة.
- أن تستخدم السعودية سلاح النفط مجددًا.
- أن يسقط حكم السادات في مصر.

ولكن من المتوقع أن

- تتضرَّر سمعة كارتر عند العرب وإسرائيل.
- تكون الفرصة سانحة للتغلغل السوفيتي في المنطقة.
- يصاب السادات بخيبة أمل كبرى، وسيتوجه بضغط من السعودية إلى التصالح العربي؛ للحد من الانتقادات الداخلية والخارجية له(٢٨٣).

وحتى لا تفشل المبادرة حدد برجينيسكي وفريقه إستراتيجية العمل في كامب ديفيد للرئيس كارتر؛ لإحكام قبضته على المفاوضات على النحو التالي:

**أولًا:** أن السادات لن يحتمل فشل لقاء كامب ديفيد وهو يدرك ذلك جيدًا، وأن بيجن يؤمن بأن الفشل في كامب ديفيد لن يضره هو، وإنما سيضر كارتر والسادات، وأنه لا مانع لديه أن يظهر كارتر بمظهر الضعف وأن يظهر السادات بمظهر من فقد مصداقيته؛ لأن ذلك سوف يحمي بيجن من الضغوط لتغيير معتقداته؛ لذلك يتوجب على كارتر أن يقنع بيجن بأن الفشل في لقاء كامب ديفيد سيضر بشدة العلاقات الإسرائيلية الأمريكية، كما سيسمح للنفوذ السوفيتي بالتغلغل في المنطقة؛ حتى يقتنع بأهمية التفاوض ويسير فيه.

**ثانيًا:** سيحاول السادات الحصول على التزام إسرائيلي بالانسحاب من الأراضي العربية وسيحاول بيجن المقاومة بكل الطرق؛ لذا يتوجب على كارتر إقناع بيجن بتقديم التنازلات وإبداء مرونة في التفاوض، والعمل على إقناع السادات بالقبول بتسوية أقل من الالتزام الإسرائيلي بالانسحاب الكامل وإعطاء حق تقرير المصير للفلسطينيين. بمعنى أصح، محاولة الوصول إلى أنصاف الحلول بحيث لا يخرج منها طرف فائز فقط على حساب الآخر ولكن يخرج الجميع فائزين.

**ثالثًا:** أهم الاجتماعات التي سيمكن الوصول فيها إلى أفضل النتائج ستكون لقاء ثنائيًّا بين كارتر والسادات، وبين كارتر وبيجن، وليس مع كليهما معًا؛ إذ إنه لا يمكن أن يتفاوض أي من الطرفين حول نقاط ضعفه أمام الآخر. ومن ثم كان هذا دليلًا قويًّا على تحليل جيد لشخصية السادات وبيجن كما أوصت المخابرات(٢٨٤).

**رابعًا:** لا بُدَّ للرئيس كارتر من إقامة علاقة شخصية مع كلا الزعيمين خلال اليوم الأول من اللقاء في كامب ديفيد، مؤكدًا على إدراكه وفهمه لهموم كل طرف وتطلعاته.

**خامسًا:** ستتم مناقشة القضايا الجوهرية خلال اليومين الثاني والثالث، وبعد ذلك إعطاء الفرصة لبيجن وللسادات ليفكرا وليتخذا قرارهما.

**سادسًا:** لدفع بيجن والسادات إلى اتخاذ القرارات، على كارتر توضيح عواقب الفشل لكليهما:

أ- **للسادات:** أن فشل المفاوضات سيؤدي إلى تدهور العلاقات الأمريكية المصرية، حتى ولو لم يكن السادات مسئولًا عن هذا الفشل، كما سيؤدي إلى إعادة التغلغل السوفيتي في المنطقة، وهذه المرة سيكون على حساب السادات، كما لا بُدَّ من تحذير السادات بأنه لا مجال لمبادرات جديدة، ومن أجل الوصول إلى السلام لا بُدَّ من التشاور مع الولايات المتحدة.

ب- **لبيجن:** أن التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل يتحقق من خلال فهم إسرائيل للمصالح الأمريكية؛ حيث إن العلاقات الأمريكيَّة الإسرائيلية قائمة على أساس المعاملة بالمثل، وإذا أصبحت إسرائيل هى المسئولة عن عرقلة التقدم نحو السلام فسوف تقوم واشنطن بعدة إجراءات ستؤثر على العلاقات الأمريكية الإسرائيليَّة منها:

- شرح كامل للرأي العام الأمريكي عن طبيعة المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط (المصالح الاقتصادية النفط- التعاون مع الأنظمة المعتدلة- العلاقات مع السوفيّيت) مع شرح كامل لحجم الاستثمارات الأمريكية لإسرائيل، وهى عشرة مليارات دولار منذ عام ١٩٧٣، أي ما يعادل أربعة آلاف دولار لكل مواطن إسرائيلي، وعلى الرغم من ذلك فإن إسرائيل ليست مستعدة لرد الجميل للولايات المتحدة.

- لن تكون الولايات المتحدة قادرة على الدفاع عن الموقف الإسرائيلي في الأمم المتحدة أو في جنيف.
- ستعلن الولايات المتحدة وجهة نظرها بشأن التسوية العادلة في الشرق الأوسط(٢٨٥).

**سابعًا:** ينبغي التأكيد للسادات على أن توقيت القبول بالمقترحات مهم للغاية، فلا يتسرع بالموافقة الفورية على المقترحات الأمريكيَّة؛ حتى لا يتصور الوفد الإسرائيلي أن هناك تواطؤًا أمريكيًّا مصريًّا ضدهم، فلابد للولايات المتحدة أن تظهر بمظهر من يضغط على الطرفين للموافقة على المقترحات المقدمة.

**ثامنًا:** من المحتمل أن يُبدي السادات رغبة في التوصل إلى اتفاقيات سرية بجانب إعلان المبادئ العامة، وعلى الرغم من خطورة الاعتماد على الاتفاقيات السرية، فإن بيجن لن يشعر بالحرج إذا حدثت أي تسريبات.

**تاسعًا:** سيحاول كلا الطرفين استمالة كارتر إلى جانبه بأن يذكّره بالوعود القديمة من الولايات المتحدة الأمريكية له، وفي هذه الحالة سيكون أفضل رد للرئيس كارتر أن الأهم هو النظر إلى المستقبل وليس إلى الماضي(٢٨٦).

**عاشرًا:** النقاط التي ينبغي التوصل إليها وفقًا للحد الأدنى من تطلعات الطرفين:

- الحصول على تعهُّد السادات بإنهاء حالة الحرب والتعاون بشأن متطلبات الأمن الإسرائيلي في سيناء، وتجديد تواجد قوات الطوارئ الدولية، والالتزام باتفاقية فض الاشتباك الثاني بما في ذلك الالتزام بالحلول السلمية للمشاكل. بالإضافة إلى قبول السادات بأقل من الالتزام الكامل للانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العَرَبيَّة، وقبوله للتواجد الأمنيّ الإسرائيليّ في الضفة الغربية وغزة، مع وجود نظام مؤقت لمدة خمس سنوات في الضفة الغربية وغزة، وألا توجد دولة فلسطينية مستقلة، وسيتم تأجيل المفاوضات على الحدود والسيادة حتى تنتهي فترة السنوات الخمس. ومن ثم كان هناك

إدراك أمريكي مسبق بصعوبة إقامة دولة فلسطينية مستقلة منذ البداية.

- تقبُّل بيجن للقرار ٢٤٢ أساسًا للتفاوض بما في ذلك الانسحاب، مع إجراء تعديلات في اتفاقية الحكم الذاتي التي قدمتها إسرائيل بخصوص الضفة الغربية وغزة لجعلها مقبولة للفلسطينيين بإعطائهم بعض الحقوق، كما يجب تجميد النشاط الاستيطاني(٢٨٧).

ومن ثم لم يترك صناع السياسة الأمريكية أي منفذ للفشل في مباحثات كامب ديفيد ورسم برجينيسكي المهندس الفعلي لكامب ديفيد دور كارتر بدقة متناهية، مستخدمًا أسلوب العصا والجزرة لكلا الطرفين؛ حيث لعب على الوتر الإنساني بمصداقية الطرفين تارة، واللعب على وتر رئيس أقوى دولة في العالم تارة أخرى. كذلك تمت دراسة مطالب السادات وبيجن بعناية كبيرة، مع دراسة الأسباب التي ستؤدي إلى موافقة الأطراف على التسوية. وهو ما يؤكد أن رئيس الولايات المتحدة ليس هو الصانع الحقيقي لقرارت دولته، بل إنه يعمل في إطار مؤسسي يتضمن العديد من الهيئات التي تمده بأنسب وأفضل أسلوب للتعامل مع المواقف المختلفة ليتسنى للولايات المتحدة تحقيق أهدافها، وهو عكس النظام المصري تمامًا عندما انفرد الرئيس السادات باتخاذ القرار المصري.

وفي الأول من سبتمبر ١٩٧٨، عقد مجلس الأمن القومي جلسة خاصة تمهيدًا لمباحثات كامب ديفيد. واستعرض الاجتماع الشخصيات التي سترافق السادات وبيجن. وأوضح السفير الأمريكي في مصر هيرمان إيلتس أن الفريق حسن التهامي سيرافق السادات، موضحًا أنه –التهامي– لا يملك تأثيرًا كبيرًا على السادات. وأشار إلى أن وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل هو الشخص الأكثر أهمية في التأثير على السادات، وسيحاول منع السادات من تقديم تنازلات كبرى(٢٨٨). أما المستشارون على المستوى الوزاري مثل أسامة الباز فسيكون تأثيرهم ضعيفًا جدًّا على السادات، لكن الباز سيكون قادرًا جدًّا على

تولي مسئولية صياغة مسودة الاتفاق[٢٨٩].

واستعرض السفير الأمريكي لدى إسرائيل، صمويل لويس Samuel Lewis، الشخصيات التي ستصاحب بيجن، ورجّح أن يكون لموشي ديان التأثير الأكبر على بيجن[٢٩٠]، واقترح أن يشارك ديان في الاجتماعات المصغرة مع بيجن، مشيرًا إلى اهتمام ديان بالجوانب الأمنية وارتباطه بالأرض في الضفة الغربية وقطاع غزة، واعتبره عنصرًا مهمًّا لضمان الاستمرارية في المفاوضات السابقة، بينما يميل وزير الدفاع عزرا وايزمان[٢٩١] للواقعية والإصرار على عدم إضاعة الفرص لتحقيق السلام، وهو أكثر اقتناعًا من الآخرين بصدق السادات، بصورة جعلت الأخير يفضل التعامل معه أكثر من ديان. والنائب العام أهارون باراك Aharon Barak الذي سيحاول حل المشكلات المطروحة في أثناء المفاوضات، ومن ثم لا بد من وجوده في كل الاجتماعات الخاصة بالوفد الإسرائيلي[٢٩٢].

كما تمت مناقشة كل الدراسات السابق تحضيرها عن أسباب نجاح وفشل المفاوضات، بالإضافة إلى مناقشة قضية المطارات الإسرائيلية في سيناء، والأهم في هذا الاجتماع هو القرار الخاص برفض فكرة إنشاء قواعد عسكرية أمريكية في مصر أو إسرائيل؛ لأن إصرار الولايات المتحدة على هذا الأمر ستتمخض عنه نتائج عكسية تضر بالمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط؛ لأن العالم العربي سيرفض وجود هذه القواعد في مصر، وسيهاجم السادات بعنف لا مثيل له؛ إذ سيظهر على أنه عميل للولايات المتحدة في المنطقة؛ مما يضعه في موقف شديد الصعوبة في مصر وفي العالم العربي، وقد يؤدي إلى سقوط حكم السادات، وهو ما لم تكن واشنطن تريده آنذاك، كما أن إنشاءها في إسرائيل سيؤدي إلى النتيجة نفسها مع العالم العربي، بالإضافة إلى أن الاتحاد السوفيتي سيسعى بكل قوة إلى زيادة قواعده العسكرية في ليبيا وإثيوبيا؛ مما سيزيد من حدة الخلاف بين السوفييت والولايات المتحدة، وربما ينذر بصدام بين الطرفين؛ ولذا ارتأت ضرورة استبعاد فكرة إنشاء قواعد عسكرية أمريكية في

مصر وإسرائيل[٢٩٣].

وعلى أي حال، انتهت فترة الإعداد بوصول الأطراف إلى كامب ديفيد، وبدأ كارتر في تنفيذ الخطوات المرسومة مسبقًا لتنفيذ المشروع الأمريكي، وجدير بالذكر أن السادات هذه المرة استفاد من نصائح كارتر وقدّم مشروعًا مصريًّا متشددًا للسلام حتى يتم التفاوض للوصول إلى مشروع مصر الحقيقي، وأفصح السادات لكارتر أن السياسة المصرية هى أن كل شيء قابل للتفاوض والتنازل إلا السيادة والأرض، أما بيجن فكان يهدف إلى الوصول إلى تسوية مع مصر، ثم تأتي بعد ذلك المشكلة الفلسطينية، وطالب بنزع سلاح سيناء، والاحتفاظ بالمطارات الثلاثة التي أقامتها إسرائيل في سيناء لمدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، ولا مانع من تحويل أحد المطارات الثلاثة بعد خمس سنوات إلى قاعدة عسكرية أمريكية، وكان هدف بيجن من هذا العرض واضحًا وجليًّا لكارتر، فإذا وافق السادات على التنازل عن مبدأ السيادة بوجود قاعدة أمريكية، فلا مانع من أن يوافق أيضًا على بقاء جزء من المستوطنات الإسرائيلية في سيناء [٢٩٤].

وعلى الرغم من الإغراء المقدم في عرض بيجن، فإن الولايات المتحدة كانت قد حسمت قرارها بشأن رفض إنشاء قواعد عسكرية في مصر في اجتماع مجلس الأمن القومي في الأول من سبتمبر – كما سبق القول – حفاظًا على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط [٢٩٥].

وطبقًا للسيناريو الأمريكي الموضوع مسبقًا، مضى اليومان الخاصان بإقامة العلاقات الاجتماعية الناجحة بين كارتر وكل من السادات وبيجن، وبدأت المناقشات حول ضرورة التوصل إلى تسوية، وعلى مدى عدة أيام تالية استمرت المناقشات ثنائية بين كارتر وفانس والسادات تارة، وبين كارتر وفانس وبيجن تارة أخرى، وبدأ كارتر في توضيح عواقب الفشل وعواقب النجاح لقمة كامب ديفيد لكلا الطرفين[٢٩٦].

وكانت هناك عقبتان أساسيتان وراء عدم التوصل السريع لاتفاق. كانت الأولى: ماذا سيحدث للضفة الغربية وغزة بعد فترة السنوات الخمس التي اقترحتها إسرائيل؛ حيث كانت مصر والولايات المتحدة تريدان التفاوض خلال هذه الفترة لحل مسائل الحدود والسيادة والأمن والانسحاب والاعتراف طبقًا للقرار ٢٤٢. والثانية كانت ضرورة تجميد المستوطنات الإسرائيلية في أثناء المفاوضات بشأن الحكم الذاتي للفلسطينيين، وكان بيجن دائمًا ما يؤجل التفاوض حول هاتين النقطتين ويدفع بالمفاوضات دفعًا نحو حافة الانهيار لتجنب الضغوط عليه، ولم تستمر المحاولات بالتفاوض مع الوفد الإسرائيلي؛ لأن بيجن كان الأكثر تشددًا، وكان يهدد باستمرار بالانسحاب من المفاوضات لانتزاع بعض التنازلات؛ مما دفع كارتر للتوجه إلى السادات الذي أبدى مرونة على عكس الوفد المصري؛ لمحاولة التوصل إلى تقارب في وجهات النظر [٢٩٧].

بيد أن السادات رفض الحل المقترح بالانسحاب الإسرائيلي من سيناء فقط دون ذكر الانسحاب من الأراضي الفلسطينية؛ لأن مصر بقبولها ذلك ستُتَّهم بأنها تخلت عن العرب[٢٩٨]، أما بالنسبة إلى حجم القوات في سيناء، فقد قَبِل السادات بثلاث فرق للجيش المصري في منطقة المضايق. فمن وجهة نظر الولايات المتحدة وإسرائيل، أنها كافية للدفاع عن قناة السويس دون أن تكون لها القدرة على التقدم نحو النَّقَب الإسرائيلي عبر حدود فلسطين، وأما بالنسبة إلى قطاع الممرات الجبلية؛ فقد عرض السادات أن تحتفظ مصر بفرقة واحدة وفي المقابل تحتفظ إسرائيل بأربع فرق قادرة على التحرك في منطقة الحدود الإسرائيلية بدلًا من ثلاث فرق؛ مما أسهم في فتح شهية المفاوض الإسرائيلي بطلب ألا تعامل مصر وإسرائيل على قدم المساواة بالنسبة إلى الأراضي المنزوعة السلاح على جانبي الحدود، وإنما يكتفي بالجانب المصري؛ لأن حجم إسرائيل أصغر من مصر. وقد قبِل السادات بذلك لطمأنة إسرائيل حتى يتحقق السلام المنشود، أما بالنسبة إلى مواجهة أي خطر داهم فسوف يتم

التصرف حياله بأي أسلوب[٢٩٩].

وعلى الرغم من تنازلات السادات ومرونته ظل بيجن على موقفه ولم يستطع كارتر تغيير الموقف الإسرائيلي المتشدد؛ مما دفع السادات في ١٥ سبتمبر ١٩٧٨ إلى إعلام كارتر بأنه منسحب من المفاوضات، إلا أن كارتر أقنع السادات بالعدول عن ذلك ووعده بأن اليومين القادمين ستتحسن فيهما الأوضاع[٣٠٠].

وفي ضوء موقف بيجن المتشدد؛ قررت الإدارة الأمريكية في ١٦ سبتمبر القيام بتعديلات جذرية على المشروع الأمريكي المطروح للسلام؛ حيث قررت إعطاء السادات أكثر المطالب أهمية بالنسبة إليه وهو التخلص من المستوطنات والمطارات في سيناء في غضون ثلاث سنوات تبدأ من توقيع معاهدة السلام، ولكن على حساب التضحية بالصياغة الواضحة للضفة الغربية وغزة؛ لأن بيجن كان يفكر في التخلي عن المستوطنات في سيناء شريطة حماية ما هو أهم لديه وهو ادعاء إسرائيل للسيادة على الضفة الغربية وغزة؛ وبالتالي أصبحت الصفقة المطروحة هى التخلي عن الإشارة إلى الانسحاب الإسرائيلي من الضفة وغزة مقابل الاستعداد الإسرائيلي لإعادة سيناء بالكامل[٣٠١]، فلا داعي للتزامن بين حل مشكلة سيناء وحل المشكلة الفلسطينية، أي أن المشروع يعكس فلسفة بيجن، وعلى ذلك قامت الولايات المتحدة بعرض كل التعديلات على الجانب الإسرائيلي قبل الجانب المصري؛ تنفيذًا لتعهد كيسنجر لإسرائيل في ١٩٧٥ بوجوب التشاور معها سلفًا قبل أن تتقدم الولايات المتحدة بأي مقترحات للجانب المصري[٣٠٢].

وكانت التعديلات كالتالي: حذفت الولايات المتحدة عنصر الانسحاب من القرار ٢٤٢؛ حيث غيرت الصياغة من أجل توضيح أن المفاوضات هى التي تستند إلى القرار ٢٤٢، وليست نتائج المفاوضات؛ لأن القرار ٢٤٢ بالنسبة إلى إسرائيل لا ينطبق على المفاوضات بشأن الضفة وغزة، وتمت

المراوغة حول المشكلة الفلسطينية بإعداد مسارين للتفاوض؛ أحدهما للمفاوضات بين إسرائيل والأردن بشأن معاهدة السلام، والآخر للمحادثات بين إسرائيل وممثلين عن الفلسطينيين بشأن معاهدة الضفة وغزة. وقد وافق السادات على المشروع الأمريكي المقترح(٣٠٣). وفي المقابل أصرَّ كارتر على أن يقدم بيجن تعهدًا بتجميد المستوطنات في أثناء محادثات الحكم الذاتي. وطلب بيجن عرض الأمر على الكنيست، وعندما جاء الرد لم يوافق بيجن وحكومته إلا على تجميد المستوطنات لمدة ثلاثة أشهر فقط، وهى الفترة الخاصة بالمحادثات المصرية الإسرائيلية(٣٠٤)؛ مما أحدث خلافًا أمريكيًّا إسرائيليًّا؛ إذ إن كارتر فهم من بيجن أنه موافق على إيقاف المستوطنات لمدة خمس سنوات، وأصرت الحكومة الإسرائيلية على موقفها، مؤكدة أنه من غير المعقول أن تعطى التزامًا لمدة خمس سنوات(٣٠٥).

أما بالنسبة إلى القدس؛ فأراد السادات بندًا يشير إلى السيادة العربية على القدس الشرقية، وهو ما لم يقبله بيجن؛ حيث أكَّد للجانب الأمريكي أن القدس ستبقى إلى الأبد عاصمة إسرائيل؛ مما دفع الولايات المتحدة إلى تقديم اقتراح خاص بالقدس يتخطى عقبتها ويغطي على الموقف، على أن تتم مناقشة مسألة القدس عند عقد معاهدة السلام مع الأردن بعد خمسة أعوام من إقامة الحكم الذاتي، مع وعد كارتر للسادات أنه عندما يُعاد انتخابه رئيسًا لفترة ثانية، سيكون في وضع أقوى يمكنه من الضغط على إسرائيل، ويستطيع عندئذٍ تدارك العيوب والنقص في اللغة والصياغة التي لم يتمكن في الوقت الحالي من التوصل إلى أفضل منها بسبب تعنت بيجن. أما إسرائيل فقد كسبت وعدًا أمريكيًّا ببناء قاعدتين جويتين جديدتين في صحراء النقب بدلًا من قواعدها التي ستتخلى عنها في سيناء(٣٠٦).

على أي حالٍ، انتهى المؤتمر، وتمَّ إعلان نجاحه في ١٨ سبتمبر ١٩٧٨، بالتوصل إلى اتفاقيتين. **الأولى**: تتضمن إطارًا لمعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل يتم وضعه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ عقد اتفاقيتي كامب

ديفيد. **والأخرى**: يتضمن إطارًا للسلام في الشرق الأوسط يتكون من صيغة لفترة انتقالية من الحكم الذاتي لسكان الضفة الغربية وغزة، وذلك لمدة خمسة أعوام دون تحديد موعد تنفيذها، كما يتضمن الإطار وضع أسس علاقات السلام بين إسرائيل والدول العربية الأخرى، وبذلك تبقت المرحلة الأخيرة وهى مرحلة الصياغة التفصيلية لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل(٣٠٧). وبعد انتهاء القمة نقل كارتر تقديره لوكالة المخابرات على الدعم الاستخباراتي الذي قدمته له، وخص بالذكر ملامح الشخصية بإشادة خاصة وقال "بعد قضاء ثلاثة عشر يومًا مع الرئيسين لن أغير كلمة واحدة"(٣٠٨).

وهكذا عدلت الولايات المتحدة من موقفها حيال التسوية بتغيير صياغة بعض البنود لإرضاء الجانب الإسرائيلي، الذي كان يعتبر صاحب الموقف الأقوى في مفاوضات كامب ديفيد؛ حيث استطاع بيجن أن يجبر باقي الأطراف على الاستجابة لمطالبه؛ وإلا سيعمل على إفشال المؤتمر، ولم تفلح سياسة العصا والجزرة التي صاغتها الإدارة الأمريكية في التعامل مع بيجن، ولكنها أفلحت في التعامل مع السادات الذي وافق على التعديلات الأمريكية الأخيرة بسهولة لرغبته في إنجاح المؤتمر. وتمَّ الالتفاف على الحقوق العربية من خلال صياغات يمكن أن يفسرها كل طرف بما يلائمه، ولم يستطع السادات الربط بين سيناء والقضية الفلسطينية بصفة فعلية وليست شكلية؛ بل لم يستطع حتى الربط بين عقد معاهدة السلام المصرية وبين الانسحاب الفوري من سيناء. وعلى اي حالٍ، استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تنفيذ السيناريو الثاني من السيناريوهات التي وضعتها مسبقًا بشأن التسوية؛ حيث توصلت إلى اتفاقية بين مصر وإسرائيل مع إعلان مبادئ بشأن الضفة الغربية وغزة، واستطاعت بذلك تأجيل خيار الحرب إلى أجَلٍ غير مُسمَّى، مع التخلص من الوجود السوفيتي في مصر؛ وبذلك تكون الولايات المتحدة قد حققت أهدافها بما يتوافق مع المصلحة الإسرائيلية على حساب الطرف المصري والعربي.

## وكالة المخابرات المركزية ورصد ردود الأفعال على كامب ديفيد:

بانتهاء القمة شرعت الإدارة الأمريكية في التفكير في الخطوات الواجب عملها لدعم السادات في مصر حتى يتمكن من الصمود، واقترح الفريق المتخصص في شئون الشرق الأوسط أن تساعد الولايات المتحدة السادات في الحصول على دعم المؤسسة العسكرية المصرية[٣٠٩] من خلال اقتراح تحسين الظروف المادية للجنود المصريين[٣١٠]، كما تقرر سفر فانس إلى السعودية والأردن، وكذلك التفاوض مع سوريا لمحاولة كسب تأييدها لاتفاقية كامب ديفيد لدعم السادات عربيًّا[٣١١].

بيد أن هذا لم يكن بالأمر الهين، فقد رصدت أجهزة المخابرات الأمريكية ردود الفعل في المنطقة العربية تجاه اتفاقية كامب ديفيد، والتي تباينت ما بين الدهشة والارتباك وخليط من ردود الفعل السلبية والإيجابية[٣١٢]. وكانت القراءة الأولية لمواقف المصريين والإسرائيليين تشير إلى أن الأغلبية من الجمهور تدعم موقف قادتهما، واستبعدت احتمالات مواجهة بيجن والسادات أزمة داخلية فورية. فقد تلقى بيجن الثناء من أبرز منتقديه، ونال تشجيعًا من الأحزاب السياسية الرئيسة، بينما واجه انتقادات شديدة من زعماء اليمين التقليديين، لكن يبدو أن هذه الانتقادات لم تؤثر على التصويت في الكنيست حول إزالة المستوطنات الإسرائيلية في سيناء[٣١٣].

وكانت ردود الفعل في مصر داعمة لكنها صامتة. وعلى الرغم من تحسن آفاق تحقيق السلام الذي يحتل الصدارة في أذهان معظم المصريين، فقد جرى ربطه بالانتقادات العربية اللاذعة واحتمالات عُزلة مصر عن بقية الدول العربية، كما دفعت استقالة وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل إلى التساؤل حول مدى تنازل السادات عن المبادئ العربية؛ ولذلك لم تستبعد المخابرات إمكانية تغير هذه التفاعلات الأولية المصرية الإيجابية فيما بعد نتيجة التطورات في إسرائيل أو في العالم العربي[٣١٤].

وقد أبدتِ السعودية تحفظاتها حول نتائج محادثات كامب ديفيدِ،

ووصفت إطارها بأنه "صيغة غير مقبولة لسلام شامل"؛ إذ إنها أخفقت في اشتراط حق تقرير المصير الفلسطيني، وأهملتْ دورَ منظمة التحرير الفلسطينيّة، والانسحاب الإسرائيلي من القدس. في حين كان الموقف السعودي من جهود السادات لاستعادة سيناء أقل وضوحًا. فقد أعربت الرياض أنه "طالما لم تتناقض المصالح العربية العليا، فإن السعودية ليس لها الحق في التدخل في جهود أي دولة عربية لاستعادة أراضيها المفقودة من خلال الوسائل العسكرية أو السلمية". وأعلن الملك حسين أن الأردن غير ملزمة بالاتفاقيات التي تمَّ التوصل إليها في كامب ديفيد، لكنه لم يستبعد بشكل قاطع الدور الأردني في ترتيب الضفة–غزة. ووصف بيان لمنظمة التحرير اتفاقيتي كامب ديفيد بأنهما "استسلام كامل" من السادات، ودعت الفلسطينيين في كل مكان إلى الإضراب والتظاهر "ضد المؤامرة"، وحثّ المصريين على "الدفاع عن كرامتهم الوطنية"[٣١٥].

وقد التقى قادة سوريا والجزائر وليبيا واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير في مؤتمر القمة الثالث لجبهة الصمود في دمشق في ٢٠ سبتمبر ١٩٧٨ لتنسيق موقفهم بشأن كامب ديفيد. بيد أن إخضاع وسائل الإعلام السورية في تغطيتها لاجتماع جبهة الصمود كان مؤشرًا على أن الرئيس الأسد مصمم على ألا يدع العرب المتشددين يفرضون رد فعل سوريا تجاه اتفاقية كامب ديفيد. وكان استعداده لمقابلة وزير الخارجية فانس إشارة أخرى إلى أنه يريد دعم اتفاق سلام شامل، ومع ذلك نظر الأسد إلى اتفاقية كامب ديفيد على أنها اتفاقية سلام منفصلة بين مصر وإسرائيل، وكان يخشى دائمًا أن تسمح أي اتفاقية سلام ثنائية لإسرائيل بإبقاء سيطرتها على القضية الفلسطينية وعلى مرتفعات الجولان. علاوة على ذلك، فإن السوريين ربما كانوا قلقين بشأن عزلتهم عن العالم العربي، وربما يكونون متخوفين من أن الأردن سينضم في نهاية المطاف إلى محادثات السلام؛ لتبقى سوريا دولة المواجهة الوحيدة[٣١٦].

ويبدو أن حافظ الأسد كان يحاول حشد إجماعَ عربيَ لفرض عزلة على السادات، من خلال توجيه انتقادات له على تخليه عن القضية العربية، والموافقة على سلام منفصل مَع إسرائيل. وحاولَ الأسد مُنَاشَدَة دول عربية معتدلة –خصوصًا الأردن والسعودية– بالإضافة إلى المتشدّدين بتشكيل جبهة عربية واسعة معارضة لتسوية إسرائيليةِ مصريةِ. فقد أَكّدَ الأسد أنّ اتفاقيات كامب ديفيدَ لا تَعِدُ باستعادة السيادة العربية على القدس أو الضفة الغربية؛ وهى قضايا ذات أهمية خاصة للأردنيين والسعوديين. ومن الواضح أن ردود الفعل الرسمية حول كامب ديفيد من الأردن والسعودية شجعت الأسد على متابعة هذه الإستراتيجية. ويعكس تأييد الأسد لبيان الأردن قلقه من العزلة إذا قَبِل الملك حسين إطار كامب ديفيد. فقد كانت سوريا تدرك أنه إذا انضم العرب المعتدلون إلى المفاوضات، فلن يتمكن المتشددون من تقديم دعم ذي مغزى لسوريا المعزولة. ومن المؤكد أن حلفاء سوريا الراديكاليين، وخاصة الفلسطينيين الرافضين، سيحثون الأسد على الانفصال الكامل عن عملية السلام، كما فعلوا في القمم السابقة لجبهة الصمود. وقد يستمر الأسد على الأرجح في تجنب مثل هذا الفعل المتهور[٣١٧].

وكانت هناك محاولات من جانب دول جبهة الصمود، وخصوصًا القذافي وعرفات– لإثناء الملك حسين عن قبول اتفاقيات كامب ديفيد. وربما يكون القذافي –على خلفية تحسن العلاقة بين الأردن وليبيا خلال العام السابق– قد عرض حوافز مالية على ملك الأردن لتأكيد ابتعاده عن اتفاق كامب ديفيد[٣١٨]. وقد حاول الملك حسين أن يخرج من الورطة التى يعتقد أن اتفاقية كامب ديفيد للسلام في الشرق الأوسط قد أوقعته فيها، والتى أسندت إليه دورًا محوريًّا فى عملية التفاوض. وفي الوقت ذاته، كان يتعرض لضغوط من دول جبهة الصمود لجذبه إلى معسكرهم. ولذلك – ومن أجل كَسْب الوقتِ واختِبار ردود الأفعال في الأردن– شكّل حسين مجموعة عمل خاصة حول قضايا القمة. وأشار الملك حسين في مؤتمر صحفي إلى أنه وجد نتائج كامب

ديفيد ناقصة؛ لأنها لا تتضمن تأكيدًا على السيادة العربية، وحق تقرير المصير الفلسطيني، والانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي العربية. وأكد حسين على أنه غير ملزم بنتائج القمة؛ لأنه لم تتم استشارته بشأن أحكام كامب ديفيد التي تخص الأردن. وأكد على أنه يدرس الاتفاقات عن كثب؛ لأن العديد من التصريحات حول اتفاقيات القمة "متناقضة" والبعض الآخر "غير مشجع". ولكن ترك الملك حسين الباب مفتوحًا بالقول أنه سيبقى على الحوار مع الولايات المتحدة والدول العربية الأخرى، ولن يتصرف بتهور أو على عجل(٣١٩).

وقد أعلنت جبهة الصمود في النهاية عن قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع مصر، وأعلنت عن تشكيل قيادة عليا تتألف من قادتها ستجتمع كل ستة أشهر، ولجنة سياسية مكوَّنة من وزراء خارجية الدول الخمس ستجتمع كل ثلاثة أشهر. وتمَّ تشكيل قيادة عسكرية موحدة، وتعهدت الجبهة بمساعدة أي عضو، بالقوة المسلحة إذا لزم الأمر، في حالة الهجوم عليها؛ في إشارة واضحة إلى عمل عسكري مصري محتمل ضد ليبيا(٣٢٠).

وخرج مؤتمر القمة العربية الذي عُقد في بغداد في الفترة من ٢ إلى ٥ نوفمبر ١٩٧٨ بحل وسط بين الدول العربية المتحفظة والرافضة. فقد أشار البيان الختامي للقمة إلى مخاطر الانشقاق عن الصف العربي، ولكنه لم يصل إلى حد إدانة السادات. وأعرب البيان عن عدم الموافقة على اتفاقيات كامب ديفيد، لكنه أكد على دعم العرب لتسوية سلام شاملة تقوم على الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى حدود عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، وإقامة دولة فلسطينية. وتمَّ التوصل إلى اتفاق من حيث المبدأ لتطبيق بعض العقوبات الرمزية على مصر إذا ما وَقَّعت معاهدة سلام مع إسرائيل، وسيتم تطبيق المقاطعة العربية لإسرائيل على أي شركات أو أفراد مصريين يتعاملون مع إسرائيل. ونقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى عاصمة عربية أخرى،

وتعليق مشاركة مصر في الجامعة لحين عودة السادات إلى المعسكر العربي(٣٢١).

ولم يُفرض المزيد من العقوبات على مصر على الرغم من جهود بعض الدول العربية، بقيادة سوريا والعراق؛ للحصول على موافقة القمة بقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية نتيجة نجاح الدول العربية المتحفظة بقيادة السعودية في وقف هذه التحركات. وكان لقرارات القمة تأثير ضعيف على الاقتصاد المصري؛ لأنها لم تطالب بوضع حد للدعم المالي العربي لمصر، كما أكدت السعودية استعدادها لمواصلة تقديم المساعدات لمصر على الرغم من اتفاقيات كامب ديفيد. وتبدو الأضرار السياسية التي قد تلحق بالسادات رمزية في الغالب، إلا أن مصر ستصبح معزولة بشكل متزايد في العالم العربي. وسيعزز نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة صورة مصر المنبوذة في محيطها العربي. وفي حين أن السادات قد يواجه بعض الانتقادات الداخلية لهذا، فإنه من غير المرجح أن يغير تصميمه على إبرام معاهدة سلام مع إسرائيل(٣٢٢). ومن ثم عكست قرارات القمة أمل الفريق العربي المتحفظ الذي تقوده السعودية. فقد كان الموقف السعودي في هذه الآونة – والذي سبق بوقت قليل عملية توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية – يستهدف كمحاولة أخيرة إقناع الرئيس السادات بمراجعة موقفه، وعدم الإقدام على توقيع المعاهدة بما يؤهل الساحة العربية لاستعادة العلاقات المصرية العربية مرة أخرى.

أما الاتحاد السوفيتي، فقد وصف كامب ديفيد بأنها "اتفاق جديد معادٍ للعرب" بين إسرائيل ومصر تشارك فيه الولايات المتحدة بشكل نشط، وأكد على أن هذه المحاولات يمكن أن تجعل الوضع في الشرق الأوسط أكثر تفجرًا. وانتقد بريجنيف –الذي انتقد ضمنيًّا جولة فانس في المنطقة– محاولات إجبار المشاركين الآخرين في الصراع على الخضوع لشروط الاتفاقيات(٣٢٣). ووجهت صحيفة "برافدا" انتقادًا لاذعًا لاتفاقيات كامب ديفيد، واتهمت واشنطن برعاية المفاوضات من أجل "دقّ إسفين بين العرب" وتوسيع وجودها الاقتصادي

والعسكري في الشرق الأوسط. وقالت البرافدا إنه: "تمت الدعوة الى المفاوضات من أجل فرض سلام على العرب، يحمي مكاسب إسرائيل، واحتكارات الولايات المتحدة؛ وأن "منظمي محادثات كامب ديفيد"، كشفوا عن "نهج إمبريالي حقيقي" حيث لم يكلفوا أنفسهم حتى عناء التشاور مع الأردن، وسوريا، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتجاهلوا أساسيات تسوية حقيقية في الشرق الأوسط[٣٢٤] .

أما السادات، فقد أشارت المخابرات إلى أنه بدأ في إثبات قدرته على قراءة مزاج المصريين، وخرج مئات الآلاف لتحيته عندما عاد إلى مصر. ففي الأشهر السابقة منذ أطلق مبادرته، استغل بمهارة إحساس المصريين بالظلم تجاه الأثرياء العرب والفلسطينيين وإحباطهم الناتج عن كم التضحيات الكبيرة التي قدمها المصريون بالنيابة عن الفلسطينيين، على الرغم من إدراك المخابرات الأمريكية أن الحزب الحاكم كان هو المنظم لهذه الجماهير. وبشكل عام، تنوع الرأي العام المصري ما بين مؤيد ومعارض، والأهم أن القوات المسلحة، وعلى رأسها المشير الجمسي، كانت مؤيدة لاتفاقية تعود فيها سيناء كاملة لمصر. ولكن كان على السادات أن يثبت لهذه الجماهير أن السلام حقيقي، وأنه سيجلب منافع اقتصادية؛ ولذلك كان عليه ألا يستخف برد الفعل المعاكس لدى السعودية؛ لأن خططه الاقتصادية كانت تعتمد على استمرار التدفق الكبير للمساعدات الأجنبية[٣٢٥].

وهاجم السادات كلًّا من سوريا ومنظمة التحرير والقذافي بشدة على انتقاداتهم لاتفاقيات كامب ديفيد، وإن تعامل مع الانتقادات السعودية والأردنية بحذر شديد. ونفى السادات تخليه عن الموقف العربي المعلن في قمة الرباط، وعدّدَ المكتسبات للفلسطينيين بموجب الاتفاق. وتحدّى العرب الرافضين تقديم بدائل واقعية لما أنجزه. واعترف السادات بأنه لم يبرم اتفاقية شاملة في كامب ديفيد، لكنه أكد على أن عملية إنهاء الجمود في الشرق الأوسط قد بدأت[٣٢٦].

وأشارت السفارة الأمريكية في القاهرة إلى أن العديد من المصريين كانوا

يثقون بكارتر، ويقدّرون الجهود التي بذلها باعتباره وسيطًا، وهو دور يُكِنّ له المجتمع المصري احترامًا كبيرًا. وهذه الثقة على جانب كبير من الأهمية؛ لأن الكثير من النخبة المثقفة كانوا يتوجسون من أن بيجن سيحيد عن الاتفاقيات بعد تطبيع العلاقات مع مصر، ويعتقدون بأن كارتر وحده يستطيع أن يحافظ على صدق المفاوضات وعدالتها. وكانت أكبر مخاوفهم تتمثل في عزلة مصر عن بقية العالم العربي بما يصاحب ذلك من فقدان المساعدات العربية اللازمة بصورة ملحة[٣٢٧] .

وفي إسرائيل، وافق الكنيست في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٨ على اتفاقيات كامب ديفيد بأغلبية ٧٨٪ بمساندة من حزب العمل المعارض؛ حيث وجدت الأغلبية أن السلام مع مصر يستحق تنازلات مؤلمة مثل التخلي عن المستوطنات والقواعد والمطارات العسكرية في سيناء[٣٢٨]، على الرغم من أن هذا الثمن الباهظ الذي دفعته إسرائيل والمتمثل في مستوطنات ومطارات سيناء لم يكن من الممتلكات الإسرائيلية، وإنما غنائم حرب، ولكن هذه الغنائم حققت لإسرائيل ما هو أكثر من أي ثروة. فقد حصلت على اعتراف أكبر دولة عربية بها.

وقد حظيت التغييرات السياسية التى أجراها السادات فى أواخر عام ١٩٧٨ باهتمام المخابرات الأمريكية. فقد جاء تعيين مصطفى خليل رئيسًا للوزراء؛ للإشراف على انتقال مصر إلى اقتصاد السلام، متوقعًا بشكل كبير. فقد كانت خطوة في خطة السادات منذ مايو لاتخاذ إجراءات لحشد الدعم الشعبى، وردًّا على الانتقادات الموجهة إلى حكومة سالم بعدم الكفاءة والفساد. كما كان خليل اقتصاديًّا ومهندسًا ذا تعليم أمريكي ومواليًا للغرب، وشخصية بارزة في الأوساط السياسية المصرية لأكثر من عشرين عامًا، ولم يتورط في قضايا الفساد التي ساهمت في سقوط حكومة ممدوح سالم[٣٢٩].

وفي خطوة غير متوقعة جاء الإعلان عن إقالة الجمسى، ورئيس الأركان محمد على فهمى، وتعيينهما مستشارين عسكريين للرئيس، ضمن خطة

السادات لإعادة تشكيل الحكومة. وذكرت مصادر من السفارة الأمريكية في القاهرة أن كمال حسن على، رئيس المخابرات العامة، سيحلّ محل الجمسي، وهو أحد مستشارى السادات الأكثر ثقة ويتمتع بعلاقة شخصية مع السادات والقوات المسلحة، وهو ما لم يكن متوافرًا لدى الجمسى على الإطلاق[٣٣٠]. ومع هذا كان وزير الدفاع الجديد مجهولًا للإسرائيليين، ولن ينظروا إليه بنفس الثقة والاحترام اللذيْن تعاملا بها مع الجمسى. ولعل إقالة الجمسي من وزارة الحربية، وربما من فريق المفاوضات مع إسرائيل – على الرغم من دعمه لمبادرة السلام التى قام بها – نتيجة ما كان يحمله من تحفظات على بعض سياسات السادت[٣٣١]، وربما لتمهيد الطريق أمام تطبيق اتفاقية كامب ديفيد.

وقد نظرت واشنطن إلى التغييرات التى أقرها السادات فى الحكومة والبنية السياسية للبلاد باعتبارها تراجعًا عن برنامج الانفتاح السياسى الذى أقره السادات، وتوجها نحو تركيز السلطة فى يده. فقد أطاح السادات بأربعة من أقرب ستة مستشارين له، هم: سالم والجمسى وأشرف مروان ورئيس مجلس الشعب سيد مرعى، أما الاثنان الباقيان فهما نائبه مبارك، ورجل الأعمال عثمان أحمد عثمان، الذى لم يكن يشغل منصبًا رسميًّا، لكنه قريب من السادات بحكم المصاهرة. ومن ثم كان مبارك المستفيد الأساسى من التغييرات السياسية فى مرحلة ما بعد كامب ديفيد[٣٣٢]. كما شملت الإجراءات إغلاق حزبين سياسيين، وقيام السادات بحملات لإسكات الصحفيين المعارضين وحل الاتحاد الاشتراكي وتأسيس حزب جديد، هو الحزب الوطني[٣٣٣]. ومن ثم كان السادات يعد المسرح الداخلي لحقبة جديدة سواء على الصعيد السياسي من خلال التخلص من الحرس القديم إن جاز التعبير، أو الاقتصادي من خلال وضع شخصيات يمكنها تحويل أماني التنمية الاقتصادية إلى حقيقة واقعة بعد استرجاع سيناء، وتتماشى توجهاتهم مع مرحلة السلام التي ترتكز بشكل كبير على تحويل الاقتصاد المصري نحو الغرب.

وبطبيعة الحال، كان على واشنطن الاستمرار في رعاية المفاوضات بين مصر وإسرائيل للتوصل إلى بنود معاهدة السلام النهائية التي وضعت اتفاقية كامب ديفيد أسسها. وعلى ضوء ذلك، بدأت المفاوضات بين الوفدين المصري والإسرائيلي في بلير هاوس في ١١ أكتوبر ١٩٧٨. وظهر منذ البداية العديد من القضايا الخلافية، ومنها تحديد توقيت الانسحاب، وإصرار إسرائيل على أولوية المعاهدة قانونيًّا على التزامات مصر الدولية الأخرى، بما فيها التزاماتها العربية المتمثلة في اتفاقيات الدفاع المشترك الموقعة بين مصر والدول العربية(٣٣٤). كما طلبت إسرائيل أن تبقى شركة "نبتون" الإسرائيلية في عملياتها في خليج السويس، وأن تتعهد مصر بتزويدها بكمية سنوية محددة من بترول سيناء. وفشل المؤتمر في تحقيق أي تقدم (٣٣٥).

ولم تكن الخلافات تدور حول سيناء فقط، بل كان أغلبها يتعلق بمفاوضات الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة، وأولوية المعاهدة محل التفاوض على التزامات مصر الدولية الأخرى، ومن ثم استمرت المحاولات الأمريكية –التي سَرَّع من وتيرتها اندلاع الثورة في إيران وسقوط الشاه– للتغلب على هذه الخلافات مع تجاوب السادات وتنازلات أزالت أي صلة جوهرية بين السلام المقترح بين مصر وإسرائيل وبين الحكم الذاتي للفلسطينيين(٣٣٦)، خاصة بعد المباحثات التي تمت في كامب ديفيد في ٢١ فبراير ١٩٧٩ بين الوفد المصري برئاسة مصطفى خليل والوفد الإسرائيلي برئاسة موشي ديان، ثم مباحثات مصطفى خليل مع كارتر وبيجن في ٢٥ فبراير ١٩٧٩، وأخيرًا جولة كارتر بين مصر والتي أعطى خلالها السادات لكارتر تفويضًا مطلقًا للتوصل إلى حل يرضي بيجن، وحمل كارتر بعض التعديلات المصرية لعرضها على بيجن، وإسرائيل التي كان رئيس وزرائها مدركًا حاجة كارتر إلى إسرائيل لكي ينجح في انتخابات الرئاسة القادمة بأكثر مما تحتاج إسرائيل لتوقيع معاهدة سلام مع مصر؛ ولذلك تشدد بيجن في موقفه ولم يوافق على أي تعديلات مصرية مقترحة، وفي النهاية وافق السادات وتخلى عن كل تعديلاته، وأقر

مجلس الوزراء الإسرائيلي الصياغة النهائية للمعاهدة في ١٤ مارس ١٩٧٩، ثم وقعت معاهدة السلام في واشنطن في ٢٦ مارس ١٩٧٩[٣٣٧].

نخرج من هذا أن مشاركة الولايات المتحدة مشاركة مستمرة وفعالة، على أعلى المستويات الحكومية، ضرورية جدًّا لإحداث أي تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد سنحت لواشنطن الفرصة في عهد كارتر لأن يتجه بسياسته تجاه السلام الشامل؛ حيث آمن بأن الحل الأفضل للتوتر القائم في منطقة الشرق الأوسط يفرض على واشنطن السعي الدَّءُوب للسلام. إلا أن تجاهل كارتر للاعتبارات السياسية المحلية في بداية ولايته وما ترتب على ذلك من عزل سريع لأنصار إسرائيل، وإخفاقه في استغلال سياسة بيجن المرفوضة، وتفسير القرار ٢٤٢ لصالحه بشكل أكثر فعالية، وقراره بتقديم مشروع قانون الأسلحة الثلاثية –إلى مصر والسعودية وإسرائيل– إلى الكونجرس في منعطف مهم في عملية السلام، كلها قللت من قدرته على الحصول في الدعم في الداخل لتصوره للسلام في الشرق الأوسط. ومن ثم فإن الطريقة التي أثرت بها السياسة الداخلية على السياسة الأمريكية كانت إلى حد كبير دالة على الإستراتيجية السياسية التي استخدمتها الإدارة الأمريكية في الداخل. فإذا كان كارتر ومستشاروه قد تبنوًا نهجًا سياسيًّا مختلفًا تجاه القضية محليًّا؛ فربما كانت نتيجة مفاوضات السلام قد تغيرت بشكل كبير.

واستقر رأي كارتر، لسوء الحظ، على اتفاقيات كامب ديفيد للسلام بين مصر وإسرائيل، فلم يكن كارتر راغبًا في استثمار رأس المال السياسي اللازم للوصول إلى تسوية عربية إسرائيلية شاملة؛ نظرًا إلى أن ذلك كانت له تكلفته، كما كان سيشكل خطرًا على رئاسيته من قبل مجموعات الضغط المحلية المؤيدة لإسرائيل، علاوة على الحاجة إلى نصر على صعيد السياسة الخارجية يتيح له استغلاله من أجل إعادة انتخابه. فقد واجه كارتر مقاومة عنيفة من الكونجرس ومن أصدقائه المؤيدين لإسرائيل الذين عارضوا خططه الطموحة

تلك. وكان يمكن لكارتر أن ينجح في صراعه مع الكونجرس وجماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل لو كان لديه العزم والإرادة اللازمان لخوض ذلك الصراع. ويكفي القول بأن النهج الداخلي الذي تبناه كارتر كان متناقضًا بشدة مع مواقف سابقه ريتشارد نيكسون وخليفته رونالد ريجان.

وكان أسلوب السادات وصورته النفسية السياسية الدكتاتورية- كما عكستها تقارير المخابرات الأمريكية- قد ساهما بشكل كبير في إضعاف الموقف المصري في كامب ديفيد. فبالإضافة إلى قطع صلات القاهرة مع الحلفاء السابقين–الاتحاد السوفيتي وكذلك بلدان عربية أخرى –فإن السادات اعتمد بشدة وكما توقعت المخابرات الأمريكية- على تصوراته للشخصيات والزعماء الأمريكيين والإسرائيليين ممتنعًا غالبًا عن استشارة مستشاريه الخاصين. لقد أراد السادات أن يجعل القاهرة تتنافس مع تل أبيب في كسب ودّ واشنطن بإعطاء مصر دور "رصيد إستراتيجي" أمريكي آخر في المنطقة. لقد آمن السادات بشكل أعمى بتعهدات كارتر لمصر، واعتمد على الأخير لاحترام المصالح الحيوية المصرية. فقد كان أكثر ما يخشاه السادات أن يعود إلى بلاده خالي الوفاض إذا ما تعثر الاتفاق في كامب ديفيد. وبذلك يكون قد خسر الرهان الذي ضارب عليه بذهابه إلى القدس بعد أن غامر بإفشال مؤتمر جنيف الذي أسقطه من حساباته بهذه المغامرة غير المحسوبة؛ فأغضب الرئيس الأمريكي كارتر كذلك بعد أن تحلل من حلفه الذي كان يربطه بالاتحاد السوفيتي.

وأثبت بيجن أنه مفاوض أشد صلابة بكثير من السادات. فمرارًا وتكرارًا رفض بيجن التماسات كارتر للمساومة، ومقابلة السادات في منتصف الطريق. فقد عرف جيدًا أن يدي كارتر مقيدتان بالسياسة الداخلية، ولا يملك ما يمكنه به الضغط على إسرائيل، أو إجبارها على تقديم تنازلات ليست هى على استعداد لتقديمها، وأن كارتر في النهاية سيجد من الأسهل دفع السادات لتقديم التنازلات المؤلمة وليس العكس. فقد كانت خطة كارتر هى دفع السادات إلى تقديم

أقصى ما يمكن من تنازلات ممكنة، وفي الوقت ذاته الحفاظ على طلبات بيجن ومتطلباته. لقد فرض أسلوب التفاوض على كارتر الحاجة للضغط بلباقة على الجانب المصري وليس الإسرائيلي.

وعرف الأمريكيون والإسرائيليون منذ البداية أنه لا يمكن لإسرائيل الاحتفاظ بأي وجود عسكري أو استيطاني في أراضي مصر تحت أي شكل أو وضعية، إلا أنهم كانوا يرغبون في الحصول على موافقة السادات بالنسبة إلى الإطار الخاص بالضفة الغربية وغزة. ومن هنا كان لا بد من إحباط السادات والدفع به لتصعيد الموقف، ثم يأتي كارتر لكي يبلغه أنه سيفرض الانسحاب على إسرائيل من سيناء. وكانت النتيجة اتفاقيتي كامب ديفيد التي ضمنت خضوع مصر لغايات إسرائيل والولايات المتحدة. ومن ثم أخفقت اتفاقيات كامب ديفيد ليس فقط في التوصل إلى تسوية عربية–إسرائيلية شاملة وحسب، ولكنها وضعت الحكومة المصرية ضد شعبها وشعوب البلدان العربية الأخرى.

وعلى الرغم من أن أغلبية اللوبي المؤيد لإسرائيل قد دعمت اتفاقيتي كامب ديفيد، فإنها لم تغفر لكارتر تعامله مع مقترحات غير مقبولة بالنسبة إلى إسرائيل. وبدا هذا الاستياء الصهيوني واضحًا خلال حملة إعادة انتخاب كارتر المخفقة؛ حيث كانت المساندة اليهودية لمنافسه الديمقراطي تيد كينيدي قوية جدًّا. ومن ثم لا نحيد عن الحقيقة إذا قلنا إن كارتر قد دفع إعادة انتخابه ثمنًا لاتفاقيتي كامب ديفيد، كما دفع الرئيس السادات حياته ثمنًا لها.

ويمكن القول إن نتائج كامب ديفيد يتحملها الجميع. فكارتر، على الرغم من أمانته وشخصيته المعتدلة، قد دفع السادات إلى تنازلات كثيرة بعد أن أوهمه أن كل نقائص المعاهدة ستكون في طريقها إلى الإصلاح بعد إعادة انتخابه للرئاسة في دورتها الثانية، وهو الأمر الذي لم يتحقق. وكانت مخاوف السادات من العودة إلى نقطة الصفر، فضلاً عن قراراته الفردية، ذات أهمية فيما آلت إليه الأمور. واستغل بيجن ذلك لفرض إستراتيجيته لتحقيق مصالح

إسرائيل. فقد تمكن من عقد اتفاق منفصل مع مصر، وإخراجها من دائرة الصراع العربي–الإسرائيلي، وتعهدها بالدخول في علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية مع إسرائيل، مع الحفاظ على العلاقة الخاصة بالولايات المتحدة، والحصول على موافقة كل من مصر والولايات المتحدة لاستمرار احتلالها للضفة الغربية وغزة؛ لتخرج إسرائيل بأكبر المكاسب من كامب ديفيد. وأبلغ دليل على ذلك ما صرح به بيجن بعد لحظات من توقيع اتفاقية كامب ديفيد بأنه وقّع للتو أعظم وثيقة في التاريخ اليهودي(٣٣٨).

وفي النهاية تمكنت الولايات المتحدة من الوصول بإسرائيل إلى أول معاهدة سلام يتم عقدها بين إسرائيل وأكبر دولة عربية بصورة أخرجتها من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي مع التزام واشنطن بتنفيذ الالتزامات الواردة في المعاهدة؛ لضمان الأمن والحماية لإسرائيل، كما تمكنت الولايات المتحدة من دخول مصر بوابة الشرق الأوسط بشكل رسمي ومقبول من مصر وإسرائيل مع ضمان تقليص الدور المصري بالنسبة إلى العالم العربي، مع التخلص من الوجود السوفيتي في مصر، بالإضافة إلى الاستمتاع بالتبعية المصرية شبه الكاملة للولايات المتحدة الأمريكية، ولتسدل الستار بذلك على مرحلة مهمة من مراحل الصراع العربي–الإسرائيلي.

## الهوامش:

(1) Ranalagh, John, The Agency (New York, Simon and Schuster, 1986), p. 20;
فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع. ومن يصنعها؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٤٥-٤٦؛ نصير مطر الزبيدي، دور الأجهزة الاستخبارتية الأمريكية في ظل التحولات الجديدة للامن القومي الأمريكي، عمان، ٢٠١٣، ص ٦١-٦٢.

(٢) تضمنت المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة: تأمين حصول الولايات المتحدة والغرب على النفط العربي بسعر مقبول، وإبقاء الاتحاد السوفيتي بعيدًا عن الشرق الأوسط، وأخيرًا المحافظة على أمن إسرائيل وتفوقها على جيرانها العرب
Tillman, Seth P., *the United States in the Middle East: Interests and Obstacles* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1982, p. 51.

(٣) جيرمي سالت، الخامس من حزيران/يونية ١٩٦٧، وجهة نظر استرجاعية، المستقبل العربي، العدد ٢٣٢، حزيران، ١٩٨٨، ص ٨

(4) FRUS, 1964-1968, Vol. XIX, Memorandum Prepared in the Central Intelligence Agency "Overall Arab and Israeli Military Capabilities", May 23, 1967, p. 73; Memorandum from Director of Central Intelligence Helms to President Johnson, Washington, June 2, 1967, (Washington, DC: Government Printing Office, 2003) p. 262; Helms, Richard (with William Hood), **a Look Over My Shoulder: A Life in the Central Intelligence Agency** (New York: Random House, 2003) , pp. 299–300; Freshwater, J. L.,"Policy and Intelligence: The Arab-Israeli War", *Studies in Intelligence*, Vol. 13, No. 1 (Winter 1969; declassified 2 July 1996): p. 3, 8; Robarge, David S., "Getting it Right: CIA Analysis of the 1967 Arab-Israeli War", *Studies in Intelligence*, Vol. 49. No, 1, 2006, p. 31.

(٥) نبوية أحمد عبد الحافظ ، السياسة الأمريكية تجاه الصراع المصري الإسرائيلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٢٦.

(6) FRUS, Vol. XIX, United Nations Security Council Resolution 242, November 22, 1967, pp. 1062-1063.

(٧) برغم احتواء النص الفرنسي على أداة التعريف، فإن غيابها من النص الإنجليزي كان من ناحية لإضفاء الغموض، ومن ناحية أخرى لتوليد ضغط أمريكي داخل الأمم المتحدة. وقد أثرت إزالة أداة التعريف على التعريفات اللاحقة للقرار ٢٤٢ وخاصة من جانب الإسرائيليين. راجع:

جولدا مائير: الحقد، ترجمة منير بهجت وآخرين، ط٢، بيروت، ١٩٨٨، ص ٢٦٩؛ حسن

البدري وآخرون: حرب رمضان، الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة أكتوبر ١٩٧٣، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع، ب .ت، ص ص ٢-٣.

(٨) فوَّاز جرجس، حرب ١٩٦٧ العربية الإسرائيلية: الأعمال الأمريكية والتصورات العربية، ضمن الشرق الأوسط والولايات المتحدة إعادة تقييم تاريخي وسياسي، ضمن ديفيد ليش (محررًا): الشرق الأوسط والولايات المتحدة إعادة تقييم تاريخي وسياسي ، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٣١٦.

(٩) إنجى محمد جنيدي، الولايات المتحدة الأمريكية والصراع المصري الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٩، تاريخ المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٨٤.

(١٠) فواز جرجس، حرب ١٩٦٧ العربية الإسرائيلية، ص ٣١٢.

(١١) محمد حسنين هيكل، عواصف الحرب وعواصف السلام، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ١٣٨-١٤٥؛ فطين أحمد فريد، المفاوضات السرية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية "يونيو ١٩٦٧- إبريل ١٩٧٢"، مجلة مصر والعالم المعاصر، العدد(٦)، ٢٠١٤، ص ص ٢٠-٢٧؛ جمال شقرة: الدبلوماسية السرية الأمريكية ومصر قبيل حرب ١٩٧٣، مجلة مصر الحديثة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٤٠.

(١٢) فواز جرجس، حرب ١٩٦٧ العربية الاسرائيلية، ص ٣١٣.

(13) Letter from Sadat to Nixon, November 23, 1970, www.sadat.umd.edu/archives

إنجى جنيدي، المرجع السابق، ص ١١٨.

(١٤) محمد أنور السادات، البحث عن الذات، قصة حياتي، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٨، ص ص ٢٨٨.

(١٥) نبوية أحمد عبد الحافظ، الموقف الأمريكي من مبادرة السادات ١٩٧١، ضمن ندوة السادات بطل الحرب وعبقري السلام، مركز بحوث الشرق الأوسط، القاهرة، ٢٠١٩، ص ص ٢٥-٢٦.

(16)Rizk, Dina, *Seeing Sadat, Thinking Nasser: Political and Intelligence Assessments of the Transition*, in Lawrence Freedman, Jeffrey Michaels (eds.), *Scripting Middle East Leaders: The Impact of Leadership Perceptions on U.S and U.K Foreign Policy* (Bloomsbury Publishing, New York, 2013), p. 65.

(١٧) كان وزير الخارجية الأمريكي روجرز قد ألمح للسادات أن نيكسون مستعد للاستجابة لمبادرة الرابع من فبراير إذا ما قلص السادات الوجود السوفيتي في مصر، كما قابل محمود رياض، وأكد له أن الوجود السوفيتي هو ما يقف حائلًا أمام التدخل الأمريكي. راجع: محمود رياض: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ١٩٤٨-١٩٧٨،

المؤسسة العربية للدراسات، ب.ت، ص ٣٥٣.

(١٨) إدوارد شيهان، العرب والإسرائيليون وكيسنجر، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٧٩.

(19) CIA Intelligence Report, "Completed Deployment of Syrian Units for Assault upon Israel," 29 September 1973, https://www.cia.gov/library/readingroom/docs/1973-09-29-CIA.pdf ; CIA Memorandum for the Secretary of State, CIA Assessment of Purported Syrian Military Preparations; September 30, 1973 https://www.cia.gov/library/readingroom/docs/1973-09-30A.pdf.

(20) CIA Intelligence Report, Redacted CIA intelligence report, "Judgment [redacted] that Syrian Military Preparations are Defensive in Nature", October 3, 1973 https://www.cia.gov/library/readingroom/docs/1973-10-03.pdf; Central Intelligence Bulletin, Combined Watch Report of the United States Intelligence Board, 4 October 1973. https://www.cia.gov/library/readingroom/docs/1973-10-04-CM.pdf;

(21) FRUS, Vol. XXV, Special National Intelligence Estimate: SNIE 35/36–73 "Arab-Israeli Hostilities and their Implications", Washington, October 6, 1973, p. 286.

(22) U.S. Embassy Israel, Cable 7766 to Department of State, 6 October 9988, "GOI Concern About Possible Syrian and Egyptian Attack Today", p. 1 https://nsarchive2.gwu.edu//NSAEBB/NSAEBB98/octwar-09.pdf

(23) FRUS, Vol. XXV, National Intelligence Estimate (NIE 30-73), "Possible Egyptian-Israeli Hostilities: Determinants and Implications", Washington, May 17, 1973, pp. 180-181.

(٢٤) أكد تقرير الجنرال شاليف نائب رئيس المخابرات الإسرائيلية العسكرية الذي قدمه للمخابرات الأمريكية في ١٢ إبريل ١٩٧٣ أن السادات لم يتخذ قرار الحرب ولن يتخذه في المستقبل القريب، وأن التحركات العسكرية الأخيرة للسادات هى تحركات الرجل اليائس المحبط. انظر:

FRUS, Vol. XXV, Memorandum from Director of Central Intelligence Schlesinger to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), "Israeli Estimates of Egypt's Present Military Intentions", Washington, April 16, 1973, p. 149.

(25) Central Intelligence Bulletin, Combined Watch Report of the United States Intelligence Board, October 4, 1973. https://www.cia.gov/library/readingroom/docs/1973-10-04-CM.pdf.

(26) Memorandum from National Security Council Staff, "Indications of Arab Intentions to initiate Hostilities", March 1973 https://nsarchive2.gwu.edu//NSAEBB/NSAEBB98/octwar-01.pdf ;

ويليلم بير: أسرار حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية، ترجمة خالد داود، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ٢٥-٢٩؛ نبوية أحمد:السياسة الأمريكية،

ص ٢٠٤.

(27) CIA Intelligence Report, Knowledgeable Egyptian observers,"Views [Redacted] on the Probability that Egyptian President Sadat Seriously is Considering Launching Hostilities against Israel", May 14, 1973 https://www.cia.gov/library/readingroom/docs/1973-05-14.pdf

(28) FRUS, Vol. XXV, Memorandum from Director of Central Intelligence Schlesinger to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), May 5, 1973, pp. 154-155; Rezk, Dina, "Re-evaluating the Yom Kippur 'Intelligence Failure': the Cultural Lens in Crisis", *the International History Review*, Vol. 39, No. 3, June 2017, p. 476, 477.

(29) Penney, Matthew T., "*Intelligence and the 1973 Arab-Israeli War", in President Nixon and the Role of Intelligence in the 1973 Arab-Israeli War*", The Richard Nixon Presidential Library and Museum, 2013, p. 10

(٣٠) هالة سعودي، السياسة الأميركية والصراع العربي الإسرئيلي بعد حرب أكتوبر/تشرين أول ١٩٧٣، الفكر الإستراتيجي العربي، العدد (١٠)، ١٩٨٤، ص ص ١٤٣-١٤٤.

(31) FRUS, Vol. XXV, Paper Prepared in the Defense Intelligence Agency, "Long-Rang Outlook for Israeli Security", Washington, undated, pp. 731-732.

(32) CIA "Weekly Review", October 19, 1973, p. 3; Penney, Intelligence and the 1973 Arab-Israeli War, p. 12.

(33) CIA, Intelligence Memorandum, "A Coming of Age: The Foreign Policy of Anwar Sadat", April 9, 1975, p. 6.

(34) FRUS, Vol. XXV, Editorial Note, pp. 905-908.

(35) FRUS, 1969–1976, Vol. XXVI, Arab-Israeli Dispute 1974- 1976, Telegram from Secretary of State Kissinger to the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Scowcroft), (USGPO, Washington, 2012), p. 92.

(36) FRUS, 1969–1976, Vol. XXVI, Protocol to the Syrian-Israeli Disengagement Agreement, Geneva, May 31, 1974, p. 372.

(37) FRUS, 1969–1976, Vol. XXVI, Memorandum of Conversation, Washington, August 12, 1974, pp. 402-404.

(٣٨) نبيل محمود عبد الغفار، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي أكتوبر ١٩٧٣– سبتمبر ١٩٧٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص ١٧٧؛ نبوية أحمد، السياسة الأمريكية، ص ٣٨٢، ٣٨٤.

(39) FRUS, 1969–1976, Vol. XXVI, Memorandum of Conversation, Washington, September 13, 1974, pp. 420-421.

(40) National Security Files, Memorandum of Conversation between Ford, Kissinger, and Rabin, June 11, 1975, pp. 2-3. www.ford.utexas.edu.

(41) FRUS, 1969–1976, Vol. XXVI, Memorandum of Conversation, Washington, June 11, 1975, p. 670.

(٤٢) إدوارد شيهان، مرجع سابق، ص ص ١٤٩–١٥٠.

(43) FRUS, 1969-1976, Vol. XXVI, Egyptian –Israeli Disengagement Agreement, Jerusalem, September 1, 1975, p. 825.

(44) FRUS, 1969-1976, Vol. XXVI, Minute of Record, Jerusalem, September 1, 1975, p. 834.

(45) FRUS, 1969-1976, Vol. XXVI, Memorandum of Agreement, Jerusalem, September 1, 1975, pp. 828-832;

محمد عبد المؤمن: سيناء في الإستراتيجية الإسرائيلية من نهاية حرب أكتوبر وحتى الانسحاب إبريل ١٩٨٢، مجلة مصر والعالم المعاصر، العدد (٥)، يوليو ٢٠١٣، ص ٣٠١.

(46) CIA Papers: Interagency Intelligence Memorandum, "Arab Leadership Perceptions of the US", February 18, 1976, p. 3, 5, 9.

(٤٧) إنجي جنيدي، المرجع السابق، ص ٢٤٠.

(٤٨) عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد (١٩٦٧-١٩٧٩)، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٦٢؛ نبوية أحمد، السياسة الأمريكية، ص ص ٤١٠-٤١١؛ إنجي جنيدي، المرجع السابق، ص ٢٣٧، هامش ٥.

(٤٩) عبد العليم يوسف عبد العليم: العلاقات المصرية- السوفيتية ١٩٧٠-١٩٨١ دراسة في العلاقات السياسية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٤١٩.

(٥٠) حافظ إسماعيل: أمن مصر القومي في عصر التحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٤٢٤.

(٥١) هيكل: عواصف الحرب، ج٢، ص ص ٢٨٧-٢٩١.

(52) FRUS, 1969–1976, Vol. XXVI, Memorandum of Conversation between Golda Meir and Kissinger, January 15, 1974, pp. 38-67.

(٥٣) إسماعيل فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢٥٩؛ إنجي جنيدي، المرجع السابق، ص ٢٤١.

(54) CIA Papers: the Expulsion from Egypt- some Consequences for the Soviets, August 29, 1972, p. 6.

(٥٥) رصدت المخابرات عدة اضطرابات داخل صفوف القوات المسلحة. ففي ٣٠ مارس ١٩٧٧ كان هناك اضطراب في القوات الجوية، وبين قادة من الجيش في عدد من القواعد لمعارضتهم لسياسات السادات التي عدوها خيانة للقضية العربية. وكانت هناك تقارير تشير إلى تحرك الجيش الثاني والثالث من منطقة القناة؛ حيث بدأت الاضطرابات من أجل الحيلولة دون انتشار تلك المشاعر المناهضة للنظام. وفي إبريل كان هناك أعمال شغب في القوات الجوية، وأخرى في الجيش وجرى القبض على ٥٠ ضابطًا. وأرجعت المخابرات الأسباب إلى انخفاض الروح المعنوية بسبب إعلان السادات حالة اللاسلم واللاحرب، وتدهور القدرات العسكرية وفشل الجيش في رفع رواتب الضباط لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة.

CIA: Historical Collections "President Carter and the Role of Intelligence in the Camp David Accords", Interagency Intelligence Memorandum, Egypt: Sadat's Domestic Position, June 1, 1976, pp. 5-6.

(٥٦) أشارت المخابرات إلى تنامي نفوذ جماعة الإخوان المسلمين في المؤسسات العسكرية والحكومية، وأنها "تلقت أموالًا وأسلحة من ليبيا؛ لأجل هدف محدد على المدى الطويل، وهو استغلال أوجه القصور فى نظام السادات". انظر:

Ibid, pp. 6-7.

(57) Ibid, p. 19.

(٥٨) كانت هذه الأهداف متداخلة. فقد كان احتواء النفوذ السوفيتي يتطلب علاقات مع القادة الإقليميين. وبالمثل، كان النفط الرخيص يعتمد على قادة الشرق الأوسط الذين يمكن لواشنطن التفاوض معهم والضغط عليهم. ومن ثم كان التوصل إلى اتفاق ثنائي بين مصر وإسرائيل يخدم سياسة أمريكية أوسع نطاقًا حتى لو كان التوصل إلى اتفاق شامل آنذاك بمثابة وهم.

سيروس فانس: مذكرات سيروس فانس، خيارات صعبة، المركز العربي للمعلومات، ط٢، بيروت، ١٩٨٤، ص ٦؛

Penney, Matthew T., *CIA, Camp David, and U.S. Policy in the Middle East* in "*President Carter and the Role of Intelligence in the Camp David Accords*", Jimmy Carter Presidential Library, Georgia, 2013, p. 8; Jackson, Galen, *the Lost Peace: Great Power Politics and the Arab-Israeli Problem, 1967-1979* (PH.D Thesis, University of California, Los Angeles, 2016), pp. 279-280.

(59) FRUS, 1977–1980, Vol. VIII, Arab-Israeli Dispute, January 1977–August 1977, Presidential Review Memorandum/NSC 3, January 21, 1977 (Washington, 2013), pp. 1-2.

(60) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable, EGYPT: Widespread Rioting, January 19, 1977, pp. 1-2; East: Egypt, January 21, 1977, p. 1

(61) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable, EGYPT: Sadat Lays Down the Law, February 4, 1977 CG NIDC 77-028C.

(٦٢) كان السادات قد عَلِمَ من الإسرائيليين عبر القصر الملكي في المغرب أن لديهم معلومات عن مؤامرة ليبية ضده، فسارع إلى إرسال مدير مخابراته العسكرية إلى الرباط حيث التقى هناك برئيس الموساد الذي أعطاه قصة تفصيلية عن المؤامرة التي يديرها القذافي لاغتيال السادات. وكان هذا أحد الأسباب التي دعت السادات إلى الإغارة على ليبيا في يولية ١٩٧٧. راجع: محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، بيروت، ١٩٨٥، ص ٢٣٠-٢٣١؛ إبراهيم جلال: العلاقات السياسية بين مصر وليبيا، مجلة مصر والعالم المعاصر، العدد (٦)، يوليو ٢٠١٤، ص ١٠٣؛ فاتن عوض، السادات: ٣٥ عامًا على كامب ديفيد، مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر، ٢٠١٣، ص ص ١١١-

.١١٢

(63) CIA Documents: Memorandum from Richard Lehman Deputy to the Director of Central Intelligence for National Intelligence for Rick Inderfurth, "the Situation in the Middle East: the Arab Peace Offensive", January 4, 1977, p. 2.

(64) CIA Documents: "National Intelligence Estimate (NIE 36.1-1-77), EGYPT-1977, February 3, 1977, pp. 1-3.

(65) CIA Documents: Israel Prepares for an Election, February 18, 1977, p. 11.

(66) CIA Documents: Intelligence Memorandum "The Israeli Election and Its Impact on Peace Negotiations", February 1, 1977, pp. 1-2.

(67) Ibid, pp. 5-6.

(68) FRUS, 1977–1980, Vol. VIII, Minutes of a Policy Review Committee Meeting, Washington, February 4, 1977, pp. 8-9.

(69) Chandler, Treston Paul, Jimmy Carter and Anwar el-Sadat: Relationships and Motivations Behind the 1978 Camp David Accords, (PH.D, Lake Forest College, 2016), p. 7

(70) FRUS, 1977–1980, Vol. VIII, Minutes of a Policy Review Committee Meeting, Washington, February 4, 1977, pp. 14-16

(٧١) فانس، المصدر السابق، ص ص ٨– ٩.

(72) FRUS, 1977–1980, Vol. VIII, Memorandum of Conversation, Washington, March 9, 1977, pp. 157-162; Chandler, Op. Cit, p. 12.

(73)FRUS, 1977–1980, Vol. VIII,, Minutes of a Policy Review Committee Meeting, Washington, February 4, 1977, p. 15; Chandler, Op. Cit, pp. 11-14.

(74) CIA Documents: Directorate of Intelligence “the Soviet Role in the Middle East”, June 1, 1977, p. 1.

(75) Telhami, Shibley, *Power and Leadership in International Bargaining: The Path to the Camp David Accords* (New York: Columbia University Press, 1992), p. 14

(76) FRUS, 1977-1980, Vol. VIII, Telegram from Secretary of State Vance to the Department of State, Cairo, February 17, 1977, p. 81.

عبدالستار جعيجر عبد: سايروس فانس وسياسته الخارجية تجاه الشرق الأوسط، ١٩٧٧–١٩٧٩، مجلة كلية الآداب،جامعة بغداد العدد (٩٨)، ٢٠١١، ص٤٠.

(77) FRUS, 1977-1980, Vol. VIII, Telegram from Secretary of State Vance to the Department of State, Jerusalem, February 17, 1977, pp. 52-53.

(78) FRUS, 1977-1980, Vol. VIII, Memorandum of Conversation, Cairo, February 17, 1977, pp. 63-67;

سايروس فانس، مصدر سابق، ص ١٠–١١؛ محمد عبد المؤمن: الولايات المتحدة والطريق إلى كامب ديفيد، مجلة مصر والعالم المعاصر، العدد السادس، يوليو ٢٠١٤، ص ٣٦٧.

(79) CIA Documents: Memorandum from Samuel M. Hoskinson, NSC Staff for Intelligence to Zbigniew Brzezinski, "Reactions to Vance's Trip", February 22, 1977, pp. 1-2.

(80) FRUS, 1977-1980, Vol. VIII, Telegram from Secretary of State Vance to the Department of State, Cairo, February 17, 1977, pp. 82-83.

(٨١) فانس، مصدر سابق، ص ١٥؛ دايفيد كيمحى: الخيار الأخير ١٩٦٧- ١٩٩١، دار بيسان،١٩٩٢، ص ٨٨.

(82) CIA Documents: Middle East –Africa, Israel, February 25a, 1977, p. 1.

(٨٣) فانس، مصدر سابق، ص ١٦؛ وليام. ب. كوانت : عملية السلام : الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ ١٩٦٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٢٤٩؛

(84) FRUS, 1977-1980, Vol. VIII, Memorandum of Conversation, Washington, March 8, 1977, pp. 149; 151-152;

هنري لورنس: مسألة فلسطين، المجلد الرابع (١٩٦٧- ١٩٨٢)، غصن الزيتون وبندقية المقاتل، الكتاب الثامن ١٩٧٣-١٩٨٢، أصول اجتياح لبنان، ترجمة بشير السباعي، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤، ص ٢٣٠؛ محمد عبد المؤمن، الولايات المتحدة والطريق إلى كامب ديفيد، ص ٣٦٨.

(٨٥) كوانت: عملية السلام، ص ٢٤٩؛ مينا ملاك عازر، الولايات المتحدة الأمريكية وعملية السلام المصرية- الإسرائيلية (١٩٧٣-١٩٨١)، تاريخ المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٨، ص ١٤٨.

(86) FRUS, 1977-1980, Vol. VIII, Memorandum of Conversation, "U.S. Policy in the Middle East", Washington, March 9, 1977, pp. 161-163.

(87) Brzezinski, Zbigniew, Power and Principle: Memoirs of the National Security Advisor, 1977-1981 (New York: Farrar Straus & Giroux, 1983), p. 91;

(٨٨) صافح كارتر أحد ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة. وكان هذا إجراءً حساسًا؛ لأن كيسنجر قد وعد بأن واشنطن لن تتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى تقبل بقرار ٢٤٢ وحق إسرائيل في الوجود. انظر:

FRUS, 1977-1980, Vol. VIII, Editorial Note, p. 164;

جيمي كارتر: مذكرات جيمي كارتر، كامب ديفيد، حرب على حرب، ترجمة شبيب بيضون، بيروت، ١٩٨٥، ص ٧.

(٨٩) هالة سعودي، مرجع سابق، ص ١٤٩.

(٩٠) عندما أراد كيسنجر إحداث تغيير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في ربيع عام ١٩٧٥، كان يخشى من ردِّ الفعل الداخلي على إشراك ممثلين فلسطينيّين في المفاوضات. وكان يرى أن مثل هذه الخطوة قد "تفجر ثورة داخلية". ولهذا السبب بالذات، اعتبر برجينيسكي المسألة شائكة للغاية، وكان فانس يتردد حتى في مناقشتها في اللقاءات الخاصة.

FRUS, 1977-1980, Vol. VIII, Minutes of a Policy Review Committee Meeting, Washington, April 19, 1977, p. 199, 206; Jackson, Galen E., Strategy and Two-

Level Games: U.S. Domestic Politics and the Road to a Separate Peace, 1977–1978, (Journal of Cold War Studies, Vol. 19, No. 3, Summer 2017), pp. 167-168.

(٩١) كارتر، كامب ديفيد، حرب على حرب، ص ٩؛ هنري لورنس، مرجع سابق، ص ٢٣٩.

(92) CIA Documents: National Intelligence Estimate (NIE 36.1-1-77), EGYPT-1977, February 3, 1977, pp. 1-3.

(93) FRUS, 1977-1980, Vol. VIII, Memorandum of Conversation, Washington, April 4, 1977, p. 170, 173;

السادات، مصدر سابق، ص ص ١٤٣-١٤٤؛ فانس، مصدر سابق، ص ١٨؛ هيكل: خريف الغضب، ص ص ١٩٢-١٩٣؛ دان تشيرجي، أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة محمد مصطفى غنيم، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ١٣٤- ١٣٥.

(94) CIA Documents: Memorandum, The Carter-Asad Meeting: The Syrian Perspective, May 5, 1977, p. 5.

(95) Trovåg, Hans Arne, The Road to Geneva: Exploring American Diplomatic Relations with Syria in 1977, Master’s Thesis in History, University of Oslo, 2017, pp. 43-44.

(96) CIA Documents: Memorandum, “Nonmilitary Compensation for an Israeli Territorial Withdrawal”, May 26, 1977, p. 2-3.

(97) Ibid, p. 3.

(98) Ibid, p. 4.

(99) Ibid, p. 5.

(١٠٠) كان السبب وراء الاستقالة هو الكشف عن احتفاظه بحساب مصرفى غير قانوني في الولايات المتحدة خلال عمله سفيرًا وكان القانون الإسرائيلي يحظر على الأفراد أن تكون لهم حسابات بالخارج إلا بتصريح خاص. وليس بوسعهم أن يأخذوا معهم في رحلة للخارج سوى ٤٥٠ دولارًا.

CIA Documents: National Intelligence Daily Cable, Israel: Rabin's Resignation, April 8, 1977, CG NIDC 77-081C, p. 1.

(١٠١) بتعبير أدق، يمارس مهام رابين محليًّا على رأس حكومة انتقالية؛ فمن الناحية القانونية لا يملك رابين أن يتنحى؛ لذا كان عليه يأخذ إجازة إلى حين تشكيل الحكومة الجديدة. وقد طلب كارتر من المخابرات دراسة عن بيريز، الذي كان يُفترَض على نطاق واسع أنه سيكون رئيس وزراء إسرائيل القادم، على الرغم من المتاعب التي يواجهها حزب العمل. فقد أصبح بيريز المختلف عليه، زعيمًا للحزب مع انتخابات الكنيست التي لم يكن يتبقى عليها سوى شهر واحد. وكانت المخابرات الأمريكية تحتفظ بمثل هذه

الدراسات عن جميع الزعماء المهمين باعتبارها مرجعًا يستخدم عند الحاجة. ومن ثم شرعت أجهزة الاستخبارات في إعداد دراسة عن بيريز، وبدأت بإجراء مقابلات مع الدبلوماسيين الذين كانوا على معرفة وثيقة به". راجع:

CIA Documents: National Intelligence Daily Cable, Israel: Peres Endorsement, April 11, 1977, p. 2; Personality Profiles in Support of the Camp David Summit, p. 3.

(102) CIA Documents: Intelligence Memorandum: The Israeli Election and Its Impact on Peace Negotiations, February 1, 1977, pp. 4-5.

(١٠٣) ولد بيجن في بولندا عام ١٩١٣ واعتقله الروس في عام ١٩٣٩، والتحق بخدمة الجيش البولندي ثم أرسل إلى فلسطين للعمل مترجمًا إلى اللغة انجليزية في عام ١٩٤٢، وسيطر على العصابة الصهيونية "الأرجون زفاي ليومي"، واشترك في مذبحة دير ياسين عام ١٩٤٨ وفي تفجير فندق الملك داود بالقدس الذي كان جزء منه مقرًّا للسكرتارية العامة لحكومة الانتداب. وقد اشتهر بتعصبه للصهيونية واستخدامه أساليب الإرهاب. راجع:

إريك سليفر: مناحم بيجن سيرة ذاتية، الهيئة العامة للاستعلامات، د. ت. ص ١٩٠.

(104) FRUS: Vol. VIII, Telegram from the Department of State to Secretary of State Vance in Geneva, Washington, May 18, 1977, p. 266.

(105) CIA Documents: Weekly Summary, Israel Prepares for an Election, February 18, 1977, p. 8.

(106) CIA Documents: Weekly Summary, Middle East, Israel, May 20, 1977.

(١٠٧) كوانت، مرجع سابق، ص ٢٥١؛ إلياس شوفاني، طريق بيجن إلى القاهرة: من تسوية إلى حلف، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧٩، ص ١٩.

(١٠٨) كانت المخابرات الأمريكية قد حذرت في فبراير ١٩٧٧ من عواقب انتصار الجناح اليميني. وأشارت المخابرات إلى أن "حكومة يمينية، بقيادة بيجن، ستكون الأكثر صعوبة للجميع في التعامل معها"، وستكون هناك حاجة لضغط أمريكي قوي ومتواصل من أجل الحصول على تنازلات من حكومة بيجن، وقد ترفض التفاوض بأي شروط، سوى شروطها. وسرعان ما اكتشفت إدارة كارتر إلى أى مدى كان هذا التحليل صحيحًا. راجع: فيليب روندو، الشرق الأوسط في سعيه إلى السلام، ترجمة كمال الخولي، المنشورات العربية، بيروت، د.ت، ص ٨٧؛ مينا ملاك، مرجع سابق، ص ١٥٢؛

CIA Documents: Intelligence Memorandum: The Israeli Election and Its Impact on Peace Negotiations, February 1, 1977, p. 6.

(109) CIA Documents: Weekly Summary, Middle East, Israel, May 27, 1977.

(١١٠) لورانس، مرجع سابق، ص ص ٢٤٤-٢٤٥.

(111) CIA Documents: Weekly Summary, Middle East, Israel, May 27, 1977, p.1

(١١٢) كانت المخابرات الأمريكية تأمل في موافقة الحركة على الانضمام إلى الحكومة الإسرائيلية الجديدة على أمل ممارسة تأثير معتدل على الموقف المتشدد الذي ينتهجه الليكود بشأن القضايا العربية الإسرائيلية. لكن جهود بيجن في ضم الحركة باءت بالفشل؛ لأنه لم يكن يرغب في التأكيد على أن للحركة صوتًا حقيقيًّا داخل الوزارة بشأن القضايا العربية الإسرائيلية وقضايا الإصلاح الداخلية، ورفض التراجع عن معارضته الشديدة لإعادة الضفة الغربية إلى العرب في تسوية سلمية.

CIA Documents: Weekly Summary, Middle East, Israel, June 3, 1977, pp.1-2; Middle East, Israel, June 10, 1977, p. 1.

(113) CIA Documents: Weekly Summary, Middle East, Israel, June 17, 1977, p.1

(١١٤) أشارت المخابرات الأمريكية إلى أن أكثر الأعضاء تأثيرًا في الحكومة الجديدة سيكون وزير الدفاع وايزمان، وهو الرجل الثاني في الليكود، ووزير الخارجية ديان، ووزير الزراعة شارون، ووزير التعليم هامر، الذي يسيطر على جناح الشباب في الحزب الديني القومي. ويحمل الرجال الخمسة وجهات نظر متشابهة حول قضايا السياسة الخارجية.

CIA Documents: Weekly Summary, Middle East, Israel, June 24, 1977.

(١١٥) محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في كامب ديفيد، ط٢، الأهرام للترجمة والنشر،القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٨؛ كوانت، مرجع سابق، ص ٢٥١؛ هنرى لورانس، مرجع سابق، ص ٣١٤.

(١١٦) فيليب روندو، مرجع سابق، ص ٨٧؛ مينا ملاك، مرجع سابق، ص ١٥٤.

(117) Post, the Psychological Assessment of Political Leaders, p. 59;

هنري لورنس، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

(118) Post, "Personality Profiles in Support of the Camp David Summit, p. 18.

(119) CIA Documents: Leadership Profile: Menachem Begin, July 7, 1977, pp. 1, 3.

(١٢٠) كانت إسرائيل قد حصلت على التزام من واشنطن بتنسيق إستراتيجيتها مع إسرائيل في مؤتمر جنيف ودعمها مبدأ المفاوضات الثنائية بين كل دولة عربية على حدة وإسرائيل، وعدم اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية أو التفاوض معها دون موافقة إسرائيلية مسبقة حتى تعترف رسميًّا بحق إسرائيل في الوجود. راجع:

CIA Documents: Memorandum from NSC Staff to Vice President Walter Mondale,

Secretary of Defense Harold Brown, and CIA Director Stansfield Turner, "Discussion Paper for July 5 PRC Meeting", July 1, 1977, pp. 4-6;

إنجي جنيدي، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

(121) Ibid, pp. 7-8; Jackson, The Lost Peace, p. 283
(122) Ibid, pp. 8-9.
(123) Message from United States Senate to Carter, June 28, 1977 from www.jimmycarterlibrary.gov/documents

(١٢٤) كانت اللجنة قد أوصت في اجتماعها في الخامس من يونية ١٩٧٧ بالنظر إلى صفقة الأسلحة التي طلبتها إسرائيل، والتي كانت تتألف من ٥٠ طائرة من طراز F-16 ، وتبلغ قيمتها أكثر من مليار دولار، بعد زيارة بيجن.

CIA Documents, Summary of PRC Meeting on the Middle East, July 5, 1977, pp. 1-2.

(125) CIA Documents, Summary of Policy Review Committee Meeting on Middle East, July 12, 1977, pp. 1-2.
(126) FRUS, 1977–1980, Vol. VIII, Summary of a Policy Review Committee Meeting, Washington, July 12, 1977, pp. 333-334.
(127) CIA Documents: from Sayre Stevens (DDI) to Evadns, "Israeli Press Coverage of Begin Visit", 18a, July 1977, pp. 2-3.

(١٢٨) كارتر، مصدر سابق، ص ٢٣؛ كوانت، مرجع سابق، ص ٢٥٢؛ نبوية أحمد، السياسة الأمريكية، ص ٤٥٥.

(129) FRUS, 1977–1980, Vol. VIII, Memorandum of Conversation, Washington, July 19, 1977, pp. 336-352;

فانس، مصدر سابق، ص ص ٢٦-٢٩؛ كيمحي، مصدر سابق، ص ٩٥؛ كوانت، مرجع سابق، ص ٢٥١؛ فاتن عوض، مرجع سابق، ص ١١٣؛ إنجي جنيدي، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

(130) CIA Documents: National Intelligence Estimate, Economic Consequences of a Middle East Peace Settlement: prepared by the Central Intelligence Agency, July 1, 1977, p. 2-3; National Intelligence Estimate, Israel: Economic Prospects, July 15, 1977, pp. 1-4.

(١٣١) هنرى لورنس، مرجع سابق، ص ٢٥٠؛ محمد عبد المؤمن، الولايات المتحدة والطريق إلى كامب ديفيد، ص ٣٦٩.

(132) FRUS, 1977–1980, Vol. VIII, Memorandum of Conversation, Washington, July 19, 1977, pp. 349-352; Telegram fom the Department of State to Embassies in Jordan, Egypt, Syria, and Saudi Arabia, Washington, July 19, 1977, p. 360;

دايفيد كيمجي، مصدر سابق، ص ٩٦؛ كوانت، مرجع سابق، ص ٢٥٢؛ انجي جنيدي، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

(133) Dawisha, Karen, Soviet Foreign Policy towards Egypt, Macmillan Press, 1979, pp. 80-81.

(١٣٤) هيكل، عواصف الحرب وعواصف السلام، ج٢، ص ٣٣٦؛ مينا ملاك، مرجع

سابق، ص ١٥٦.

(١٣٥) وصلت رسالة من عرفات إلى البيت الأبيض في يولية ١٩٧٧ أكد فيها أنه على "استعداد لتقديم بيان علني يشير بوضوح إلى رغبة منظمة التحرير الفلسطينية في العيش بسلام مع إسرائيل مع تمتع إسرائيل وفلسطين بحدود مقبولة وآمنة للطرفين". وكان شرطه لإلقاء البيان هو "إلتزامًا من الولايات المتحدة بإنشاء كيان موحد لدولة فلسطينية مستقلة". ولكن ظلت منظمة التحرير الفلسطينية حتى ١٩ أغسطس ١٩٧٧ منقسمة حول القرار ٢٤٢ والاعتراف بإسرائيل.

CIA Documents: Cable, State to Brzezinski, "Arafat Message", July 18, 1977; Intelligence Information Cable, Current PLO Position on 242, August 20, 1977, p. 2.

(136) FRUS, Vol.VIII, Memorandum of Conversation, Alexandria, August 2, 1977, p. 376-380;

هيكل، عواصف الحرب، ج٢، ص ٢٤٧ فاتن عوض، مرجع سابق، ص ص ١١٥-١١٧؛

(١٣٧) كوانت، مرجع سابق، ص ٢٥٣؛ إنجي جنيدي، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

(138) CIA Documents: Department of States, Briefing Memorandum for the Secretary from Harold Saunders, and Sidney Sober: Analysis of Arab-Israeli Developments No. 229, August 31, 1977, p. 2.

(139) CIA Documents: Memorandum: Peace Negotiations and Israeli Coalition Politics, October 7, 1977, p. 1

(١٤٠) موشي ديان، رؤية شخصية للمباحثات المصرية الإسرائيلية، الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة، القاهرة، د. ت، ص ص ٤٢-٥٣؛ إسماعيل فهمي، مصدر سابق، ص ص ٢٦٠-٢٦٣.

(١٤١) علق ديان على ذلك بأنه لا يضمن أن يتسرب الخبر إلى المخابرات الأمريكية لوجود مندوبين لها في إسرائيل. انظر: نبوية أحمد، السياسة الأمريكية، ص ٤٦٤.

(١٤٢) دايفيد كيمحي، مصدر سابق، ص ص ١٠٦-١٠٧؛ هيكل، عواصف الحرب، ص ص ٣٤٣-٣٥٠؛

(١٤٣) دايفيد كيمحي، المصدر السابق، ص ١٠٧؛ ويليام كوانت، مرجع سابق، ص ٢٥٦.

(١٤٤) جيمي كارتر، مصدر سابق، ص ١٧؛ محمد عبد المؤمن: سيناء في الإستراتيجية الإسرائيلية، ص ص ٣٠٥-٣٠٦.

(١٤٥) إسماعيل فهمي، المصدر السابق، ص ص ٣٤٦- ٣٤٧؛ نبوية أحمد، السياسة الأمريكية، ص ص ٤٧٢-٤٧٣.

(146) FRUS, Vol. VIII, Telegram from Secretary of State Vance's Delegation to

Certain Diplomatic Posts, New York, October 1, 1977, pp. 634- 636;
كارتر، المصدر السابق، ص ٢٦؛ فانس، مصدر سابق، ص ص ٥٩-٦٠؛ كوانت، مرجع سابق، ص ص ٢٥٥- ٢٥٦.

(147) CIA Documents: “The Soviet Role in the Middle East”, June 1, 1977, pp. 1-2

(١٤٨) جيمي كارتر، المصدر السابق، ص ٢٦؛ إسماعيل فهمي، مرجع سابق، ص ٢٩٣، ٢٩٤؛

Freedman, Robert O., the Soviet Union and the Arab-Israeli Conflict (New York, Pergamon Press, 1979), p. 64; Jackson, the Lost Peace, p. 219.

(149)Jackson, Galen E., Strategy and Two-Level Games: U.S. Domestic Politics and the Road to a Separate Peace, 1977–1978", *Journal of Cold War Studies*, Vol. 19, No.3, summer 2017, pp. 178-179.
كوانت، مرجع سابق، ص ٢٥٦؛ نبوية أحمد، السياسة الأمريكية، ص ٤٧٥.

(١٥٠) كارتر، مصدر سابق، ص ١٨.

(151) FRUS, Vol. VIII, Memorandum of Conversation, New York, October 4, 1977, pp. 652- 653.
موشي ديان، مصدر سابق، ص ص ٦٩-٧٠؛ كوانت، مرجع سابق، ص ٢٥٧؛ إنجي جنيدي، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

(152) CIA Documents: Prosects for Stability of the Begin Government, October 5, 1977, p. 2.

(153) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable, “Israel: Foreign Minister Dayan”, September 17, 1977 CG NIDC 77/217C, p. 1.

(154) FRUS, Vol. VIII, Joint Statement by the United States and Israel, New York, October 5, 1977, pp. 677-678.

(155) Message from President Carter to President Sadat, October 21, 1977, from Jimmy Carter Library www.jimmycarter.gov/documents;
جيمي كارتر، مصدر سابق، ص ٢٧؛ كوانت، مرجع سابق، ص ٢٥٨.

(156) CIA Documents, " NIE: 35/36-1-77", Middle East Military Balance (1977-82), Vol. II, August 2, 1977, p. 5.

(١٥٧) السادات، مصدر سابق، ص ٣٢٠؛ إنجي جنيدي، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

(158) CIA Documents: Weekly Summary, Middle East, Egypt-Israel, November 18 (a), 1977.

(١٥٩) هيكل: عواصف الحرب، ج٢، ص ص ٣٦٢-٣٦٣؛ إسماعيل فهمي، مصدر سابق، ص ٣٩٨-٤٠٠.

(160) CIA Documents, National Intelligence Daily Cable, "Israel: Begin's Speech to Egypt, November 12, 1977, CG NIDC 77/266C.

(161) CIA Documents, National Intelligence Daily Cable, USSR-Middle East: Response, November 16, 1977, CG NIDC 77/266C.

(162) CIA Documents, Weekly Summary, Middle East, Egypt-Israel, November 18 (a), 1977.

(163) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable, Middle East: Sadat's Knesset Speech, Monday, November 21, 1977, CG NIDC 77/270C

(164) FRUS, Vol. VIII, Editorial Note, p. 763;
موشى ديان، مصدر سابق، ص ٨٤؛ هيكل: عواصف الحرب، ج٢، ص ٣٧٤؛ ؛نجي جنيدي: مرجع سابق، ص ٢٥٨.

(165) CIA Documents: Israel: Begin's Speech to Egypt, November 12, 1977, p. 2.

(166) CIA Documents: Department of State, Memorandum for the Secretary of State, Analysis of Arab-Israeli Developments No. 295, November 19, 1977, p. 1.

( ١٦٧) وعلى العكس من ذلك أشارت المخابرات الأمريكية فى وثيقة أخرى بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ بعنوان «شعبية مبادرة السادات للسلام مع إسرائيل فى دمشق»، إلى أن الرأى العام السورى استحسن زيارة السادات للقدس وجهوده لحل النزاع «العربى–الإسرائيلى». أما الذين انتقدوا مبادرة السادات فمعظمهم من حزب البعث والناصريين والشيوعيين. أما أعضاء جماعة الإخوان المسلمين فقد دعموا السادات بشدة فى موقفه، كما أن بعض البعثيين اعترفوا سرًّا بأن السادات كان أكثر دهاء من «الأسد» فى هذه القضية، وأن سوريا الآن أصبحت أكثر عزلة بين الدول العربية. انظر:
CIA Documents: Intelligence Information Cable, Popularity in Damascus of Sadat's Initiative to the Israelis, November 25, 1977, pp. 2, 3.

(168) CIA Documents: Department of State, Memorandum for the Secretary of State, Analysis of Arab-Israeli Developments No. 295, November 19, 1977, p. 1.

(169) CIA Documents, CIA Operations Center: News Analysis Service, Memorandum "Syria and Sadat's Israeli Trip", November 25, 1977, p. 1.

(170) CIA Documents: Israel: Begin's Speech to Egypt, November 12, 1977, p.1.

(171) CIA Documents: International Reaction to the Sadat and Begin Speeches, November 21, 1977, pp. 3-7.

(172) CIA Documents: USSR-Middle East: Response, November 16, 1977, p. 2.

(173) CIA Documents: Analysis of Arab-Israeli Developments, No. 296, November 20, 1977, p. 3.

(174) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable, "Israel: Euphoria and Suspicion", November 18, 1977 (b), CG NIDC 77/ 68C, p. 2.

(175) CIA Documents: Middle East, p.2.

(176) CIA Documents: Israel, p. 2.

(١٧٧) ستيفن جرين، بالسيف، أمريكا وإسرائيل والشرق الأوسط ١٩٦٨–١٩٨٦، بيروت، ١٩٨٩، ص ص ١٤٦–١٤٧؛ انجي جنيدي، مرجع سابق، ص ص ٢٦٠–٢٦١.

(178) CIA Documents: International Reaction, Op. Cit, p. 4.

(179) CIA Documents: Israel, Op. Cit, pp. 2-3.

(١٨٠) محمد علي حلّة: مصر وجامعة الدول العربية، التجربة والمصير، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١١٩.

(181) CIA Documents: Analysis of Arab-Israeli Developments, No. 296, November 20, 1977, p. 6.

(182) FRUS, Vol. VIII, Telegram from the Embassy in Egypt to the Department of

State, Cairo, Nov. 23, 1977, pp. 769-770.

(١٨٣) بطرس غالي: طريق مصر إلى القدس، مذكرات، ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص ص ٣٦-٤٦؛ هيكل: خريف الغضب، ص ص ٢١٣-٢١٥.

(184) FRUS, Vol. VIII, Telegram from the Embassy in Egypt to the Department of State, Cairo, Nov. 23, 1977, p. 773.

(185) CIA Documents: Analysis of Arab-Israeli Developments, No. 296, November 20, 1977, p. 1.

(186) CIA Documents: Memorandum for the Secretary: Analysis of Arab-Israeli Developments, No. 305, November 28, 1977, p. 1.

(187) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable, Middle East, Diplomacy, Tuesday, November 29, 1977, CG NIDC 77/276C, p. 1

(188) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable, Egypt: Anti-Soviet Moves, Monday December 5, 1977, CG NIDC 77/281C.

(١٨٩) محمد عبد المؤمن، سيناء في الاستراتيجية الإسرائيلية، ص ٣٠٧؛ عصام عبد الفتاح، الوثائق السرية لكامب ديفيد، دار الحياة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٣٢.

(190) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable, Dec 5, 1977.

(191) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable, Arab States: Egyptian Reaction, Tuesday Dec 6, 1977, CG NIDC 77/282C.

(192) CIA Documents: Weekly Summary, “Egypt: Financial Outlook Brightens”, September 16, 1977.

(193) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable, USSR-Middle East: Criticism, Saturday Dec 10, 1977, CG NIDC 77/286C.

(١٩٤) محمود رياض، أمريكا والعرب، ص ٢٤٨؛ إنجي جنيدي، مرجع سابق، ص ٢٦٤.

(١٩٥) كارتر، المصدر السابق، ص ٢١؛ كوانت، مرجع سابق، ص ٢٦٠.

(196) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable, "Arab States, Reactions to Begin", December 20, 1977, CG NIDC 77/294C, p. 3.

(197) CIA Documents, Weekly Summary, "Middle East, Egypt-Isreal", December 23, 1977, p. 2.

(١٩٨) محمد إبراهيم كامل: السلام الضائع في كامب ديفيد، مذكرات وزير خارجية مصر الأسبق، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٢، ص ٤١؛ بطرس غالي، مصدر سابق، ص ٥١؛ محمد عبد المؤمن، الطريق إلى كامب ديفيد، ص ٣٧٣.

(199) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable, "Egypt-Isreal, Summit Results", Tuesday, December 27, 1977, CG NIDC 77/299C, p. 2.

(٢٠٠) جيمي كارتر، مصدر سابق ،ص ص ٣١-٣٣؛ فانس، مصدر سابق، ص ٧٢؛ محمد إبراهيم كامل، مصدر سابق، ص ٦٩؛ كوانت، مرجع سابق ، ص ٢٦١.

(201) CIA Documents, Weekly Summary, "Middle East, Egypt-Isreal", Jan 13, 1978.

(٢٠٢) يذهب دايفيد كيمحي في تفسيره لاستدعاء إبراهيم كامل هو خوف السادات من تشدد

رجال الخارجية المصرية، ولإنقاذ الاتفاق الذي عرضه ديان خلال لقائه مع حسن التهامي، والذي تضمن إعادة سيناء مقابل السلام.

CIA Documents, National Intelligence Daily Cable, "Egypt-Israel: Sadat Recalls Kamil", Thursday, Jan 19, 1978, CG NIDC 78/015C ;

دايفيد كيمحى، مصدر سابق، ص ص ١٢٩-١٣٠؛ محمد عبد المؤمن، سيناء في الاستراتيجية الإسرائيلية، ص ٣٠٩.

(203) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable, ISRAEL: Begin's Knesset Speech, Saturday, January 24, 1978, CG NIDC 78/019C, p. 2.

(204) FRUS, 1977–1980, Vol. VIII, Memorandum of Conversation Between Secretary Vance and President Sadat, Cairo, January 20, 1978, p. 968.

(205) FRUS, 1977–1980, Vol. VIII, Telegram from Secretary of State Vance to the White House and the Department of Stat, Ankara, January 20, 1978, pp. 970-975.

(٢٠٦) جيمي كارتر، مصدر سابق، ص ٣٤؛ نبوية أحمد، السياسة الأمريكية، ص ٥١٢.

(٢٠٧) فانس، مصدر سابق، ص ٧٦.

(208) FRUS, 1977–1980, Vol. VIII, Memorandum of Conversation, Jerusalem, Jan 16, 1978, p. 933; Memorandum of Conversation, Cairo, Jan. 20, 1978, p. 968;

جيمي كارتر: المصدر السابق، ص ٢٤-٢٥؛ إنجي جنيدي، مرجع سابق، ص ٢٦٧.

(٢٠٩) كان برجينيسكي يرى أن النزاع العربي الإسرائيلي مصدر لعدم الاستقرار في منطقة جغرافية حساسة، كما كان مؤيدًا وبشكل علني لفكرة إقامة دولة فلسطينية، وكان من الموقعين على تقرير بروكنجز، وهو التقرير الذي أوصى بالاتجاه صوب اتفاقية السلام العربية الإسرائيلية، على أن يكون مؤتمر جنيف هو حجر الزاوية في هذه الإستراتيجية. راجع:

كوانت: مرجع سابق، ص ص ٢٤٥، ٥٢٩؛ دايفيد كيمجي، مصدر سابق، ص ١٣١.

(210) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable, Egypt: Negotiating Tactics, Wednesday, January 25, 1978, CG NIDC 78/020C, p. 2.

(211) CIA Documents: Weekly Summary, Middle East, Egypt-Israel, February 3, 1978, p. 1.

(212) CIA Documents: Department of State, Memorandum for The Secretary: Analysis of Arab- Israeli Developments, No. 364, February 2, 1978, pp. 1-2.

(213) CIA Documents: Weekly Summary, Arab States, February 10, 1978.

(214) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable, "Israel Seizing Opportunity", Friday, Dec 2, 1977, CG NIDC 77/279C.

(٢١٥) جيمي كارتر، المصدر السابق، ص ٢٥؛ كوانت، مرجع سابق، ص ٢٦٢.

(٢١٦) كوانت، المرجع السابق، ص ٢٦٣.

(٢١٧) إنجي جنيدي، المرجع السابق، ص ٢٦٩.

(218) CIA Documents: Weekly Summary, Midlle East-Africa, Egypt and Cyprus, Feb 24, 1978.
(219) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable, "EGYPT: Aftermath and Reactions", Tuesday, February 21, 1978 CG NIDC 78/042C,
(220) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable, GYPT-PALESTINIANS: Media Attack, Tuesday, February 28, 1978, CG NIDC 78/048C, p. 3.
(221) Chandler, Op. Cit, p. 61
(222) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable, "ISRAEL: Negotiating Position", Tuesday, February 28, 1978, CG NIDC 78/048C, p. 2.
(223) CIA Documents: Memorandum, Four Scenarios for the Egyptian-Israeli Talks, March 13, 1978, pp. 4-5;
محمد عبد المؤمن: الولايات المتحدة والطريق إلى كامب ديفيد، ص ٣٧٥؛ إنجي جنيدي، مرجع سابق، ص ٢٧٠.
(٢٢٤) كانت معظم الدول العربية مقتنعة بأن إسرائيل ما كانت لتجرؤ على عبور الحدود إلى داخل لبنان إلا إذا كانت مطمئنة إلى أن حدودها مع مصر آمنة؛ حيث إن مفاوضات السلام مع مصر سمحت لها بحرية مهاجمة العرب الآخرين. ونتيجة لذلك أصبح موقف السادات حرجًا للغاية وتعرض لهجوم شرس على سياسته. راجع:
CIA Documents: CIA Operations Center: White House Spot Report, Middle East: the Political Fallout of the Israeli Incursion", March 16, 1978, p. 4
بطرس غالي، مصدر سابق، ص ص، ٨٥-٨٩ ؛ لورنس، مرجع سابق، ص ٢٩٦ ؛ إنجي جنيدي، مرجع سابق، ص ٢٧٠؛ هامش ٥
(٢٢٥) محمد عبد المؤمن: الولايات المتحدة والطريق إلى كامب ديفيد، ص ٣٧٦.
(226) CIA Documents: Weekly Summary, Middle East-Africa, "Israel-Lebanon", March 17, 1978; Penney, CIA, Camp David, and U.S. Policy in the Middle East, p. 10.
(227) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable, " EGYPT: Referendum Results", Monday, May 22, 1978, CG NIDC 78/119C
(228) CIA Documents: Memorandum from Zbigniew Brzezinski to the Vice President, Sadat's Views, March 24, 1978.
(٢٢٩) محمد عبد المؤمن: الولايات المتحدة والطريق إلى كامب ديفيد، ص ٣٧٦.
(230) CIA Documents: Weekly Summary, Middle East, Israel-Lenanon, March 24, 1978, p. 2;
كارتر: المصدر السابق: ص ٢٩؛ محمد عبد المؤمن: سيناء في الإستراتيجية الإسرائيلية، ص ٣١١
(231) CIA Documents: Department of State, Briefing Memorandum, Analysis of Arab-Israeli Developments, No. 411, March 24, 1978, p.1.
(٢٣٢) فاتن عوض، المرجع السابق، ص ١٧٨؛ إنجي جنيدي ، المرجع السابق، ص ٢٧١.
(233) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable, "ISRAEL: National Unity

Government"
Saturday, March 25, 1978, CG NIDC 78/070C, p. 4.
(234) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable, ISRAEL: Rallying Knesset Support, Wednesday, March 29, 1978 CG NIDC 78/073C, p. 2; Weekly Summary, "Middle East, Israel", March 31, 1978, p. 1
(235) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable, "EGYPT-ISRAEL: Weizman Trip", Saturday, April 1, 1978, CG NIDC 78/076C, p. 2.
(236) Ibid, p. 3.
(237) CIA Documents:National Intelligence Daily Cable, "Arab States: Solidarity Moves", Thursday, March 30, 1978, CG NIDC 78/074C
(٢٣٨) استمر السادات على موقفه بضرورة تقديم إسرائيل تنازلات بخصوص الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية.
CIA Documents: National Intelligence Daily Cable,"ISRAEL-EGYPT: Debate on Negotiations", Friday, June 16, 1978 CG NIDC 78/140C,
(239) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable,"ISRAEL: Coalition Dissension", Tuesday, May 9, 1978 CG NIDC 78/108C
(240) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable,"ISRAEL: Political Pressures", Saturday June 3, 1978 CG NIDC 78/129C
(241) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable,"EGYPT: Reactions to Crackdown", Friday, May 19, 1978 CG NIDC 78/117C
(242) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable," ISRAEL: Begin-Weizman Enmity", Thursday June 29, 1978, CG NIDC 78/151C.
(٢٤٣) محمد عبد المؤمن: الولايات المتحدة والطريق إلى كامب ديفيد، ص ٣٧٨.
(٢٤٤) فاتن عوض، المرجع السابق، ص ص ١٨٢-١٨٣.
(245) FRUS, 1977–1980, Vol. VIII, Telegram from Secretary of State Vance to the Department of State and the White House, London, July 19, 1978, p. 1234.
(246) FRUS, 1977–1980, Vol. VIII, Memorandum of Conversation, "Middle East Discussions at Leeds Castle", Kent, England, July 18, 1978, p. 1205; Telegram From the Embassy in Egypt to the Department of State, Cairo, July 26, 1978, p. 1245.
(247) CIA Documents: Department of State, Memorandum for the Secretary, Analysis of Arab-Israeli Developments, No. 514, July 22, 1978
(248) CIA Documents: Department of State, Memorandum for the Secretary, Analysis of Arab-Israeli Developments, No. 475, June 8, 1978, p. 3.
(249) CIA Documents: Department of State, Memorandum for the Secretary, Analysis of Arab-Israeli Developments, No. 478, June 12, 1978, p. 2.
(٢٥٠) محمد فوزي، كامب ديفيد في عقل وزراء خارجية مصر، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٨٦؛ فانس، مصدر سابق، ص ٥٩؛ إبراهيم كامل، مصدر سابق، ص ص ٣٧١-٣٧٢؛ محمد عبد المؤمن، سيناء في الإستراتيجية الإسرائيلية، ص ٣١١.
(251) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable," EGYPT: Sadat and His Arab Critics", Saturday, July 29, 1978, CG NIDC 78/176;
محمد عبد المؤمن، الولايات المتحدة والطريق إلى كامب ديفيد، ص ٣٧٩.

(252) CIA Documents: Weekly Summary,"Syria and the Peace Process", August 4, 1978.
(253) CIA Documents: Department of State, Memorandum for the Secretary, Analysis of Arab-Israeli Developments, No. 523, August 2, 1978; National Security Council, "Discontent in Egypt and Syria, August 7, 1978, pp. 1-3.
(254) Public Papers of the President of the United States, Jimmy Carter, the President's News Conference, August 17, 1978.
(255) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable," GYPT-ISRAEL: Expectations", Thursday August 10, 1978 CG NIDC 78/186
(256) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable," Saudi Arabia: Camp David Meeting", Wednesday, August 16, 1978, CG NIDC 78/191.
(٢٥٧) كارتر، المصدر السابق، ص ٣٣.
(258) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable,"Egypt-Israel, Expectations, Thursday, August 10, 1978, CG NIDC 78/186 p. 2.
(259) CIA Documents: Memorandum for Zbigniew Brzezinski, Egyptian President Anwar al-Sadat's Perceptions of the Camp David Summit as of 18 August 1978, August 2l, 1978.
(260) CIA Documents: Four Scenarios for Egyptian –Israeli Takes, March 13, 1978, pp. 1-3.
(261) Ibid, pp. 3-4.
(262) Ibid, p. 4.
(263) Post, Jerrold, "Personality Profiles in Support of The Camp David Summit" in "President Carter and the Role of Intelligence in the Camp David Accords", Jimmy Carter Presidential Library, Atlanta, Georgia, 2013, p. 17.
(264) Ibid, p. 16.
(265) Post, Jerrold M. (ed.), Leader Personality Assessments in Support of Government Policy", in the Psychological Assessment of Political Leaders the University of Michigan Press, 2010, p. 56.
(266) Post, Jerrold, “Personality Profiles in Support of the Camp David Summit”, Studies in Intelligence, Vol. 23 (Summer 1979): p. 3.
(267) Strieff, Daniel, Jimmy Carter and the Middle East: The Politics of Presidential Diplomacy, Palgrave Macmillan: New York, 2015, p. 89.
(268) Post, Personality Profiles in Support of the Camp David, p.18
(269) CIA Papers: Leadership Profile: Anwar al-Sadat, August 23, 1978.
(270) Post, Personality Profiles in Support of the Camp David, p.5.
(271) Ibid,
(272) Ibid.
(٢٧٣) قامت إسرائيل بدراسة الفوائد الاقتصادية التي ستعود عليها من عملية السلام في يناير ١٩٧٤، أي في أعقاب اتفاقية فض الاشتباك الأولى جاء فيها: إن إسرائيل ستجنى ثمارًا من تحقيق السلام؛ حيث ستفتح أسواقًا جديدة مع العرب، وسيتم إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، وستعمل شركات جديدة على استثمار أموالها في إسرائيل. ومن ثم لا نتعجب من تلهف السادات على تطبيع العلاقات مع إسرائيل خاصة الجانب الاقتصادي، ومن بعده الرئيس مبارك، ولعل ذلك يشبه الاتفاق غير المكتوب بين البلدين برعاية أمريكية. راجع:

محمود عوض: وعليكم السلام، مصر وإسرائيل والعرب، دار المعارف ، القاهرة، ٢٠١٢، ص ص ١٩٠-١٩١.

(274) CIA Documents: Briefing Book, Israel Egypt, Economic Benefits of Peace, August 31, 1978, pp. 1-2

(275) Ibid, pp. 2-3.

(٢٧٦) كان عضوان من لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ قد سألا فانس في مؤتمر صحفي مغلق في ١٤ أغسطس ١٩٧٨ حول تورط القوات الأمريكية في ترتيبات أمنية في الشرق الأوسط. ورد فانس بأن واشنطن "مستعدة للنظر في ترتيبات أمنية مختلفة ، إذا لزم الأمر، في سياق المفاوضات" لكنها لم تتوقع وجودًا أمريكيًا كبيرًا على الأرض.

Strieff, Op. Cit, p. 126.

(277) CIA Documents: Briefing Book, "Arab Reaction to a US Military Presence in the Middle East," August 31, 1978, p.1.

(278) CIA Documents: Briefing Book, "Soviet Reaction to a US Military Presence in the Middle East," August 31, 1978, p. 1.

(279) Ibid, p. 2

(280) CIA Documents: Briefing Book, The Military Backdrop to Egyptian-Israeli Peace Negotiations, August 31, 1978, p. 1.

(281) Ibid, p. 2-3.

(282) Ibid, p. 4-5.

(283) CIA Documents: Briefing Book, Camp David: The Consequences of Failure, August 31, 1978, pp. 2-3.

(284) CIA Documents: Memorandum for the President from Zbigniew Brzezinski, Strategy for Camp David, August 31, 1978, p. 1.

(285) Ibid, p. 2.

(286) Ibid, p. 3.

(287) Ibid, p. 5.

(٢٨٨) أشارت المخابرات إلى أن السادات كان متأثرًا عند اختياره لكامل بالولاء الشخصي والسياسي، بالإضافة إلى خبرته الدبلوماسية السابقة، وأن كاملًا يتمتع بثقة كاملة من الرئيس. وتجمع الرجلَيْن صداقة حميمة منذ أن كانا معًا في السجن في عام ١٩٤٦ بتهمة التواطؤ في محاولة اغتيال سياسي. وعلى الرغم من دوره الواضح جدًّا في مفاوضات السلام المصرية الإسرائيلية، فإن كاملًا لم يكن صانع قرار. فقد أصبحت هيمنة السادات على عملية صنع القرار – وخاصة في السياسة الخارجية – واضحة بشكل

متزايد منذ بدء محادثات السلام مع إسرائيل. وكان كامل، وهو من المدافعين بشدة عن القومية العربية، قلقًا بشأن العزلة المصرية في العالم العربي نتيجة لمبادرة السادات للسلام. ويشعر أن مصر ليس لديها الكثير لتظهره في مبادرات السلام؛ نتيجة التعنت الإسرائيلي. وكان كامل يعتقد أن دورًا أمريكيًّا نشطًا في عملية التفاوض والضغط الأمريكي على إسرائيل فقط هما ما سيجبران إسرائيل على تقديم التنازلات اللازمة. وكان كامل يعتقد أن الارتباط الوثيق جدًّا بالولايات المتحدة قد يكون ضارًّا بالمصالح المصرية طويلة المدى. وحاول دون جدوى تشجيع السادات على اتباع سياسة خارجية أكثر توازنًا مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. انظر:

CIA Documents: Leadership Profile: Muhammad Ibrahim Kamel, August 17, 1978.

(289) FRUS, 1977–1980, Vol. IX, Arab-Israeli Dispute August 1978–December 1980, Minutes of a National Security Council Meeting: "Middle East - Camp David Summit", Washington, September 1, 1978,(USGPO, Washington, 2014, p. 70.

(٢٩٠) كان ديان أحد الوجوه المعروفة على الساحة السياسية الإسرائيلية. ولعب لسنوات عديدة أدوارًا مهمة في حزب العمل الحاكم، وبسبب خلافه ومواقفه المعارضة لتحالف الليكود الذي يقوده مناحيم بيجن أصبح أحد الشخصيات المهمة في الدائرة الحكومية الضيقة. وأشارت المخابرات إلى أنه على الرغم من سيطرة بيجن على السياسة الخارجية فإنه يعتمد على ديان في النصائح التكتيكية، ويقدّر بوضوح قدرته على تقديم صيغ دقيقة وغامضة، والتي غالبًا ما تكون مقبولة للمتشددين والمعتدلين على حد سواء. وقد جرت الاستعانة بديان في الحكومة الإسرائيلية بسبب علاقاته القوية بالمجتمعات اليهودية في غرب أوربا والولايات المتحدة وخبرته الطويلة في التعامل مع الزعماء الأجانب، وبصفة خاصة العرب والأمريكيون في قضايا السلام. وباعتباره من المؤيدين لعدم الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة ويدعم زيادة المستوطنات، فقد دعّم ديان العديد من المميزات في خطة الحكم الذاتي المحدود التي اقترحها بيجن في ديسمبر ١٩٧٧. لكن بعد ذلك حاول إقناع بيجن بتعديل موقفه الصارم في هذه النقاط؛ في محاولة لإعطاء بعض المرونة للموقف التفاوضي الإسرائيلي من خلال القبول بدور أردني أكبر في مخطط الحكم الذاتي في الضفة الغربية. انظر:

CIA Documents: Leadership Profile: Moshe Dayan, August 23, 1978.

(٢٩١) وايزمان: وزير الدفاع، وأحد أهم أعضاء مجلس الوزراء، ويدير الأراضي المحتلة،

وعضو اللجنة الوزارية المعنية بالأمن. وبعد أن كان أحد أبرز الصقور في القضايا العربية –الإسرائيلية، ظهر أحد أكثر الأعضاء براجماتية في الحكومة، مشددًا على الحاجة إلى مزيد من المرونة في الموقف الإسرائيلي التفاوضي مع العرب. ويعتبر وايزمان، الذي ازدادت شعبيته بشكل ملحوظ بسبب دوره الفعال للغاية في حوار السلام بين مصر وإسرائيل، وهو الرجل الأكثر احتمالًا لخلافة بيجن إذا تنازل عن منصبه بسبب المرض. وتسبّب تحول وايزمان عن المواقف المتشددة في القضايا العربية–الإسرائيلية في مشكلات عديدة معه، ووضعه في بعض الحالات في صراع صريح مع بيجن وأعضاء آخرين في مجلس الوزراء. ويعود الفضل إلى وايزمان في السياسة الأكثر اعتدالًا للحكومة العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية تجاه العرب هناك: راجع،

CIA Documents: Leadership Profile: Ezer Weizman, August 24, 1978

(292) CIA Documents: National Security Council Meeting,"Middle East - Camp David Summit" September 1, 1978, pp. 2-3.

(٢٩٣) قدّم مدير المخابرات ستانسفيدل تيرنر Stansfield Turner تحليله لعواقب فشل كامب ديفيد، مشيرًا إلى أنه لن تكون له عواقب وخيمة على الولايات المتحدة إذا استمر النظر إليها على أنها مستمرة في العمل من أجل التوصل إلى تسوية. وأضاف تيرنر خلال الاجتماع أن بيجن سيكون سعيدًا إذا خرج اجتماع كامب ديفيد دون نتائج واضحة؛ لأنه لا يريد أن يتحمل اللوم على إفشال المفاوضات من الشعب الإسرائيلي الذي يبدي استعدادًا كبيرًا لتبادل الأرض مقابل السلام، وأشار إلى أن السوفييت سيحاولون إلقاء اللوم على السياسات الأمريكية في حال فشل كامب ديفيد. وأعرب تيرنر عن رأيه في أن الملك حسين سيحتاج إلى الدعم السعودي، وإلى تأكيدات باستعداد إسرائيل للتخلي عن سيادتها على الضفة الغربية، وهذا سيكون أكثر أهمية، حتى ينضم إلى المحادثات. بينما حذر برجينيسكي من مخاطر كبيرة لفشل كامب ديفيد؛ لأن العرب سوف يستنتجون أن الولايات المتحدة لا تستطيع قيادة عملية السلام ويستخلصون استنتاجات بعيدة المدى حول الدور الأمريكي بما يقلل من إحساسهم بالمسئولية المشتركة مع واشنطن بشأن

المسائل المتعلقة بالاقتصاد الدولي والنفط، كما ستتزايد قوة التيارات المتشددة. وأبدى برجينيسكي تشككًا في القدرة على التنبؤ بتصرفات السادات بعد إشارة "تيرنر" إلى أن السادات قد يكون مستعدًّا للمقامرة على حرب أخرى ليس من المتوقع أن يفوز بها مثلما حدث في ١٩٧٣ عندما ذهب إلى الحرب لإجبار الولايات المتحدة على اتخاذ الإجراءات اللازمة. انظر:
FRUS, 1977–1980, Vol. IX, Minutes of a National Security Council Meeting, pp. 72-73.

(٢٩٤) كارتر، المصدر السابق، ص ص ٣٧–٤٢؛ كوانت، مرجع سابق، ص ٢٢٦

(٢٩٥) إنجي جنيدي، مرجع سابق، ص ٢٨٥.

(٢٩٦) كارتر، المصدر السابق، ص ص ٤٢–٤٥؛ ديان، مصدر سابق، ص ١٥٥؛ أشرف غربال، صعود وانهيار علاقات مصر وأمريكا، الاتصالات السرية مع عبد الناصر والسادات، مركز الأهرام للنشر، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٣.

(٢٩٧) كارتر، المصدر السابق، ص ص ٥٣–٧٩؛ اشرف غربال، المصدر السابق، ص ١٤٠؛ كوانت، مرجع سابق ، ص ٢٦٧.

(٢٩٨) بطرس غالي، المصدر السابق، ص ١٤٧.

(٢٩٩) شامل أباظة، الوجه الآخر لاتفاقية كامب ديفيد، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٢٨؛ فاتن عوض، مرجع سابق، ص ١٤٧.

(٣٠٠) كارتر، المصدر السابق، ص ٨٦؛ محمد إبراهيم كامل، مصدر سابق، ص ٤٧٨؛ أشرف غربال، المصدر السابق، ص ١٤١.

(٣٠١) مينا ملاك، مرجع سابق، ص ص ٢٠٠–٢٠١؛ إنجي جنيدي، مرجع سابق، ص ٢٨٧.

(٣٠٢) محمد إبراهيم كامل، مصدر سابق، ص ٤٤٣، ٤٦٥؛ إنجي جنيدي، مرجع سابق، ص ص ٢٨٦–٢٨٧.

(٣٠٣) اعترض وزير الخارجية المصري محمد إبراهيم كامل على المشروع، وقدم استقالته في اليوم نفسه. راجع:
محمد إبراهيم كامل، مصدر سابق، ص ص ٤٩٠–٤٩٥.

(٣٠٤) كارتر، المصدر السابق، ص ص ٩٠–٩١؛ كوانت، مرجع سابق ، ص ص ٢٦٨–٢٦٩؛ شامل أباظة، مرجع سابق، ص ص ١٣–١٤

(305) CIA Documents: Camp David Reaction, Afternoon Summary of News highlighs, September 18, 1978, p. 2.

(٣٠٦) مينا ملاك، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

(٣٠٧) تعهدت واشنطن بحماية حكم السادات –لأنها كانت على اقتناع بأن النظام الحاكم الذي سيوقع اتفاقية سلام مع إسرائيل سيكون ضحية ذلك– والعمل على خلق مشاكل بين الأقطار العربية لتخفيف الضغط على السادات، كما تعهدت بإرسال خمسة آلاف فني ومستشار عسكري أمريكي إلى مصر للعمل في قواتها المسلحة، مع ضرورة توسيع مجال التعاون بين المخابرات المصرية والإسرائيلية لإفشال أي تحرك شعبي محتمل ضد السادات في مصر، مع الالتزام بتخفيض الجيش المصري إلى نصف حجمه. للمزيد حول البنود السرية التي صاحبت اتفاقية كامب ديفيد ونشرتها جريدة بابيس الإسبانية ومجلة نيوزويك الأمريكية وصحيفة لوموند الفرنسية، راجع: فاتن عوض، مرجع سابق،

CIA Documents: Camp David Reaction, p. 2;

كارتر، المصدر السابق، ص ٩١؛ بطرس غالي، المصدر السابق، ص ١٥٣؛ ديان، مصدر سابق، ص ١٩٨؛ محمد إبراهيم ، مصدر سابق، ص ٤٩٢؛ شامل أباظة، مرجع سابق، ص ٣٤؛ فاتن عوض، مرجع سابق، ص ص ٢٤٦–٢٤٨.

(308) CIA Documents: Meomrandum from Deputy Director of Central Intelligence to Deputy Director for National Foreign Assessment,"Briefing Papers for Camp David", September 26, 1978, p. 1.

(٣٠٩) كانت مصر قد خفضت من استيرادها للسلاح خلال الفترة من ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٩؛ حيث استوردت ما قيمته ١،٧٣ مليار دولار من السلاح، أي أقل مما استوردته إسرائيل في الفترة نفسها وهو حوالي ٥،٢ مليار دولار، علمًا أن السنوات الأربع التي سبقت حرب أكتوبر فاقت مصر باستيرادها للسلاح استيراد إسرئيل بنسبة اثنين إلى واحد، أي أن مصر خفضت سلاحها بنفسها حيث اعتمد السادات على الوعود الأمريكية بتسليح مصر. راجع:

ستيفن جرين، مرجع سابق، ص ص ١٣٩– ١٤٢؛ إنجي جنيدي، مرجع سابق، ص ٢٩٠، هامش ١.

(310) FRUS, 1977–1980, Vol. IX, Memorandum for the Record: "Conversation with Dr. Brzezinski", September 19, 1978, p. 200; Memorandum from Director of Central Intelligence Turner to the President’s Assistant for National Security Affairs (Brzezinski): "Recommendations for United States Assistance to Egypt", October 24, 1978, p. 363.

(٣١١) كوانت، مرجع سابق، ص ٢٧٥.

(٣١٢) نددت كل من سوريا ومنظمة التحرير بالقمة، مؤكدتين على أن الاتفاق

تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني في إنشاء دولة مستقلة، كما اتفقتا مع الجزائر وليبيا واليمن الجنوبي على عقد مؤتمر قمة في دمشق لمناقشة الأوضاع. أما عمان فأوضحت أن الاتفاقية هدفها التفاهم بين مصر وإسرائيل على حساب تعميق الخلافات العربية. ولم يصدر عن السعودية رد فعل سريع حول قمة كامب ديفيد، بينما أوضح الاتحاد السوفيتي أن السادات استسلم استسلامًا كاملًا لإسرائيل. راجع:

CIA Documents: CIA Operations Center: Afternoon Summary of News Highlights, September 18, 1978, p.1.

(٣١٣) أشارت نتائج استطلاع قامت به منظمة «داهاف»، إلى أن نحو ٦٠٪ من الإسرائيليين يوافقون على التخلي عن المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في سيناء مقابل اتفاق السلام مع مصر. وتوقعت السفارة الأمريكية في تل أبيب أن ما بين ١٠٠ إلى ١٢٠ عضوًا بالكنيست سيصوتون بالموافقة على اتفاقية كامب ديفيد، وأن معظم نواب الكنيست يميلون إلى التصويت على اتفاقية السلام وإزالة المستوطنات حزمة واحدة، وليس بشكل منفصل كما يريد بيجن. كما أظهر استطلاع داهاف ارتفاع شعبية بيجن إلى أكثر من ٧٨٪، بزيادة قدرها ١٥٪ في استطلاع أغسطس ١٩٧٨، أي قبل توقيع اتفاقية كامب ديفيد بشهر. كما ارتفعت شعبية وايزمان إلى ٨٢٪، وارتفعت شعبية ديان لتصل إلى ٧٢٪. انظر:

CIA Documents: National Intelligence Daily Cable,"ISRAEL: Reaction to Camp David", September 21, 1978 CG NIDC 78/221, pp. 1-2; Weekly Summery, after Camp David, September 22b, 1978, p.1.

(314) CIA Documents: The Middle East in the Aftermath of Camp David, September 20, 1978, p. 1.

(315) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable, "ARAB STATES: Reservations", Wednesday, September 20c, 1978 CG NIDC 78/220, pp. 1-2.

(316) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable, "ARAB STATES: Damascus Summit", September 21, 1978 CG NIDC 78/221, p.2.

(317) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable,"SYRIA: Steadfastness Front", Friday, September 22a, 1978 CG NIDC 78/222, p. 1.

(318) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable,"ARAB STATES: Steadfastness Summit" September 23, 1978 CG NIDC 78/223

(319) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable," JORDAN: Hussein Buying Time", Monday, September 25, 1978 CG NIDC 78/224, p. 1.

(320) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable,"ARAB STATES: Rejectionist Summit", September 25a, 1978 CG NIDC 78/224, p. 2.

(٣٢١) تبلورت هذه الصيغة التوازنية عمليًّا، حين قرر المؤتمر – قبل الإعلان عن القرارات النهائية – تشكيل وفد عربي تكون من سليم الحص "رئيس وزراء لبنان"، وطارق عزيز

"نائب الرئيس العراقي"، وأحمد إسكندر "وزير الشئون الخارجية السوري"، وأحمد السويدي "وزير الشئون الخارجية المغربي"، وكلف بالذهاب إلى القاهرة لمقابلة السادات في محاولة لإقناعه بالعدول عن سياسته الخاصة بالتسوية مع إسرائيل. إلا أن الرئيس السادات رفض استقبال الوفد العربي، ووصف هذه الخطوة فيما بعد بقوله: "إن العرب يريدون شراء مصر بالمال؛ وإنهم أرسلوا وفدهم لهذا الغرض. انظر:

حسن أبو طالب، السعودية وظلال القدس، ابن سيناء للطباعة والنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٦٥.

(322) CIA Docuents: National Intelligence Daily Cable,"ARAB STATES: Summit Meeting", November 6, 1978, p. 1; Weekly Summary, "Arab Summit", November 9, 1978, p. 1.

(323) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable,"USSR: Reaction to Camp David", Saturday, September 23, 1978 CG NIDC 78/223

(324) CIA Documents: Department of State: Briefing Memorandum, Analysis of Arab-Israeli Developments No. 571, Septemb er, 26b, 1978, pp. 5-6.

(325) CIA Documents: Department of State: Briefing Memorandum, Analysis of Arab-Israeli Developments No. 570, September, 25, 1978, p. 1

(326) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable," EGYPT: Sadat's New Prime Minister", October 3, 1978 CG NIDC 78/231, p. 3.

(327) CIA Documents: Department of State: Briefing Memorandum, Analysis of Arab-Israeli Developments No. 571, September, 26, 1978, p. 4.

(328) CIA Documents: Weekly Summary, Middle East, Israel, September, 29, 1978, p. 1; National Intelligence Daily Cable, "ISRAEL: Politics after Vote", September 30, 1978 CG NIDC 78/229, p. 1.

(329) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable,"EGYPT: Sadat's New Prime Minister", October 3, 1978, CG NIDC 78/231, pp. 3-4.

(330) CIA Documents: National Intelligence Daily Cable, "EGYPT: Reshaping the Government", October 4, 1978 CG NIDC 78/232

(٣٣١) أشارت المخابرات إلى أن إلغاء وزارة الحربية واستبدالها بوزارة الدفاع مؤشرًا على عهد جديد في مصر.

CIA Documents: Weekly Summary, "EGYPT ", October 6, 1978

(332) CIA Documents: Weekly Summary, "Egypt", October 27, 1978.

(٣٣٣) أشارت المخابرات إلى أنه برغم أى دور يمكن أن يكون مبارك قد لعبه فى هذه التغييرات، فإن تفسيرها بيد السادات، ويبدو أن دور مبارك يتمثل فى أنه سيكون الوكيل التنفيذى للسادات، يشرف على أداء الحكومة، وتطبيق نهج السادات "التصحيحى". راجع:

CIA Documents: Weekly Summary, "Egypt: Sadat's Political Changes", November 9, 1978.

(٣٣٤) موشى ديان، مصدر سابق، ص ٢٠١، ٢٠٤؛ عيزرا وايزمان، الحرب من أجل السلام، ترجمة غازي السعدي، ط١، دار الجليل ، عمان، ١٩٨٤، ص ٣٥٨؛ فانس، مصدر سابق، ص ٧٠؛ محمود عوض، مرجع سابق، ص ٢٠٧.
(٣٣٥) محمد عبد المؤمن، سيناء في الإستراتيجية الإسرائيلية، ص ٣١٧.
(٣٣٦) دان تشيرجي، مرجع سابق، ص ص ١٦٢-١٦٤.
(٣٣٧) ديان، مصدر سابق ، ص ٢٧٤؛ فانس، المصدر السابق، ص ص ٧٢-٧٤؛ كوانت، مرجع سابق، ص ص ٢٩٨-٣٠٤؛ هيكل، عواصف الحرب، ج٢، ص ٤٥٨.
(٣٣٨) محمد عبد المؤمن، سيناء في الإستراتيجية الإسرائيلية، ص ٣١٦.